



جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في
مكافحة الإرهاب
2006-1992

مشروع مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف:

- د. الصادق جراية

إعداد الطالب:

- ياسين بن عمر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي	رئيسا
د. الصادق جراية	جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. سليم دحه	جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 / 2020 م



جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في
مكافحة الإرهاب
2006-1992

مشروع مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف:

إعداد الطالب:

- د. الصادق جراية

- ياسين بن عمر

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي	د. عبد الحميد فرج
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي	د. الصادق جراية
مناقشا	جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي	د. سليم دحه

السنة الجامعية: 2019 / 2020 م

إِهْدَاء

أبدأ بالحمد والشكر لله والثناء والصلاة على المجيد المصطفى صلى الله عليه وسلم

اهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى من سعى وتعب لأنعم بالراحة والهناء ، والذي علمني أن نرتقي سلم الحياة بحكمة
وصبر والذي الغالي حفظه الله، وبارك لي في عمره، أدامك الله تاجًا فوق رأسي. إلى
الغالية التي ترعاني بدعائها حتى وإن كنت في آخر الدنيا أُمي الغالية حفظها الله
وأمدّها بالصحة والعافية.

إلى من تقاسمت معي همومي وعقبات الحياة ولم تبخل علي بالدعم والنصح إليك
زوجتي اهدي ثمرة جهدي.

إلى قره عيناى أبنائى وائل - أنيس - جوري الذين تقاسموا معي تفاصيل هذا العمل
المتواضع.

إلى كل أفراد عائلتي وإلى جميع أصدقائي وزملاء الدراسة.

إلى أساتذتي الأجلاء الذين أناروا دربي بالعلم.

إلى الأرواح البريئة التي رحلت من دون سبب جراء ايادي الغدر في هذه العشرية
الدموية.

إليكم جميعًا اهدي ثمرة الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

قال ﷺ: «لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ الناسَ»

أولاً أشكر الله العليّ القدير الذي وفقني وأعانني على اتمام هذا البحث المتواضع فله الحمد والمنة وأسأله تعالى أن يبارك لي في تاريخ العلم والفضيلة.

أتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف د. الصادق جارية على تواضعه ونبل أخلاقه وقبوله الاشراف على هذا العمل المتواضع، وبما يستطيع من مساعدة علمية ومعنوية لإتمامه كما أشكر أساتذتي الأجلاء الذين أناروا دربي بوافر علمهم طيلة سنوات دراستي وأخص بالذكر د. عبد الحميد فرج د. سليم دحه د. عبد الفتاح حلواجي الذين استفدت منهم الكثير الكثير أدامهم الله في خدمة العلم وجعلهم منارة للجامعة.

كما لا يفوتني أن أشكر أخي د. كمال بن عمر. على توجيهاته ونصحه، وكما أشكر القائمين على مكتبة اقرأ أخص بالذكر الأستاذ الناصر حلواجي، وأشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة مذكرتي لكم جميعاً فائق الاحترام والتقدير وبارك الله فيكم.

الملخص:

تتضمن ظاهرة خطيرة لها جذور بعيدة وقديمة على مر العصور ألا وهي ظاهرة الإرهاب، وتناولت أبعاد هذه الظاهرة في الجزائر وبالتحديد في الفترة ما بين 1992-2006 حيث مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل ومحطات مهمة جعلت كل الأوضاع تتغير في الجزائر من قرارات سياسية وأحوال اجتماعية واقتصادية وأمنية حيث كان للظاهرة تسلسل زمني امتدت لعدة سنوات بدأت فيه الظاهرة بالتنامي إلى أن اشتدت ووصلت إلى ذروتها، إلى أن اتخذت الدولة الجزائرية استراتيجية ووظفت عدة أساليب للقضاء على هذه الظاهرة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. بهذا وصلت الجزائر إلى برا الأمان وخرجت من محنة وأزمة كادت أن تذهب بالجزائر إلى نقطة اللاعودة.

الكلمات المفتاحية:

الإرهاب في الجزائر، مكافحة الإرهاب، الاستراتيجية الأمنية، التنظيمات الإرهابية، الساحل الأفريقي.

Summary:

It includes a dangerous phenomenon that has long and ancient roots throughout the ages, namely the phenomenon of terrorism, and I dealt with the dimensions of this phenomenon in Algeria, specifically in the period between 1992-2006, where the latter went through several important stages and milestones that made all the situations change in Algeria, including political decisions, social, economic and security conditions. As the phenomenon had a timeline that spanned for several years in which the phenomenon began to grow until it intensified and reached its climax, until the Algerian state took a strategy and employed several methods to eliminate this phenomenon, including political, economic, social and security.

With this, Algeria reached a safe land and emerged from an ordeal and crisis that almost took Algeria to the point of no return.

key words:

Terrorism in Algeria, counter-terrorism, security strategy, terrorist organizations, the African coast .

مقدمة

مقدمة

إن الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد أمن البشرية واستقرار الدول وقد مرت الظاهرة بعدة مراحل حيث عرفت تطورا كبيرا حين استفادت أيضا من التطور العلمي والتكنولوجي مما جعلها تتخطى المعقول وتزيد من الخطورة والدمار، حيث تخطت بذلك المجال المحلي والإقليمي إلى العالمي، لذلك أصبحت الدول وكل المنظمات العالمية والحقوقية تنادي إلى ضرورة التصدي لها والحد من تطورها، واتخاذ كل السبل والاستراتيجيات لمواجهةها، حيث أن هذه الظاهرة أضحت منتشرة في العديد من دول العالم، حيث يُذكر أن أكثر من (51) دولة كانت مسرحاً لعمليات إرهابية أزهقت كثيرا من الأرواح وردعت المدنيين العزّل، ويرتبط الإرهاب بالمجتمع كأحد ظواهره، وقد يقوم به فرد أو مجموعة أو مجموعات منظمة من أفراد، وقد تقوم به الدول أو الحكومات ضد الشعب ما أو دولة أخرى، وهي في النهاية تشكل منظومة واحدة لأعمال العنف التي تؤدي لزعزعة أمن واستقرار الشعوب والدول وإشاعة حاله من الخوف والفرع.

لقد عانت الجزائر الكثير والكثير من ظاهرة الإرهاب حيث دامت أكثر من عشر سنوات أتت فيها على الأخضر واليابس، وذاق الشعب ويلات هذه الآفة من قتل وتشريد ودمار ومفقودين... الخ وأصبحت الجزائر في تلك الفترة محل أنظار العالم لما خلفه الإرهاب من خراب، كما كانت السابقة لتحذير العالم من هذه الآفة العابرة للأوطان، وقد تعددت أسباب الإرهاب وأبعاده في الجزائر بين المحلية والإقليمية والدولية ومع نموه تطوره نمت وتطورت أساليبه ووسائله، حيث أصبحت أكثر وحشية وطالب جميع شرائح المجتمع، كما استهدفت البنى الاقتصادية والاجتماعية ورموز الدولة وخاصة أفراد الجيش، حيث كان ذلك تحت مسمى الدين والإسلام.

لقد كانت الجزائر في تلك المرحلة تعيش دوامه من العنف المسلح لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلاً، حتى عرفت بمسمى إعلامي " العشرية السوداء " وطيلة هذه الفترة سعت الجزائر وسارعت بجميع أطرافها السياسية والأمنية إلى الوصول وفي اقرب الآجال إلى وضع

استراتيجيات وخطط للقضاء على هذه الظاهرة وإيجاد حلول ناجحة لها، كما حاولت جاهدة التعريف بالإرهاب كظاهرة مرضية يتوجب تظافر الجهود الدولية لمكافحتها، لكن لم تلقى الجزائر صدى لندائها إلا بعد أحداث سبتمبر 2001، حيث اعترفت المجموعة الدولية بخطورة الظاهرة وما تسببه على الأمن والسلم الدوليين.

اتبعت الجزائر مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة وهو ما سنتطرق لها في هذا البحث المتواضع.

أهمية الموضوع:

باتت ظاهرة الإرهاب تَورق الأمم والدول لما تخلفه من أضرار على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية وحتى الاستراتيجية حيث ما من بلد ظهرت فيه هذه الظاهرة إلا وتعطلت فيه كل الأنشطة لما تخلفه هذه الظاهرة العديد من السلبيات، وحاولت عديد من الدول سن قوانين وقواعد واستراتيجيات للقضاء على هذه الظاهرة، وخصصه هذه الدراسة على الجزائر لانتمائي لهذه الدولة من جهة ولما عايشته من ويلات في العشرية الدامية من جهة أخرى، والتوتر الأمني والسياسي الذي تشهده المنطقة العربية عامه والحدود الجنوبية الجزائرية خاصة، مما استوجب على الجزائر ضرورة العمل من أجل إتباع استراتيجية حازمة لحماية أمنها والقضاء على هذه الظاهرة الإرهابية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتني اختار هذا الموضوع " الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب " 1992 إلى غاية 2006 "

منها ما هو موضوعي والمتعلق بالإطار العلمي، ومنها الذاتي الذي يعبر عن اهتمامي الشخصي؛ أمّا الموضوعي فإن هذه الظاهرة لها من الخطورة التي جعلت الدولة تعاني مخلفات ضررها حتى يومنا هذا، وأيضاً تنامي ظاهرة الإرهاب في العديد من الدول وخاصة المجاورة

للجزائر مما يجعل الخطر قائم والتهديد محتمل في أي وقت، لذا يستلزم على الجزائر أخذ الحيطة والحذر ومراجعة تطوير استراتيجية تلبى التطورات الراهنة في شتى المجالات المختلفة. أما الذاتية فجاءت رغبتني من وراء اختيار هذا الموضوع فضولي الكبير في الوصول إلى الحقيقة الكاملة لاندلاع هذه الحرب القذرة التي كانت وللأسف أول عملية إرهابية التفجير الذي وقع في ولايتي وتوسعت حتى شملت ربوع الوطن تقريبا وما خلفته من ضحايا حيث فاق 200000 قتيل من أبناء هذا الوطن الحبيب، لذي أردت أن أفق على حيثيات الظاهرة من بدايتها إلى أن وصلت الجزائر إلى بر الأمان بفضل الاستراتيجية الأمنية المتبعة.

الإشكالية:

في ظل انتشار الجريمة والجريمة المنظمة وارتفاع نسبة ضحايا الإرهاب في مختلف الدول حيث تنوعت فيه أنماط وأشكال العنف بتطور التكنولوجيا التي استغلت في غير محلها وابتعاد بعض الأفراد عن القيم الدينية والاجتماعية والإنسانية جعلت من العمليات الإرهابية أكثر وحشية لا يراعى فيها أدنى حس ولا أدنى شعور بالإنسانية أو بالرحمة لذا وجب التعاون والتنسيق الدولي للحد من تطور هذه الظاهرة والقضاء عليها وعلى جذورها حيث خلفت هذه الظاهرة أثرا كبيرا على جميع الدول التي عانت منها وعلى جميع أطراف المجتمع فيها، أو بما أن الجزائر من أكثر الدول التي ذاقت ويلات الإرهاب ولوعة الدمار الذي خلفه حيث أن ابتليت بشكل أشكال الإرهاب المنتسبين إليه يزعمون أن ما يقومون به هو جهاد في سبيل الله فانتشر في أوساط بعض الأغرار فأصبح أخطر الشرور.

لذا وجب على الجزائر في خضم هذه الظاهرة وتداعياتها على مستوى المحلي والإقليمي والدولي ضرورة اتخاذ إجراءات وبلورة استراتيجية شاملة في سبيل معالجة هذه الظاهرة وانتهاج كافة السبل وستتناول من خلال هذه الدراسة تحديد أهم معالم استراتيجية الجزائر الأمنية في مكافحة الإرهاب.

وهنا تبرز مشكلة هذه الدراسة الملخصة في السؤال التالي:

* إلى أي مدى نجحت الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في القضاء على الإرهاب؟
ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية حسب التدرج في الخطة.

الأسئلة الفرعية:

1- ما مفهوم الاستراتيجية الأمنية؟ وما هي أهم الأسس التي قامت عليها مختلف

الاستراتيجيات العالمية في مكافحة الإرهاب؟

2- ما مفهوم الإرهاب؟ وما هي جذوره في الجزائر وأبرز مسباته؟

3- ما هي أهم المعالم والملامح المميزة للاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب؟

الفرضيات:

* الفرضية الأولى: كلما كانت الدول تعيش حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، تكون

بعيده على ظواهر الإرهاب.

* الفرضية الثانية: كلما كانت مخرجات النظام لا تعكس تطلعات الشعب زاد ذلك من احتقانه

وتفجره وظهور عدة أزمات من بين الإرهاب.

* الفرضية الثالثة: كلما كانت هناك إصلاحات سياسية واجتماعية جادة كلما انعكست على

الوضع العام للدولة، وذلك للحيلولة دون ظهور أي نوع من أنواع الإرهاب.

مناهج الدراسة:

باعتبار أن المناهج العلمية قابلة للتعديل والتغيير باستمرار فهي تشكل خطة للبحث وتوفر

للباحث الطرق الكفيلة بإيجاد حلول للمشكلات العلمية عبر الكشف عن الحقائق، وعليه اعتمدت

على مجموعة من المناهج أعتقد بأنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي

والدراسة موضوعية.

المنهج التاريخي:

يهتم هذا المنهج بدراسة الظاهرة وتفسيرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر¹ على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن توظيف في المنهج التاريخي في الدراسة من خلال:

- التطرق إلى جذور ظاهرة الإرهاب في الجزائر حيث كانت منذ سنة 1981.
- التدرج في دراسة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب من 1992 إلى غاية 2006.

منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يهتم بجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردًا أو مؤسسة، وهو يقوم على التعمق في الدراسة للوصول إلى التعميمات العلمية²، ومن خلال هذا المنهج استطعت التعمق في دراسة ظاهرة الإرهاب في الجزائر والاستراتيجية الأمنية المتبعة في القضاء عليه.

المنهج الوصفي التحليلي:

يبني وصف الظاهرة على دراسة الحقائق كما هي، عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها ثم التعبير عنها كميًا وكيفيًا للوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى للتمكن من وضع الاستنتاجات التي تعمق وعينا وتوسع مداركنا³

المنهج المقارن:

يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظاهرة من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه التشابه والاختلاف وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادثة

¹ - عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص28.

² - المرجع السابق، ص 30.

³ - غازي فيصل حسين، منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية، عمان دار الزاوية للنشر والتوزيع 2014: ص37.

أو ظاهرة معينة والظروف المصاحبة لها¹، وهنا في بحثي استعنت بهذا المنهج من أجل معرفة ظاهرة الإرهاب في الجزائر كيف حدثت وما هي الظروف التي صاحبها طول هذه المدة 1992 إلى 2006.

منهج تحليل المضمون:

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذا النوع من الأبحاث مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغيير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادات السياسية².

ومنه استمدت من هذا المنهج في هذه الدراسة التي تبحث في التغيير الذي وقع في تسريحة كبيرة من الشعب الجزائري حين وقعت قرارات في سياسة مصرية في ذلك الوقت.

حدود الدراسة:

أ- البعد الزمني:

إنّ ظاهرة الإرهاب في الجزائر تعود جذورها إلى الثمانينيات متمثلة في حركة "بويعلّي" وهو مؤسسها في بداية الثمانينيات، وانتهت باغتياله سنة 1987م. أمّا دراستي فهي تدور حول الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الحقبة الزمنية بين 1992 إلى غاية 2006، حيث تعرف على هذه المرحلة بسنوات الجمر.

ب- البعد المكاني: ويتمثل في مستويين:

أ- محلي:

حيث تترقّ في دراستي إلى جذور الظاهر الإرهابية في الجزائر وتطورها وأسباب ظهورها وما خلفته من انعكاسات على المستوى المحلي وكذا وضع استراتيجية أمنية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة.

¹ - غازي فيصل حسين، نفس المرجع.

² - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص33.

ب-الإقليمي والدولي:

إنّ الظاهر الإرهابية تطور بتطور التكنولوجيا حيث أنها تجاوزت البعد المحلي وشارفت على البعد الإقليمي والدولي حيث أصبحت تشكل تهديداً عابراً للأوطان والحدود، لذلك التزمت الجزائر بإتباع استراتيجية أمنية محكمة على كبح نمو وتطور هذه الظاهرة المدمرة.

صعوبات دراسة الموضوع:

هناك عدة صعوبات واجهتها في دراستي أهمها:

- تميزت الدراسة بالبحث في مجال أمني بحت وهذا المجال عادة يتميز بالغموض وقلة مصادر المعلومة فيه لأنه يعتبر أمن قومي وأسرار دولة.
- نقص المراجع في هذا الجانب خاصة الكتب ذات الصلة.
- تأثير جائحة كورونا في التنقل إلى بعض المراكز المختصة في هذا الإطار منها: (المركز القومي لمكافحة الإرهاب).

هيكل البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية وتطورها

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية الأمنية وتطورها

المطلب الثاني: المبادئ العامة للاستراتيجية وأنواعها

المطلب الثالث: أهداف الاستراتيجية

المبحث الثاني: مفهوم الظاهرة الإرهابية .

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: مسببات الظاهرة (الإرهاب)

المطلب الثالث: صور الإرهاب وأساليبه

الفصل الأول: الإرهاب في الجزائر وتداعياته

المبحث الأول : جذور ظاهرة الإرهاب في الجزائر

المطلب الأول: تطور الحركات الاسلامية في الجزائر

المطلب الثاني: إشكالية التعددية الحزبية

المطلب الثالث: نتائج الإرهاب في الجزائر

المبحث الثاني: الفضاء الجيوسياسي للإرهاب وأثره على الأمن الوطني

المطلب الأول: طبيعة وانعكاسات الفضاء الإقليمي على الجزائر

المطلب الثاني: الجماعات السلفية للدعوة والقتال من التنظيم المحلي إلى الإقليمي (القاعدة

في بلاد المغرب)

المطلب الثالث: البعد العالمي للجماعات والتنظيمات الإرهابية

المبحث الثالث: مواقف الدول والمنظمات من الإرهاب في الجزائر

المطلب الأول: مواقف الدول والمنظمات العربية

المطلب الثاني: الموقف الأوربي

المطلب الثالث: موقف الو.م.أ والمنظمات الدولية

المبحث الرابع : أبعاد ظاهرة الإرهاب في الجزائر

المطلب الأول: البعد السياسي

المطلب الثاني: البعد الأمني والعسكري

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي

الفصل الثاني : الاستراتيجية الجزائرية المتبعة في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول : الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب في الجزائر.

المطلب الأول: المواجهة العسكرية

المطلب الثاني: المواجهة السياسية والإعلامية

المطلب الثالث: المواجهة الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري من الظاهرة

المطلب الثاني: التدابير العقابية لمواجهة الإرهاب في الجزائر

المطلب الثالث: دور منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الوقائية منها

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الأول: على المستوى المحلي

المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي والدولي

الخاتمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستراتيجية

الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية وتطورها

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

لغتها: إن مصطلح الاستراتيجية موجود في مختلف اللغات تقريبًا ففي الروسية "strategija" وفي الألمانية "strategie" وفي الهنغارية "strategi"،¹ حيث أن لفظ الإستراتيجية مشتق أساسًا من اللغة الإغريقية وهي كمفردة "strato" وتعني الجيش، و "strategos" تعني فن القيادة، ولقد نقلها الرومان من الإغريق بواسطة القائد الروماني "سيكتوس" عبر كتابه بعنوان "strategemtem" عام 100 قبل الميلاد وفي اللغة الإنجليزية فإن لفظ الإستراتيجية استخدم لأول مرة عام 1688م، وفي اللغة الفرنسية استخدم عام 1789، أما العرب المسلمون استخدموا مصطلح الاقتتال والفروسية كما استخدمت بعض الدول الترجمة الحرفية ليصبح "الاستراتيجية" ودول أخرى استخدمت مصطلح "الشوق" لتعني فن تحريك الجيوش وإدارة المعارك، ومصطلح التعبئة ليقابل مصطلح التكتيك.²

اصطلاحا:

تعددت التعاريف لمصطلح "الاستراتيجية" وذلك باختلاف المراحل الزمنية والعوامل المكانية ووفقًا لتطورها لم تستقر على تعريف واحد، وفيما يلي سنحاول عرض بعض التعريفات المختلفة.

- الاستراتيجية وبعض التعريفات:

ثمة تعريفات كثيرة للاستراتيجية لآبد من استعراض أغلبها وتحليلها من أجل الخروج بالجواب على السؤال ما هي الاستراتيجية؟

تعريف " كلا وزيفتزر": " التكتيك هو استخدام القوات العسكرية في المعركة. أما الاستراتيجية فهي نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هذه الحرب. "

¹ - صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية علوم السياسية، ص 09.

² - عامر خضير الكبيسي، مدخل لدراسة الإستراتيجية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

يحصّر كلا وزيفتر مهمة الاستراتيجية هي تحقيق الهدف السياسي للحرب من خلال استخدام المعارك، ومن هنا نخرج بالنقطة الرئيسية وهي التفريق بين الهدف السياسي والاستراتيجية حيث يقف الهدف السياسي في المقدمة، وتأتي الاستراتيجية لتقوم بمهمة تحقيقه، فالاستراتيجية ليست الهدف السياسي، وإنما هي نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف السياسي، فعلاقتها بالهدف هي علاقة الوسيلة بالغاية.¹

تعريف ليدل هارت: (مؤرخ عسكري بريطاني 1895-1970).

" الاستراتيجية فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية ". ويرتكز هذا التعريف في جوهره على تعريف " كلاوزيفتر " بجعل الاستراتيجية قائمة على أساس تحقيق الهدف السياسي، ولكن الفرق هنا أن "لبدل هارت " وسع مفهوم كلاوزيفتر للهدف العسكري في الحرب بحيث جعل الهدف مرناً غير محصوراً بمفهوم الحرب المطلقة، وربط الاستراتيجية بتحقيق مختلف الغايات التي تضعها القيادة السياسية، بما في ذلك تلك ذات الطابع المحدود، ولكنه حصرها بفن استخدام القوات العسكرية.²

تعريف أندريه بوفر (فرنسي 1902-1975): " الاستراتيجية هي فن استخدام القوة لتقوم بأكبر إسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة.

تعريف فيرديناند فوش (فرنسي 1851-1929): " الاستراتيجية عملية تتبع من اشتباك بين إرادتين متنازعين " يعني يحاول هذا التعريف التشديد على الجانب السيكولوجي في الحرب ودو الاستراتيجية في هذا المجال.³

وكخلاصة لهذه التعريفات يتبين لنا مجموعة من الملاحظات:

-أولاً: بعد تحديد الهدف السياسي تأتي الاستراتيجية لتعالج المسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف السياسي.

¹ - منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص51.

² - منير شفيق، نفس المرجع، ص 52 و53.

³ - منير شفيق، نفس المرجع، ص53.

-ثانيًا: تتضمن المسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف ومن بينها تحقيق جملة من القضايا التي تعالجها الاستراتيجية ومنها:

- 1- نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف.
- 2- نظرية العمليات والتكتيك.
- 3- نظرية بناء القوات المسلحة وتنظيمها وتسليحها وتدريبها.
- 4- التخطيط والإشراف على الحملة.
- 5- الإجراءات العسكرية والمعنوية والإعداد السياسي التي تضع القوات في أفضل الظروف الملائمة.
- 6- قيادة القوات المسلحة بالصورة التي تجعلها تمارس أكبر تأثير على العدو (فن استخدام القوة العسكرية).

المطلب الثاني: المبادئ العامة للاستراتيجية وأنواعها.

المبادئ العامة للاستراتيجية:

في الواقع إن مبادئ الاستراتيجية لا يمكن تجاهلها لا على مستوى الاستراتيجي ولا على المستوى التكتيكي في الحرب أو في غيرها فهي قواعد عامة تهدف إلى الوقاية من مفاجآت العدو والتأكد من التفوق عليه في أي خطوة نخترها في التعامل معه، إن التاريخ يبين أن وضع مبادئ الاستراتيجية ثم التقييد بها في عملية صناعة القرار هي أكبر الصعوبات التي واجهت عمل الاستراتيجيين في زمن الحرب والسلم.

إذا هل يمكن وضع قواعد دائمة يمكنها قيادتها لاسيما أثناء الحروب؟

إنّ البحث على مبادئ استراتيجية بدأ بشكل علمي منذ بداية تبلور الفكر العسكري الحديث في بداية القرن 16م حيث كان ميكافيلي قد أعلن ذلك مسبقا: لا يوجد علم لديه مبادئه العامة التي هي قاعدة لمختلف العمليات أو الممارسات التي تقوم بها " ¹

¹ - بحث شامل حول الأمن والإستراتيجية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 2484، 2018/11/02.

أنواع الاستراتيجية:

في هذا الإطار والنظر لتنوع الاستراتيجيات المختلفة والمتبعة على مستويات عدة سوف نحاول التركيز على الأنواع الرئيسية التي طبقتها الاستراتيجية.

(أ) الإستراتيجية القومية الشاملة (على أعلى مستوى) :

القسم الأول: في عام 1937 كتب " راول كاستيه " بأن الإستراتيجية العامة هي: فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في السلم وفي الحرب، إنها تمزج بينهما وتجعلها وحدة متجانسة لخدمة إرادة واحدة، إنها ترقى وتنظم كل الإستراتيجيات المتخصصة السياسية والبرية و البحرية و الجوية، والاقتصادية و الكولنيالية، والمعنوية إلى غير ذلك.¹

وفي عام 1944 كتب " ادوارد ميد ابرال " في رواد الاستراتيجية وتسمى أحيانا الإستراتيجية العظمى وهي التي تعمل على تكامل السياسات والتسلح للأمة والتي تجعل اللجوء إلى الحرب أمر غير ضروري أو أنّ تدخل الحرب ولديها أكبر فرصة لنيل النصر²

(ب) الإستراتيجية العسكرية:

تقوم الإستراتيجية العسكرية ب: " البحث في المعركة التي يتحقق فيها النصر وذلك بعد أن تنزع إرادة الخصم بتدمير آله الحربية³، وتخصص الإستراتيجية العسكرية بمرحلة الصّراع المسلح أي أن مداها ونطاقاتها محدود بالحرب وتتحصر مهنتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق الهدف الإستراتيجية العليا، معتمدة في ذلك على التقدير التسليم والمواءمة بين وسائلها وإمكاناتها وبين غاياتها⁴

¹ - كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، طبعة موسعة، 2000، ص 150.

² - المرجع نفسه.

³ - نعمة، مرجع السابق، ص 153.

⁴ - استراتيجية، في 2020/07/14. <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

كما تهتم في العنف أو التهديد به قبل كل شيء لكن ليس لأي دولة ذلك استراتيجية عسكرية إذا لم تتوفر لها الأسباب أن تنفذ العنف أو تهدد به عدوها¹.

وتعمل الاستراتيجية العسكرية وفقاً لمخطط الاستراتيجية العليا ومنهجها، كما أنها تعتبر أداة لماء لها لإحراز النصر في ميدان القتال، وتحقيق هدف السياسة وعموماً تعتبر الاستراتيجية العسكرية الوجه التنفيذي لسياسة القوة².

ج) الإستراتيجية السياسية:

وهي مجموعة من مبادئ والخطط التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها في السياسة الداخلية، وفي ميدان العلاقات الدولية الخارجية " وقد كان الرأي السائد قبل " كلاوزفيتز " انه تشبه الحروب بين الدول فان عمل سياسي يتعطل، لكن سرعان ما فند هذا الرأي واتضح أن الحروب ما هي إلا امتداد للسياسة. إن الإستراتيجية السياسية هي من أركان الإستراتيجية القومية، والدولة التي تتبنى هذا النوع من الإستراتيجية في علاقاتها الخارجية لا يعني أنها قد عدلت عن القوة، بل أنها فقط أعطت الأولوية لمثل هذه الإستراتيجية دون إغفال منها على الدور الذي تلعبه الإستراتيجية العسكرية.

أما على نطاق السياسة الداخلية فيكون من مهمة الإستراتيجية السياسية بلوغ أهداف السياسة الداخلية على جميع الأصعدة وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الفرد وبلوغ الصفة المثلى للمواطن في مناخ سياسي اقتصادي اجتماعي ملائم.

¹ - نعمة، مرجع السابق، ص 154

² - مرجع السابق.

(د) الإستراتيجية الاقتصادية:

إن التطورات والتغيرات في القوى الإنتاجية والبنى الاقتصادية أوضحت و بصورة¹ كبيرة العلاقة الوثقى بين الاقتصاد والإستراتيجية الشاملة للدولة فالاستراتيجية العسكرية قديماً والتي كانت تعتمد في تسليح جيوشها على موارد محدودة ومعدات بسيطة، كان في وسع الجيوش أن تعيش على امتدادات البلدان التي تسيطر عليها ولكن قابلية حشد القوات كانت مقيدة، وبعدها وبفعل التقدم الذي ترأ على اقتصاديات الدول الأوروبية وانتشار سكك الحديد، والتحول إلى اقتصاد امة أصبحت الحرب حرب أمة واقتصاد دولة، وأصبحت الجيوش توظف قدرات اقتصادية ضخمة في أوقات السلم والحرب.

ولا يقتصر تأثير الاقتصاد، في وقتنا الراهن على الإستراتيجية العسكرية فحسب، إذ الإستراتيجية الشاملة للدولة تحدد بقدر كبير بقابلية الاقتصاد الوطني، فاعتبار استراتيجية مباشرة شاملة يتقيد بالقدرات على حسم الصراع بالطرق المباشرة، والتي قد تكون صراعات طويلة لا طاقة للاقتصاد على تحملها، كما أن الأخذ باستراتيجية غير مباشرة هو انعكاس لضعف الاقتصاد وعجزه، كما أن التحويل على استراتيجية تقليدية أو نووية مرهون بالواقع الاقتصادي للدولة، حتى أن استراتيجية الدفاع يتعين عليها أن تكون ملائمة لقدرات الدولة من حيث منظومات الأسلحة وشبكة المواصلات².

وعليه فالاستراتيجية الاقتصادية هي النشاط الذي يعني بإدارة وتطوير وتوزيع مجمل القدرات الاقتصادية لغرض خدمة تحقيق المهمات الوطنية والقومية فتقوم بتعبئة الصناعة والزراعة وتطوير الصناعات الحربية، وتوزيع القوى العاملة وتكثيف التجارة وتمويل الجيش والإشراف على الشؤون المالية السيطرة على جوانب الاقتصاد³.

¹ نعمة، مرجع سابق، ص 157

² - المرجع السابق، ص 158.

³ - نفس المرجع، ص 159

هـ) الإستراتيجية النفسية -اجتماعية - الثقافية:

وهي " الإستراتيجية التي ترى العوامل النفسية للمواطن والجندي في الحرب وكذلك تعني بتطور الحالة الاجتماعية والثقافية للأمة مهتدية بالقيم والمبادئ والتقاليد الحضارية، وتتشد و الارتقاء بالمضمون الحضاري لحياة الشعب أو الأمة إلى المستوى الذي تجسده الإيديولوجية¹. ويكون لمثل هذه الإستراتيجية تأثير كبير على الفرد ومختلف الفئات داخل المجتمع في حالتي الحرب والسلم، فالفاعل المعنوي يقرر إلى قدر كبير تماسك الشعب في المحن وتقبله التحديات والتهيؤ لمجابهتها بقوة وعزم وكل هذا نابع من إيمانه بقيمة وقفته بقيادته وشرعية حقوقه.

القسم الثاني: على مستوى الدولة.

أ) الإستراتيجية الوطنية:

بغض النظر عن حجم الدولة من حيث سكانها ومساحاتها وثرواتها ومنزلتها الدولية في السياسة العالمية، فإنه لا دولة في الوقت الراهن تستطيع التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية من دون استراتيجية ما، والفارق بين استراتيجيات الدولة هو الفارق في المدى والتأثير والمقاصد والسبل، إن التحديات التي تعيشها دولة ما وما لديها من قدرات على درء التحديات وبلوغ الطموحات هي الأركان السياسية الأساسية لتحديد الإستراتيجية الوطنية وهي في الغالب استراتيجية وطنية شاملة².

ب) الإستراتيجية الحليفة:

إن ما يميز الحروب بين الأمم عند شعوبها هو وجود تحالفات ثنائية أو جماعية ضد الطرف أو مجموعة من الأطراف، وكانت الإستراتيجيات العسكرية المتحالفة ملازم للحرب، ولكن سرعان ما ينتهي هذا النوع من التحالفات بانتهاء الحرب، ومنذ القرن 18 إلى يومنا قامت ولازالت سلسلة من الأحلاف الدولية التقليدية والنوعية لأغراض تحقيق توازن في القوة.³

¹ - نفس المرجع، ص 160.

² - المرجع السابق، ص ص 163-164.

³ - مرجع نفسه، ص 166.

(ب) الإستراتيجية القومية:

معنى بها تلك الإستراتيجية التي تتسم بها مجموعة من الكيانات السياسية ذات الاستقلال والسيادة الوطنية " القطرية » لكنها في الوقت نفسه تجد نفسها أمام تحديات وتجمعها طموحات تملي عليها اعتماد استراتيجية قومية" ¹ هناك علاقة بين الإستراتيجية القومية والإستراتيجية القطرية أو الوطنية، وكما هو معروف أن كل دولة ومهما توفرت لها إمكانيات القوة إلا أنها تقف عاجزة في بعض المواقف ولا تستطيع بموجبه التحرك من دون الاعتماد علي الإستراتيجية القومية.

المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجية.

تكلت عدة كتب ومجلات على أهداف الإستراتيجية ومنها الموسوعة الإستراتيجية، حيث أن أهداف الإستراتيجية هي : " العلم أوهي الفن في العمل الإنساني الهادف و الإرادي، وهي بذلك لا تهتم إلا بالعمل البشري القاصد الهاتف الإرادي والصعب " ² فهي تهدف للوصول إلى نتائج محددة بدقة، و هو المقصود بالعمل الهادف، أمّا الإرادي فيقصد به وجود إرادة فعلية لدى الوحدة الفاعلة والمرتبطة بمدة زمنية محددة، وفي الحديث عن الصعب فإنه لأي إستراتيجية ولا أجل تحقيقها يجب توفير جهود ملموسة وحقيقة، كذلك مستمرة من أجل كسر الحواجز والعوائق التي من الممكن جداً مصادقتها³.

وعموماً فإن الهدف من الإستراتيجية هو تحقيق هدف السياسة عن طريق الاستخدام الأمثل إلى كافة الإمكانيات والوسائل المتاحة⁴ وفي الإستراتيجية تكون الأهداف والموارد مترابطة وتتوزع هذا الأخيرة عبر ثلاثة فئات بشرية منها معنوية ومادية أم الأولى فتترجم بحجم وكثافة السكان لدى الوحدة المعنية بالبحث والفئة الثانية تضم التنوع الثقافي والإيديولوجي، وتعكس

¹ - مرجع السابق، ص 167.

² - تيري دي مو نبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجية، ترجمة: على محمود مقلد، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، 2011، ص106.

³ - مرجع نفسه، ص 106.

⁴ - مرجع نفسه، ص 106.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

مدى تماسكه أمّا المجموعة الثالثة مرتبطة بالأرض ويقصد بها حجم أرض الوحدة المعنية بالبحث كذلك منابع أو القوى المنتجة (رأس المال الاقتصادي والتكنولوجي) وتتداخل هذه الموارد في ما بينها، وتغطي بعضها بعضًا، وكمثال على ذلك فإن الموارد المعنية التي تشكل أساس الشعور القومي أو الوطني خصوصًا عند الحاجة إلى الدفاع عن الوحدة الوطنية: ففي استراتيجية العسكرية مثلاً يقول كلوزيتر: " إذا شكل التنظيم التماسك البارح في الجيش، كما هو حاصل في عصرنا في فن الحرب، الشروط الرئيسية التي يتحقق النصر بها فبفضل شجاعة الجيش فإن تدمير هذا التنظيم هو الذي يشكل القرار".¹

ويمكن نقل هذا الوضع إلى أوضاع أشمل (الاقتصاد، الاجتماع، السياسة...) كما أن هذا التنظيم ينهار بسهولة في حال عدم توفر الإمكانيات والموارد التي تسمح له بالعمل، أو في حالة انهيار وانقطاع الرابط المعنوي²، والشيء نفسه عند بوفر حيث قال: " الوصول إلى القرار وذلك بخلق واستغلال وضع يؤدي إلى تفكك العدو معنويًا، وبشكل كاف من أجل إجباره على قبول الشروط التي يرد إملائها عليه". ولنجاح استراتيجية معينة يجب أن تكون في جميع الموارد نشطة أو مهيئة، كما يجب تحريكها في أوضاع مدروسة من قبل وفي ذلك يشير كلوزيتر إلى " الموارد الإستراتيجية " و" اقتصاد القوات " ويؤكد على مبدأ الذي يقضي دائماً بالسهر على التعاون كل القوات، ويقول آخر يجب ألا يغيب عن الذهن أن مطلق جزء من هذه القوات يجب ألا يبقى غير ناشط" ولتنشيط الموارد والإمكانيات المتوفرة والمتاحة فإنه يشترط توفر قيادة فعالة تربط تبعًا لحساباتها الاستراتيجية بين الأهداف المتوخاة، والموارد اللازمة لتحقيقها³.

وعمومًا فإن الهدف من الإستراتيجية هو الانتقال من الوضع الزّاهن إلى الوضع المرغوب يعني أنّ فكرًا شاملاً منصبًا حول مشكلة ما يحاول الخروج من أزمة، وضع حالة سيئة أو فشل متكررة،

¹ - مونبر نبريال كلين، مرجع سابق، ص 109.

² - مرجع نفسه، ص 109.

³ - مرجع نفسه، ص 110 - 113.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

جمود. . . والبحث عن التغيير، والعلاج، النجاح وذلك بتوظيف مجموعة من الوسائل الموائمة للهدف. هذا من جهة ومن جهة أخرى الموارد في حد ذاتها هدفًا استراتيجيًا ومثال ذلك ألمانيا النازية التي سعت إلى الاستلام على أراضي وتملك ثروتها. كما أن الموارد يمكن أن توظف كوسائل لتحقيق الهدف الاستراتيجي، الو لا م إ خير مثال على ذلك حيث تسعى إلى توظيف كافة مواردها وإمكانياتها من أجل تثبيت تفوقها المادي على مستوى السياسة الدولية.

المبحث الثاني: مفهوم الظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب.

تعتبر مسألة تعريف الإرهاب من التحديات العويصة التي تواجه المجتمع الدولي سواء من الناحية السياسية أو القانونية. وذلك منذ سنة 1937 عند تحضير الاتفاقية الدولية للوقاية وقمع من الإرهاب التي بنتها عصبة الأمم، حيث فشلت هذه محاولة، ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا لم يتوصل إلى إيجاد تعريف موحد للظاهرة والسبب الراجع إلى الاختلاف المعايير الإيديولوجية المعتمدة.

1- على المستوى اللغوي.

الإرهاب لغة: في اللغة العربية يعني الخوف والفرع، وهو مصدر للفعل أَرهَبَ مشتق من الجذر "رهب" حيث ذكرت المصادر اللغوية معنى الإرهاب حيث أنّ رهب بالكسر يرهب رهبة ورهبًا أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة خافه، فالرهبة هي الخوف، والفرع، والفرع وأرهبه، وأسترهه، استدعى رهبتة حتى رهبه الناس¹.

¹ - ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، عمان، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 23.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

وفي الأدب الفرنسي فإن الأصل اللغوي لكلمة إرهاب Terrem فهو الفعل Tras الذي يعني رجف¹. وفي اللغة الانجليزية فالمرادف لكلمة إرهاب: Terror وهي الأكثر شيوعاً ويرجع وأصلها إلى الكلمة اللاتينية Terror أيضاً تعني الترويع أو الرعب أو الهول².

2- مفهوم الإرهاب اصطلاحاً:

لقد واجه المختصون صعوبات وعقبات وملايسات كثيرة في تحديد معناه الاصطلاحي وضبط مفهومه حتى الآن وهذا ما زاد مصطلحه غموضاً وتعقيداً، إلا أنه يوجد بعض التعريفات لبعض المنظمات الدولية وأخرى عربية وبعض القواميس والموسوعات ومنها:

- تعريف الأمم المتحدة:

الإرهاب وهو تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان³.

- تعريف الاتفاقية الأوروبية 1977:

حيث كان في المادة الأولى من الاتفاقية: * الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية " لاهاي " 1970، والخاصة بقمع الاستلام على الطائرات.

* الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية " مونتريال " 1971 وخاصة بقمع الأعمال الغير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني.

* الجرائم الخطيرة التي تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية، الجرائم التي تضم الخطف وأخذ الرهائن احتجازهم الغير المشروع.

1 - هبة الله أحمد خميس بسبوني، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص67.

2 - طاهر الياسري، مرجع السابق، ص24.

3 - طالب محمد خليفوه، أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب (دراسة تأصيلية تحليلية على دولة الكويت)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي)، ص14.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

* جرائم استعمال المفرقات والقنابل والأسلحة النارية، والمتفجرات والرسائل المفخخة إذا يترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر أو محاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها¹.

- تعريف عصبة الأمم 1937:

عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص، أو عند مجموعة من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة².

- تعريف الاتفاقية العربية:

الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أي كانت دوافعه أو أغراضه يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى اللقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإذائهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك (العامة والخاصة) أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر³.

- تعريف مؤتمر حذاء خارجية دول العالم الإسلامي الدوحة أكتوبر 2001:

رسالة عنهم عشوائية من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة، وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما لا يجوز الخطب الذريع بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجاوبه الظلم والاحتلال كما يحدث في فلسطين ولبنان⁴.

1 - حسين سيتو، ظاهرة الإرهاب، في www.pydrojava.net (/ ara/index php/com)، جوان 2020

2 - حسين سيتو، مرجع سابق.

3 - المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن الجامعة الدول العربية في مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب أفريل سنة 1998، ص2.

4 - أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت، منشورات الطلي الحقوقية، ط1، 2005، ص40.

- تعريف المعجم الوسيط:

وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية¹.

- تعريف قاموس إسكفورد:

" يعود مصطلح الإرهاب على أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت

اللغة الإنجليزية في عام 1924، وذلك بعد حكم الرعب. Reignofte.rron.

والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه².

- تعريف القاموس الفرنسي:

" استعمال العنف لأغراض سياسية³."

- تعريف موسوعة السياسة:

استخدام العنف غير قانوني أو التهديد به بأشكالها المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب

والتخريب النسّف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند

الأفراد، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات، أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه

لإخضاع طرف مناوئ لمشئئة الإرهابية⁴.

- تعريف ولترلاكير walter.laqnem :

الإرهاب هو استخدام أو التهديد باستخدام العنف في وهو أسلوب من القتال أو إستراتيجية

لتحقيق أهداف معينة، لا تتفق مع القواعد الإنسانية، بهدف إلى إحداث حالة من الخوف في

الضحية وهو عامل أساسي في الإستراتيجية الإرهابية⁵.

¹ - منير المعلمي، المعجم الوسيط، القاهرة، دار النهضة، 1194، ص 182-183.

² - oxford word power dictionary (china of Oxford miversity press. 2006. p416

³ - Siction nair de la pensèe stratègique Gère Francoi. Paris. la Ronse Bords/her. 2002.p11-23

⁴ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، ص47.

⁵ - www.transnational : - terronsm. Pdf.p12 analysis of the rise decline trends and risk

- تعريف عبد العزيز محمد سرحان:

"هو اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام قانون الدولة".¹

- تعريف صلاح الدين عامر:

"هو اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية، أو الجماعية، أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن".²

تعريف أمحمد برقوق:

"هو تهديد عالمي الانتشار بأساليب أو صيغ مختلفة التعابير والتوضيحات، وهو ظاهرة تاريخية بالإضافة إلى كونه حادثة كلية الوجود تفوقت على الثقافة، الديانات، الاقتصاد وكذلك المحيط أو النسيان السياسي، وبذلك تهديد للاستقرار السياسي، والأمن الدولي والإنساني، كذلك تهديد لحقوق الإنسان الفردية والجماعية".³

المطلب الثاني: مسببات الظاهرة (الإرهاب).

السبب في اللغة:

أي الحبل وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور، فقيل هذا (سبب) هذا، وهذا (مُسَبَّبٌ عند هذا).⁴

السبب في الاصطلاح:

هو عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه.⁵

¹ - سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب المضاد، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 2005، ص99.

² - حسين المحمدي بوادي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص45.

³ - M hand berkouk (An etymo-EPistemoligical analysis) in (wafnala orumn and Anneli botha).terrorism in africa.

bnilding bnidydes and over caming the gaps printed by business print center. 2007.p3

⁴ - الرافي أحمد بن محمد بن علي القيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، كتاب السين ص262: الجزء 1.

⁵ - الجرحاني علي بن محمد علي الزين، التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط2، 2002، ص120.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

إن لكل ظاهر قد تطرأ على مجتمع ماله أسبابها ودوافعها الخاصة بها سواء كانت هذه الظاهرة إيجابية لا تضر المجتمعات بل تفيدها، أم سلبية قد تبدأ كظاهرة ثم تتضخم إلى مشكلة ضارة في المجتمع يجب القضاء عليها، وكما أنه لا يخرج الثمر بدون شجر ولا تجري السفن دون بحر، كذلك الإرهاب فإنه من المشاكل التي تولدت من ظاهرة سلبية ثم إلى مشكلة قد ابتليت بها المجتمعات، فهي لم تنشأ دون أسباب دفعت أصحابها نحو اعتناقه والقيام به.

وإن من أهم العوامل التي تساعد على الحد ومكافحة مشكلة الإرهاب هو فهم ودراسة تلك الأسباب والدوافع لهذه المشكلة من جميع جوانبها، فإن تم إدراكها سهل الوصول إلى الأجواء التي ينمو فيها الإرهاب، ويسهل بذلك اجتثاث جذوره من أي مجتمع، لأنه قد تختلف الأسباب من مجتمع إلى آخر وذلك بحسب الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية للدولة ومن هنا يتبين أنه توجد أسباب عامة تشترك فيها كل المجتمعات والدول، وهناك أخرى خاصة قد ينفرد بها مجتمع محدد من غيره من المجتمعات.

وبالرغم من ذلك إلا أن هذه الأسباب لا تخرج عن جميع الظروف العامة والخاصة بكل دولة من سبب رئيسي حتمي، وهو الشذوذ في الاعتبارات والمعايير الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية الناتجة عن فعل الدولة أو الجماعة أو الفرد.

إن البحوث والدراسات العلمية التي ذكرت الأسباب التي دفعت إلى مشكلة الإرهاب قد تكون وافرة وكثيرة ومترامية الآراء ووجهات النظر إلا أنني سوف أركز في دراستي هذه إلى أهم الأسباب الظاهرة وخصوصا موضوع دراستي ومنها: الدينية (العقيدة الفكر) ومنها السياسية والاقتصادية والأسباب التربوية والنفسية.

1- الأسباب الدينية (العقائدية الفكرية):

أ) الغلو بقاعدة الولاء والبراء في الدين:

إن قاعدة الولاء والبراء أصل عظيم من أصول الدين، وهي شرط من شروط الإيمان بكلمة التوحيد (لا إله إلا الله). وهو أوثق معنى توثيق عرى الإيمان. ومعناها توثيق عرى المحبة والألفة بين المسلمين ومفاصلة أعداء الإسلام فقد روى ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوثق عرى الإيمان والموالاة في الله والمعاداة في الله والحب في الله والبغض في الله.¹

والولاء والبراء لهم حدود فما نقص عن حدود البراء فهو تفريط، وما زاد عن حدود الولاء المشروع فهو غلوا مذموم، وما نقص عن حدود البراء فهو تفريط، وما زاد عن حدوده هو غلوا مذموم.²

ب) ضعف البصيرة بالواقع والجهل بالأحكام الشرعية:

وهو الأخذ بظاهر النصوص وعدم فهمها بمقاصدها الصحيحة، مما ينتج من ذلك الأخذ الاشغال بالمسائل الجزئية والأمور الفرعية عن القضايا الكبرى التي تتعلق بمصالح الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية بحكمة وتدبر.

وإن من علامات الساعة أن يتحدث الرويبضة في شأن العامة والقضايا المصيرية ومن لا هم له إلا شهواته، أو من حمل بأفكار غريبة يتولى تربية الشباب ما فتستغل عواطفهم بتحميلهم أفكارًا تؤدي لتحمسهم بلا ضابط وراء ولا رادع ولا رجوع لأهل العلم الصالحين الذين خبروا الأمور ودرسوا معالم الإصلاح جيدًا.³

¹ - رواه الطرافي، الكبير (215/11) البغوي في شرح السنة (40/1)، سند حسن.

² - عبد الرحمن بن معلا، الغلو في الدين في حياة المسلمين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط5، 1999، ص197.

³ - صالح بن غانم السدلان: أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام في الإرهاب، جامعة محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض السعودية، 2004.

ج) ترك المحكم وإتباع المتشابه من الدين:¹

ويظهر ذلك نتيجة عدم الوضوح في فقه الدين ومن عواقبه الميل دائماً إلى التشدد والتتبع والتضييق على المسلمين من باب سد الذرائع، وقد يتعدى ذلك إلى الإسراف في التحذير بل التحريم بغير دليل شرعي قطعي الدلالة بالرغم من تحذير القرآن الكريم والسنة والسلف من ذلك. ومن أشد العواقب نتيجة إتباع المتشابه هي فتنه التكفير، حيث تبدأ من تكفير الأشخاص إلى تكفير الأمة عامة واستحلال ومائها، ويرجع وذلك بسبب عدم الثقة في الدين على أيدي العلماء الأجلاء.

2- الأسباب السياسية:

أ) الإحباط السياسي:

وهو الناتج من التناقض بين النظام السياسي الدولي والمبادئ والقيم التي تدعو إليها لجان حقوق الإنسان الدولية. وفقدان ميزان العدل ومعيار الحزم في القرارات الدولية التي تمنع أطماع الدول المتنفذة، فان من جراء ذلك الإحباط تولد الكبت في نفوس المتضررين، وقد يؤدي هذا الكبت إلى انفجار السلوكيات غير منضبطة والميل إلى العنف ثم إلى الأعمال الإرهابية. وقد يخلق ذلك اجتهادات غير صحيحة تميل إلى الغلو في طرحها، وتدعو الشحن العاطفي غير المرشد، وذلك بالحديث المطرد عن الجهاد وفضائله، وعن شيوع منكرات والمظالم في المجتمعات والإسلامية وعن مكائد الأعداء وظلمهم للمسلمين، دون الاهتمام بالضوابط العامة للجهاد نفسه.²

¹ - المحكم: هو الذي يحتمل معنيين أو معاني التي يفهم بها المراد غير إشكال والتباس والمتشابه: هو الذي يحتمل معنيين أو معاني مختلفة بعضها البعض عند السامع في أول وهلة، أنظر: صحيح الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي باب القول في المحكم والتشابه ص 45.

² - عبد الله بن محمد، أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية، رؤية ثقافية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2004، ص 30.

(ب) سوء العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

وذلك بسبب تدني المشاركة السياسية، من خلال الشورى أو الديمقراطية ومما لا شك فيه أن فقدان الحياة الشورية أو الديمقراطية الحقيقية يؤدي إلى تهميش بعض الفئات اجتماعيا وسياسيا واستبعاد الأقليات والفئات المعارضة وحركات الرفض، ويخلق جواً من الشعور بالظلم، ويدفع هؤلاء المظلومين إلى الانخراط في العمل السياسي العنيفة.¹

3- الأسباب الاقتصادية:

(أ) ظاهره الفساد الاقتصادي والإداري:

إن من مظاهر الفساد الاقتصادي والإداري كالسرقة، والاختلاس، والرشوة، والتربح من الوظيفة واستغلال الجاه والسلطان والرياء، والمضاربة، والقمار، ومنع الزكاة، وخيانة الأمانة في المعاملات المالية وعدم تكافؤ الفرص وبخس العامل حقوقه، الفساد في مجال التداول والتجارة، والمماطلة في أداء الحقوق العمولات الزائفة، الإسراف والتبذير، والبذخ. . . الخ. فكل تلك المحرمات قد تؤدي إلى الضجر وعدم الانسجام في المجتمع والبعد عن المصادقية التعامل بالقيم الإنسانية، مما قد يؤدي إلى حاله الإحباط والعجز في إصلاح المجتمع الغالب على أمره الفساد، وقد يكون الإصلاح عرضة إلى العنف والتطرف في أسلوب العلاج.

(ب) عدم معالجة مشكلة التنمية الاقتصادية:

وهو من خلال التخصيص السليم بإمكانات المجتمع المادية والبشرية بحيث يتعين البدء بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لكافة أبناء المجتمع وتوفير فرص العمل وإتاحة فرص وسبل التكسب بتشجيع الملكية الخاصة وتوفير الإمكانيات المادية لأصحاب الخبرات، والتركيز على

¹ - الهواري محمد، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2004، ص23.

تنمية العنصر البشري وتوزيع الثمار هذه التنمية كافة بين فئات أفراد المجتمع دون عنصريه أو طائفية.¹

ج) مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار والاحتكار وتدني دخل الفرد:

إن من ذلك الخلل في عدم التوازن الاقتصادي في المجتمع قد يسبب اضطراب في الاستقرار وعدم الرضاء، والذي قد ينتج عنه كراهية وبغض يدفع الأفراد إلى نقمة المجتمع ومن آثاره عدم انتمائه لوطنه ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية ولهذا يتكون لديه شعور بالانتقام.²

4- مشكلة البطالة والعمل و العمال:

فان البطالة هي حالة الفرد القادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص العمل ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مردود رزق.³ قد تكون مشكلة البطالة سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعادلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وخاصة في الدول العربية، و أیما مجتمع تكثر فيه البطالة ويزيد فيه العاطلون، وتتضرب فيه فرص العمل، فان ذلك يفتحوا أبوابًا من الخطر على مصارعها، من امتهان الإرهاب والجريمة والمخدرات والاعتداء والسرقة⁴

5- الأسباب الاجتماعية والنفسية:

وكلما زادت سلبيات المجتمع ومشكلاته من غياب روح العدالة، وعدم المساواة والإخلال بكرامة الإنسان وإهدار حقوقه العامة والخاصة زادت إمكانيات وقوع الجرائم الإرهابية في ذلك المجتمع.⁵

¹ - شحانة حسين، الفساد الاقتصادي والإصلاح الإسلامي، سلسلة بحوث ومقالات في الفكر الاقتصادي والإسلامي، جامعة الأزهر، ص 2-3.

² - نفس المرجع، ص 3.

³ - الموقع الإلكتروني لمنطقة العمل الدولية <http://www.ilo.org/Public/region/arpro/beirut/index.ntm-15-06-2020>

⁴ - نفس المرجع.

⁵ - بسيوني، مرجع سابق، ص 136.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

وكل ذلك يولد قوى هشة تعيش حالة الاغتراب وتشعر بعدم اكتراث السلطة لها، مما يولد أزمة مواطنة.¹ كما أن التفكك الأسري والإحباط الاجتماعي وغياب الحوار وضعف الانتماء إلى للمجتمع وظروف الفقر، كلها أسباب تشكل أرضية لصناعة إرهاب.²

المطلب الثالث: صور الإرهاب وأساليبه.

ولكي نتوصل إلى صور الإرهاب بشكله الواضح والمحدد لا بد من كشف الغطاء ونبين اللبس القائم بين جريمة الإرهاب والجرائم الأخرى التي قد تتشابه مع الإرهاب من حيث العناصر والهدف والمضمون، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول:

أ- الفرق بين جريمة الإرهاب والجريمة الجنائية التقليدية.

1- إن كلا منهما محرمة شرعاً وقانوناً

2- أن من عواقبهما من الضرر المادي والمعنوي بالأفراد والمجتمعات.

3- أن كلا منهما مصدر الرعب والخوف والفرع والقلق وعدم الاستقرار.

ب- الصور التي تختلف في بها جريمة الإرهاب عن الجريمة المنظمة من خلال هذه الفروق

1- اختلاف الأهداف والغايات بين الإرهاب والجريمة الجنائية التقليدية.

فالإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية بشكل تنظيم سري، وغاية دعائية للمبادئ والمطالبة المرجوة من خلال الإصرار والعنف، أما أصحاب الجريمة التقليدية فهم يسعون إلى تحقيق أهداف مادية، بناءً على غاية شخصية وتحمل طابع السرية.

2- دائرة نطاق الأضرار الناتجة من الإرهاب والجريمة الجنائية التقليدية:

تتسع دائرة الضحايا في جرائم الإرهاب وذلك بسبب الطريقة العشوائية التي تعتمد عليها العمليات الإرهابية.

¹ - وقاف، مرجع سابق، ص37.

² - بيسوني، مرجع سابق، ص136.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

بينما الجريمة الجنائية التقليدية يكون لها تأثير نسبي من حيث الضرر كون الفاعل يقصد فعل معين في وقت معين بهدف معين.

الفرع الثاني:

أ- الفرق بين الجريمة الإرهاب والجريمة العنف السياسي:

يعد الإرهاب صوره من صور العنف السياسي، إلا أنه يتفق معه في بعضها ويختلف عنه ببعض، ومن الصور التي يتفق فيها الإرهاب والعنف السياسي:

- 1- هي استخدام القوة والتهديد وإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية.
- 2- يسعون إلى عدم الاستقرار الأمني إلى أن يتم تحقيق كافة مطالبهم المطروحة.
- 3- إن كلاهما جرائم ترتكب ضد الدولة.

4- إن كلاهما يشتركان بنفس الآثار الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية

ب - الصورة التي تختلف بها جريمة الإرهاب عن جريمة العنف السياسي:

1/ من حيث أشكال الفعل المرتكبة:

يقوم العنف السياسي من خلال أشكال متعددة منها: المظاهرات - الإضرابات-المحاولات الانقلابية إحداث الشغب - الحروب الأهلية - الاعتقالات - الخطف.
بينما لا يقوم الإرهاب على المظاهرات والإضرابات وإحداث الشغب، ويتفق مع العنف السياسي بقية الأشكال.

2/ من حيث الاعتماد على وسائل الإعلامية:

إن العمل الإرهابي يعتمد على الوسائل الإعلامية في تحديد وتحقيق أهدافه لتوصيل رسالته. وهذا لا يمثل نقطه جوهرية في العنف السياسي.

3/ من حيث الهدف والمضمون:

يعد الفعل السياسي هو نقطة البدء والوصول ويسعى إلى تغيير النظام السياسي ضمن متطلبات سياسية، حينما الأعمال الإرهابية تسعى إلى التأثير ونشر الفرع والخوف العام وهذا لا يتفق مع إستراتيجية جرائم العنف السياسي.¹

الفرع الثالث:

أ- الفرق بين جريمة الإرهاب والجريمة السياسية:

إذا كانت الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية قد تتوحد أحيانا في الهدف الذي ترميان إليه، فإنهما تختلفان في الآليات المعتمدة لتحقيق ذلك وكذلك في الصدى والتأثير اللذان تختلفانه على مستوى الرأي العام الدولي، والذي وإذا كان يتعاطف أحيانا مع الجريمة السياسية فإنه يجتمع على الإدانة الكلية وغير مشروطة للجريمة الإرهابية، لا من حيث وسائلها ولا من حيث أهدافها.²

ومن ذلك فقد تتشابه جريمة الإرهاب مع الجريمة السياسية في عدة صور:

- 1/ أن كلاهما يسعان إلى هدف سياسي منظم.
- 2/ أن كلاهما يعتبران من جرائم الرأي المتمثلة في اعتناق مبدأ أو عقيدة أو الانضمام إلى جمعية سياسية محظورة.
- 3/ أن كلاهما يهدفان إلى ترويج فكر سياسي محظور، أو القيام بأنشطة محظورة ومخالفة لما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة والسياسة الداخلية للدولة.

¹ - أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2006، ص57.

² - يوسف بن ناصر، الجريمة الإرهابية بالمغرب وآليات مكافحة القانونية، سلسلة بن ناصر للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، العدد (6)، ماي 2004، ص40.

ب- الصور التي تختلف بها جريمة الإرهاب عن جريمة السياسية هي:

1/ من حيث الرعب والخوف العام.

بالرغم من تشابه صور الأفعال من اغتيال وخطف وقتل وتنظيم وأن الدافع وكونه وسياسيا إلا أن معيار الرعب والخوف في العام هو الفيصل في الحكم على الفعل بأنه إرهابي أم عادي، فإذا كان الفعل يقصد الرعب والخوف العام يعتبر ضمن الجرائم السياسية الإرهابية، وأما إذا كان لا يقصد به الرعب العام فإنه يعتبر من الجرائم السياسية العادية.

2/ الحق في اللجوء السياسي:

فترتب عن ذلك عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية المحصنة أي جرائم رأي ويجوز التسليم في الجرائم الإرهابية المتمثلة في الوحشية والأفعال الخطيرة.¹

3/ من حيث الآلية المعتمدة لتحقيق الأهداف:

إن الجرائم السياسية تقوم بالدرجة الأولى على الآراء والأفكار والمعتقدات التي تشكل ومنهجاً فكرياً معيناً، ينطلق عن طريق الخطابة أو المنشورات أو الملصقات أو أي وسيلة أخرى، ولا يستخدم فيها العنف أو التحريض عليه غالباً.

أما الجرائم الإرهابية فهي تقوم بالدرجة الأولى على إحداث صدمة أو حالة من الذهول أو التأثير على الجهات الرسمية أو المؤسسات الحكومية والنظامية باعتماد العنف أو التهديد والتحريض عليه.

4/ من خلال الضحايا والأضرار المترتبة من الفعل:

أن الضحايا في حالة الجريمة الإرهابية غير محددین بذواتهم في أغلب الأحيان، مما قد يساهم في خلق شعور عام بالخطر في المجتمع.

¹ - وهو ما يعرف بمذهب "جينيف" أثرى الدورة المنعقدة في جنيف عام 1982 في التفريق بين الجرائم السياسية والعادية.

بينما في الجريمة السياسية لا يقع أي ضرر مادي على أفراد غير معينين في المجتمع كما ينعلم فيها الإحساس بالخطر العام وليس لها ضحايا لأنها تتعلق غالبًا بإبداء رأي مخالف لها لما هو منصوص عليه في القوانين الداخلية للدولة.¹

* أساليب الإرهاب:

الفرع الأول: أساليب تعملوا والقوة.

1/ القتل والاغتيال:

الاغتيال هو استهداف مباشر يقصد به شخص معين بسبب التعارض والاصطدام في المبادئ والاتجاهات والأفكار التي تتطلع لها جماعة دون أخرى ويعتبر الاغتيال بمثابة القتل العمدي القائم على سبق الإصرار والترصد بطريقة منظمة، وهو كثير ما يستخدم من قبل الجماعات الإرهابية كنمط ينتج منه الفرع والخوف العام بغية الضّغط على الدولة وأصحاب القرار للتوصل إلى أهداف معينة.

2/ التفجير والأعمال التخريبية:

قد تأتي الأعمال الإرهابية في صور أعمال تخريبية يقوم بها الإرهابيون في زرع أنواع المتفجرات في جميع وسائل النقل والمجمعات والمرافق العامة والقيام بعمليات الانتحارية وتدمير المرافق الحيوية للدولة، سواء كانت منشآت سياسية حساسة أو منشآت تتعلق بالثروات الاقتصادية² كما أنها تقوم على نفس المساكن المدنية وإشعال الحرائق الهمجية لنشر الدّعر والخوف والهلع بأجواء الدولة، من أجل زعزعة الأمن الداخلي وإثبات وجود للمطالب و فرض سياسة المعارضة بالقوة والعنف.

¹ - زكور يونس، الإرهاب مقارنة للمفهوم من خلال الفقه والقانون، رسالة ماجستير قانون عام، إشراف الدكتور سعيد خنمري، الكلية متعددة التخصصات، آسفي، 2005-2006، ص 111 - 112.

² - محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط1، 2004، ص 74.

3/ اختطاف الطائرات ووسائل النقل:

وهو من خلال خطف الطائرات ووسائل النقل المدنية بما تحتويه من الركاب المدنيين إلى ورقة مفاوضات وأداء مساومة، مع الجهات المعنية بالخطف. وذلك إمّا لدوافع:

- أ/ سياسية: للاحتجاج على سياسة دولة ما، أو توجيه أنظار العالم إلى قضية ما.
- ب/ الإجرامية: كالمطالبة بمبالغ من المال، وغيرها من المطالبات المادية.
- ج/ نفسية: مثل حالات الجنون، أو حب الشهرة والظهور.¹

4/ اختطاف الأفراد وحجز الرهائن: وهو اختطاف وحجز المدنيين بما فيهم من الشيوخ والأطفال والنساء وأنه بلا شك ومنافي لجميع الأديان السماوية، ومنافي لجميع المبادئ والقيم الإنسانية.

وهو أسلوب تأخذ به الجماعات الإرهابية من أجل الضغط على الدولة للاستجابة لبعض المطالب السياسية لبعض المطالب السياسية. من خلال الصراع النفسي بين ذوي المخطوفين من جهة وبين الحكومة أخرى فيصبح المشكل حساس ويتطلب الحل العاجل.

الفرع الثاني: أساليب لا تحمل طابع العنف والقوه.

1/ ترويح الأفكار والشائعات:

وهو من خلال خلق جو المشحون بين المواطنين مما يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين القبائل والطوائف المختلفة في الدولة وزعزعة أمن البلاد وكي يصبح المناخ ملائمًا لارتكاب أعمال تخريبية ضد المؤسسات الاقتصادية والمنشآت الدولية الحيوية وغيرها من الأهداف التي يسعى لها الجماعات الإرهابية.²

¹ - الدفاع، مجلة القوات العربية السعودية، خطف الطائرات بين القانون الدولي والأمن الدولي عدد 125 بتاريخ: 2002/01/01.

² - محمد عبد الله العميري، مرجع سابق، ص76.

2/ الجرائم الاقتصادية المستحدثة:

والتي تستهدف تحطيم اقتصاد الدولة وإنهاك قواها، هي أساليب الإرهابيين لتنفيذ مخططاتهم، فهي لا تعتبر مساسًا بالأفراد فقط بالمجتمع وبثروات الدولة التي تشكل مقومات هذا المجتمع عام.

والجريمة الاقتصادية هي كل سلوك إنساني فعلاً كان أو امتناعاً يترتب عليه خطر أو إضرار بمصلحة اقتصادية يحميها القانون أو يمثل اعتداء على الموارد الاقتصادية المملوكة أو التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات الدولة وما يترتب عليه من ضررٍ مباشرًا أو غير مباشر في إطار النظام الاقتصادي المطبق.¹

3/ نمط الإرهاب الإلكتروني المستحدث:

فالإرهاب الإلكتروني يعتمد على استخدام الإمكانيات أو القدرات الحاسوب في ترويع أو إكراه الآخرين وعلى سبيل المثال الدخول بصورة غير مشروعة إلى نظام الكمبيوتر في إحدى مستشفيات بغرض التغيير مقادير ومكونات وصفة طبية لمريض ما، وذلك لتكون جرعة قاتلة تؤدي إلى وفاته على سبيل الانتقام. ويعمل الإرهاب الإلكتروني على استهداف في كل من: مصانع إنتاج الأطعمة والأدوية ومنشآت الكهرباء والقطارات والتحكم بالمرور ومعدات القوات المسلحة والاتصالات العامة والاتصالات المواطنين وتهدد أمن سرية المعلومات أو البيانات في جميع القطاعات.²

¹ - عبد الله الصعيدي: نحو مفهوم معاصر للجريمة الاقتصادية، مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، الشارقة، 22/21 جانفي 2002، ص 24.

² - أحمد فلاح العموش، مرجع سابق، ص 98-215.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة لهذا الفصل تبيننا لي أن الاستراتيجية العسكرية التي انتهجتها الجزائر في مكافحة الإرهاب هي امتداد للاستراتيجية السياسية حيث تعمل الاستراتيجية العسكرية وفقاً للمخطط الاستراتيجية العليا ومنهجها، كما أنها تعتبر الأداة لها لإحراز النصر في ميدان القتال، وتحقيق هدف السياسة، وعموماً تعتبر الاستراتيجية العسكرية الوجه التنفيذي لسياسة القوة.

إن الاستراتيجية السياسية فهي بلوغ أهداف السياسة الداخلية على جميع الأصعدة وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الفرد وبلوغ الصيغة المثلى للمواطن في مناخ سياسي اقتصادي اجتماعي ملائم.

وتعرضت أيضا لماهية الإرهاب والظاهرة الإرهابية وعليه يمكن طرح بعض الملاحظات:

- الإرهاب ظاهرة قديمة قدم الحياة البشرية.
- تعريفات الإرهاب متعددة ومتباينة ومن الصعب في أي حال من الأحوال ضبطها لأنها تخضع للأيديولوجيات وعقائد مختلفة.
- إدانة المشرع الجزائري للظاهرة واعتبارها جريمة تهدد الأمن والسلم.
- يشهد الإرهاب تصنيفات متعددة طبقاً لوصفة القائمين به والمدى والنطاق وطبيعة الأهداف المرتبطة به.
- عرفت الظاهرة صوراً عديدة من الجرائم منها: القتل، الخطف، حجز الرهائن، تخريب المنشآت.
- الإرهاب آثار خطيرة لا تخفى على أحد يجب تستوجب الوقوف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراءه.

الفصل الثاني:

الارهاب في الجزائر وتدابيراته

المبحث الأول: جذور ظاهرة الارهاب في الجزائر

المطلب الاول: تطور الحركات الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: وقف قبل وقف المسار الانتخابي

أولاً- الحركة الإسلامية المسلحة:

هي أول الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر تأسست على يد "مصطفى بو يعلى " ¹ في

29 ديسمبر 1986 .

تحت اسم الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية وعليه حررت الحركة بيانها الأول بعنوان "النهي عن المنكر" ² .

وقام مؤسسها بخلق جماعه ضد كل ما هو مخالف للدين وتعاليت على أثرها موجه من الاعتداءات على النساء اللواتي يرتدين اللباس الغربي وعلى كل من يتعاطى الكحول، لكن سرعان ما تحول بو يعلى وجماعته عن المطالب الأخلاقية الى المطالب السياسية حيث باشرت تكوين جماعه مسلحة سعت الى الاستحواذ على الأسلحة والذخائر لتطبيق برنامجها المسلح

على النحو التالي:

اغتيال مجموعه من المسؤولين السياسيين والعسكريين من بينهم الرئيس الشاذلي بن جديد وشريف مساعديه واللواء عطاييلية ومصطفى شوفلي.

بتفجير بعض المباني: مثلا مطار هواري بومدين مقر جريدة المجاهد ومقر حزب جبهة التحرير الوطني وفندق الاوراس ولتنفيذ برنامجها الاجرامي قامت الحركة بالاستحواذ على كميات معتبره من السلاح والمتفجرات بعد عمليه ارهابيه قام فيها افراد المجموعه بمهاجمه مدرسه الشرطة بالصومعة في 1985. وهي اهم عمليه بالنسبة للحركة الى جانب عمليات

¹إلياس بوكراج، الرب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت الجزائر ط1، 2003، ص 274.

²منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم

السياسية والإعلام، 2012-2013 ص300.

آخر كاغتيال أربعة من افراد رجال الدرك الوطني في وادي جمعه بولاية البليدة من نفس العام، وعلى الرغم من أن الحركة لم تستطيع تطبيق برنامجها الانتخابي إلا أنها استطاعت بسط خليات في مختلف مناطق العاصمة والمدن الساحلية وتجنب عمليات البحث لمصالح الأمن.¹

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: تأسست كحزب سياسي وتم الاعلان الرسمي عن قيامها في 7 مارس 1989 ضمن هيئه التأسيس: عباسي مدني، علي بالحاج، سحنون، بن عزوز، فقيه. مراني امام عبد الباقي²، وقد شملت الجبهة منذ تأسيسها تيارات مختلفة وهي الاتجاه السلفي اتجاه التكفير والهجرة واتجاه الجزائر³، وقد كان الاتجاه الغالب هو التيار السلفي المتشدد الذي يتزعمه علي بن حاج وقد اشتغلت الجبهة في هذه الظروف. المزوغ الديني للتعبير عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعانيها الجماهير كما سعت الجبهة الى تقديم برنامج يدعو الى احلال الاسلام محل الايديولوجيات الاخرى (الديمقراطية) حيث لم تكن تؤمن بها هذه الأخيرة بالمفهوم الغربي كذلك العمل من اجل وحده الصف وتخليص الانسان من النزعة الأنانية حتى لو كلفها ذلك الصدام بعنف مع الدولة⁴ وقد حضرت لجبهة الانقاذ مسبقا للعمل المسلح ولم تخف نيتها في اللجوء الى الجهاد في حال اخفاقها في الانتخابات وقد بدأت بعض التيارات في الجبهة منها الافغان والبويعليون

1، Abde elhamid boumez. azzine djamila، 1، islamisme algerien de la gemese au terrosisme
2 رضوان أحمد شمسان الشباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة مكتبة مديولي 2006، ص150.

3 خليفة أدهم، خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر، السياسة الدولية، جانفي، 1992، ص219.
4 منعم العمار، الزائر والتعددية المكلفة، سلسلة كتب المستقبل العربي (11) الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1 1999، ص68.

وعناصر التكفير والهجرة بعض اشكال العنف ليس تحت مسمى قيام الدولة الإسلامية فحسب وإنما التحضير المسبق. ماديا وبشريا لانطلاق العمل المسلح¹.

الفرع الثاني: بعد وقت المطار الانتخابي.

أولاً: الحركة لأجل الدولة الإسلامية

التي أسسها مخلوفي البويعلبي سنة 1991. كان نشاطها متمركزا في منطقته الجزائرية والقبائل وفي أعالي سفوح الغرب وبعد ما تم نشر بيان حول الاتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنة انضمت هذه الحركة الى الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)².

لكن ونظرا للسياسة الدموية المتبعة من قبل (GIA) استقلت الحركة عنها³ ونظر الى لضعف هيكلتها تم تفكيكها من قبل من قبل قوات الأمن بعد عمليات التطهير التي قامت بها الأخيرة في نوفمبر 1995.⁴

ثانياً - الباقون على العهد:

تأسست بمبادرة من السعيد مخلوفي وقمر الدين خربان أسامه مدني في جويلية 1991 كانت اول عملياتها الإرهابية المعلنة في 1992 نشاط مكثف في العاصمة وضواحيها واستفاد بشريا من المتطوعين الفارين من سجن تازولت بباتنة جانفي 1994 رفض الدائم ان نبدأ الهدنة وشجعت ارهاب الجماعة الإسلامية المسلحة قلت هذه المنظمة سنة 1997⁵.

¹ زهرة بن عروس، الإسلاموية السياسية: الأمساء الجزائرية، ترجمة غازي بيطار، بيروت، دار الغرابي، ط1، 2002، ص112-113.

² بوكراع، مرجع سابق، ص 274.

³ لخضاري، مرجع سابق، ص 306

⁴ بوكراع مرجع سابق، ص 274

⁵ بوكراع، مرجع سابق، ص 274، 275

ثالثا- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح:(FIDA)

تأسست سنة 1993 من قبل الجزائريين الذين لديهم تكوين جامعي وعناصر ارهابيه متقفه حيث وجهت نشاطها ضد الشخصيات السياسيه والفنانين والمنتقنين والصحافيين¹.

رابعا- الجيش الاسلامي للإنقاذ (AIS):

هو نتاج حركات التمرد التي شهدتها الجبهة² تأسست بتزكية من "رابح كبير" مثل "تيار الجزائر"³ عمل هذا التيار على محاوله حصر المواجهة مع النظام ووجه له اتهامات بشأن المجازر التي ترتكب بحق المواطنين⁴. ووضع اعضاءه السلاح وقرر وقف القتال سنة 1997 ليستفيدوا من إجراءات قانون الرحمة.⁵

خامسا- الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA):

وهي أكثر الجماعات الإرهابية تطرفا تعمل بنظام حرب شاملة، ودون حدود موجهة ضد جميع فئات المجتمع⁶.

شعارها الدموي المعروف بشعار اللاءات الثلاث لا الحوار لا هدنة لا صلح. أسسها عبد الحق عيادة المدعو ابو عدنان في اكتوبر 1992 وضمت الجزائريين الأفغان وقدماء الحركة الإسلامية المسلحة .

وأنصار جماعه الهجرة والتكفير تتاوب عليها 4 امراء من بعدي مؤسسها وهم:.

الشريف قوسمي فيفري 1994 الى سبتمبر 1996 .

جمال زيتوني نوفمبر 1994 الى جويليه 1992 .

عنتر زوابري جويلية 1996 الى فيفري 2002 .

¹ بوكراع، مرجع سابق، ص 275

² Boumezbor. djamila op.cit p188

³ لخضاري، مرجع سابق، ص 305.

⁴ Boumezbor. djamila op.cit p189

⁵ لخضاري، مرجع سابق، ص 305.

⁶ Boumezbor. djamila op.cit p189

وقد سعدت الجماعة من العمليات الإرهابية خاصة في فترة عنتر زوابري حيث شهدت . الجزائر ابشر على الصور التقتيل والمجازر التي راح ضحيتها المئات بين سنتي 1997-1998¹. كما فشلت في توحيد يا جبهة الجهاد تحت رايتها زاد من حده الوسائل الإرهابية المستعملة وأساليب العنف وكان من نتائج ذلك بث مشاعر الكره تجاه الجماعات المسلحة من طرف الشعب الذي توقف عن دعم الحركات الإسلامية وبدا في تكوين الجماعات الدفاع عن النفس والجماعات الوطنية.²

المطلب الثاني: مسببات الإرهاب في الجزائر

هناك أهمية كبيرة في ضرورة تقصي دوافع الارهاب نظرا لما يخلفه هذا النوع من الارهاب من آثار تدميريته في الارواح والاموال والممتلكات اضافه الى ان التعرف على الدوافع والاسباب وراء هذه الظاهرة يسهل عمليه الوقاية منها وهي كالاتي:

الفرع الأول: العامل الاقتصادي والاجتماعي

على إثر انتهاء حرب التحرير الجزائرية انتهجت الجزائر استراتيجيه تنموية سريعة وفعالة (في مرحله هواري بومدين) وقد انعكست الظروف المثالية التي جسدتها الحقبة النفطية على قوى الانتاج الامر الذي انعكس بدوره على الاوضاع المعيشية للشعب الجزائري وعقب وفاة الرئيس هواري بومدين خلفته نخبه سياسية جديده برئاسة الراحل الشاذلي بن جديد، وعلى الرغم من استمرار ارتفاع اسعار النفط التي ضاعفت من الموارد المالية. بشكل كبير. الا ان النخبة السياسية الجديدة. وجدت صعوبة في الاستمرار في النموذج التنموي الذي انتهجه الراحل هواري بومدين، وتحولت هذه النخبة من نخبه تنموية الى ريعية ومن نخبه بيروقراطية الى مرتشيه³.

¹ الخضاري، مرجع سابق، ص 305.

² Boumezbor. djamila op.cit p190

³ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص 158.

لقد أدت السياسة الاقتصادية الجديدة المتبعة الى تعميق وتشوه البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه الكامل على الربح النفطي (98% من قيمه الصادرات) والاهمال شبه الكامل لقطاعات حيوية اخرى مثل الفلاحة والري والخدمات وقد تزامن الفشل الاقتصادي مع انهيار اسعار النفط في الاسواق الدولية منذ 1986. وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري واداء الى تقلص الى تقلص محسوس في الموارد المالية في ظل نمط حياة استهلاكي غير رشيد معتمد من طرف¹ النظام الذي تبنى سلسلة من الإجراءات أهمها: "برنامج مكافحة الندرة المعتمد على الاستيراد المكثف للسلع التي جاءت تجسيدا لشعارات سياسية مثل: من أجل حياة أفضل التي خطها الحزب الحاكم في بداية الثمانينات".

وبدورها انعكست اداره الرئيس "بن جديد" على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري حيث تراوح دخل الفرد قبل الازمه ما بين 2500 - 4، 000 دولار ووصل في عقد التسعينات الى 1500 دولار فقط كما تلقى الاقتصادي جزائري ضربه أدت بخسارة فادحة. خلال الازمة التي تجاوزت 60 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة.

كما عرفت نسبة البطالة بين اوساط الشعب تناميا كبيرا فحسب البيانات الرسمية للحكومة الجزائرية أوائل ذلك العقد بلغت نسبة البطالة 30% من اجمالي قوه العمل لـ 2.4 مليون عاطل وتزداد هذه النسبة لتصل الى قرابة 40% على الشريحة العمرية ما بين 13 و25 عام².

كذلك تدهورت القدرة الشرائية. وظهر التفاوت الطبقي الاقتصادي والاجتماعي الذي رافقه انتشار الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية وتطورت معها ممارسات الرشوة ومختلفة أشكال النهب، كما أن السياسات الاقتصادية التنموية المتبعة من طرف الدولة غداه الاستقلال أدت إلى نتائج سلبية بسبب ما تطلبتة من موارد ماليه ضخمة اضافة الى تأثير سياسات الانفتاح

¹ عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص41-42

² بدر حسن شافعي، الجزائر ماذا بعد مرور عقد على الازمة؟ السياسات الدولية، العدد (148)، 2002، ص 104.

الاقتصادي في الخارج وتأثير سياسة الاستهلاك أدى الى ارتفاع حجم المديونية الخارجية في الثمانينات قابله للارتفاع حجم. خدمه الديون¹، ففي مؤتمر الجزائر في التسعينات المنعقدة في لندن 1993 الذي تناول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر حيث قدرت المديونية بحوالى 26 مليون دولار (أصل الدين).

و9 بلايين دولار أخرى في شكل سداد لأصل الدين وفوائده مستحقة على الدين وازدادت حدة المديونية في الفترة ما بين 1986-1990

بسبب تأثر البلاد بانخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية وهو المصدر الاول والرئيسي المعول عليه للعمولة الصعبة².

أنه وفي ظل الازمه الاقتصادية التي تشهدها البلاد عبر الشعب الجزائري عن غضبه ونقمته على الاوضاع المزرية بانتفاضة أكتوبر 1988 أو فيما يطلق عليها انتفاضة الخبز أو الجوع والتي من اهمها اسبابها:

- ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية والغذائية ونسبه البطالة بين الفئات الشبانية والتي تمثل ثلث عدد السكان.

- انخفاض دخل الجزائر من العملة الصعبة في ظل الأزمة البترولية العالمية.

- تنامي أزمة المديونية في البلاد.³

وعليه فقد مثل العامل الاقتصادي البنية الرخوة والملائمة لنمو الازمه في الجزائر وفيها وجدت الحركات والتنظيمات الإسلامية وفي مقدمتها جبهة الانقاذ الإسلامية سبيلا في التغزل بين

¹ محمد حليم اليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت، م د و ج ع، ط، 1 2011، ص 163-164.

² سامح محمد أبو العينين، مؤتمر الجزائر في التسعينات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لسياسة الدولية، العدد (144)، 1993، ص 246.

³ رمشان قرفي محمد " الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية، السياسة الدولية، العدد (107)، 1992، ص 212-213.

اوساط الشعب الجزائري الذي انفصل وابتعد أكثر فأكثر عن الدولة البيروقراطية في ظل عجزها عن تلبية مطالبه الاجتماعية المتزايدة باستمرار.¹

الفرع الثاني: البعد الثقافي

تبدو أزمة الهوية من أخطر الازمات التي يواجهها المجتمع الجزائري في حقبه ما بعد الاستقلال فقد انقسم على نفسه الى تيار عروبي.

داعي إلى الهوية الإسلامية. وتيار متفرنس يدعو إلى أفريكانية الجزائر استنادا إلى القوة السياسية للبربر الذين يشكلون 35% من اجمالي السكان. ويزيد عددهم عن خمسة ملايين. نسمة يتحدثون الأمازيغية وقد أضرمت في جامعات الجزائر. وتيزي وزو منطقته القبائل اضطرابات والمظاهرات عارمة في محاولة منهم للضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف بكيانهم الثقافي والاعتراف الرسمي بإحياء الثقافة البربرية داخل البلاد ولمواجهة هذا التصدع في المجتمع الجزائري تصاعدت الحركات الإسلامية معتبره الاسلام كعقيدة سماوية يمكنه فض وحسم مثل هذه الانقسام والتشتت الذي تشهده الجزائر.²

كما برز التوجه او المشروع الاسلامي السلفي في الجزائر في ظل اوضاع داخلية متردية حيث شيوع الفساد الاداري كذلك تآكل حزب جبهة التحرير الوطني ونشوب صراعات داخلية بين كوادره. وقياداته وصراعهم على الحكم وتراجع إيدلوجية الحزب والنظام في ظروف اقليميه ودوليه متسارعة، وعليه قامت السلطة الجزائرية على تشجيع وصياغة نمط اسلامي اخواني معتدل لمواجهة أزمة الهوية وبالفعل وجد مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ملاذا للنمو في اوساط المجتمع الجزائري المفتت (بالفساد والتغريب الثقافي واللغوي الساحق، وتآكل الشرعية

¹ والي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

² أحمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، السياسة الدولية ع 106، 1991 ص ص

القديمة وعجز جهاز الحكم عن ادارة البلاد)¹. والذي كان متلهفا لمشروع بديل يلبي احتياجاته من عدالة ومساواة اجتماعية وهذا ما ركز عليه الاصوليين في الجزائر².

الفرع الثالث: البعد السياسي

لقد قام النظام الجزائري غداة الاستقلال على شرعيه الحزب الواحد ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني، وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وحصرها في نخبة سياسية - عسكرية ادت الى غياب المشاركة السياسية في إطار شرعي مؤسسي³، حيث كان المفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة⁴، وكانت الاحزاب السياسية في فتره ما بعد الاستقلال ممنوعه حتى عام 1988. اذ كان الجزائريون ملزمون باختيار لوائح واعضاء ينتمون الى حزب جبهة التحرير الوطني⁵، ومع مرور الوقت فلشت الجبهة حتى في الاستمرار في التعبئة بسبب الركود والترهل والفساد الذي اصابها. مما ادى الى انقطاعها عن الجماهير حيث باتت هذه الأخيرة تشكك في مصداقيتها⁶، كل ذلك ادى إلى زيادة توسع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره من جهة وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث اتسمت بالطابع العدائي، تحول فيما بعد الى قانون فاعل في الحياه السياسية الجزائرية.

كما سعى النظام الجزائري في محاوله منه للحفاظ على الوضع القائم والذي يسيطر عليه عناصر غير مسؤولة كرسست الجهوية والقرباية لتحقيق مصالحها واهدافها، ادى الى تهميش

¹نبيل عبد الفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات، السياسات الدولية، العدد (108)، 1992، ص 187-190.

²العملة، مرجع سابق، ص 159.

³والي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

⁴العملة، مرجع سابق، ص 117.

⁵محمد علي المداح، الجزائريين بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي، السياسة الدولية، العدد (103)، 1991، ص 199.

⁶العملة، مرجع سابق، ص 117.

النخب والقوى السياسية والفكرية المتمرنة على الممارسة السياسية المؤسسية والخاضعة لضوابط وشروط موضوعية تحددها المصالح العامة للدولة والمجتمع¹.

في ظل هذه الظروف قام الرئيس "بن جديد" بإعلان مشروع اصلاح على المستوى السياسي تم فيه المصادقة على " دستور 1989 "

وكان من اهم بنوده ما جاء في المادة 40 حيث اقرت التعددية الحزبية وهو ما زاد من تفاقم حده الصراع حيث أصبح فيه الصراع السياسي أو الصراع على السلطة المحور الرئيسي لما يحدث في الجزائر².

وبالفعل ظهر على الساحة السياسية عدد كبير من الاحزاب السياسية كان أبرزها من حيث القوة الاحزاب الإسلامية، مجسده في جبهة الانقاذ الإسلامية.³

وعلى إثر انتفاضة اكتوبر 1988 وقرار الدستور الجديد للبلاد 1989 خضعت التجربة الديمقراطية في الجزائر ولأول مره منذ الاستفتاء الشعبي على الاستقلال في 1962 للاختبار ذاته انتخابات بلديه ومحليه تمت في جويلية 1990 وقد عكس نجاح جبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه الانتخابات بنسبه 60% تغلغل الظاهر الأصولية في الجزائر⁴ وهو ما لم يكن في حسابان "بن جديد" حيث لم يعطي وزنا كبيرا للإسلاميين منذ البداية واعتقد ان للقوى الديمقراطية ثقلا أكبر منها هو ما اثبت عدم صحته ه نتائج الانتخابات الاولى⁵.

لقد انعكس نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الشارع الجزائري حيث شهد منذ تلك الفترة عددا من الاحتجاجات والمظاهرات ومسيرات مست عدد من شوارع المدن الكبرى. وكانت مواجهه النظام والمحاولة للضغط عليه لتعجيل بالانتخابات الرئاسية والتشريعية مسبقه⁶,

¹ والي، مرجع سابق، ص 160 - 159.

² والي، مرجع سابق، ص 160.

³ محمد سعد أبو عامود، الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر، السياسة الدولية ع 133 1993، ص 119

⁴ محمد علي المداح، مرجع سابق، ص، 199

⁵ أبو عامود، مرجع سابق، ص 114.

⁶ العياشي، مرجع سابق، ص، 50.

وبالفعل توالى الاحداث من (مواجهات بين قوى الامن والجيش وبين الاسلاميين). الى ان اجريت الانتخابات النيابية في ديسمبر 1991 وحقت جبهة الانقاذ نصرا كبيرا¹ حيث كانت النتائج كالاتي:

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعدا بـ 3260222 صوتا

- جبهة القوى الاشتراكية 25 مقعدا بـ 510551 صوتا

- جبهة التحرير الوطني 1612947 صوتا.²

لكن تم تدخل من قبل الجيش بالإلغاء لتلك النتائج وتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992³ وتلي ذلك حملة اعتقالات واسعة لأعضاء الجبهة ومنها قادتها عباس مدني وعلى بالحاج واجبرت المؤسسة العسكرية الرئيس "بن جديد" على تقديم استقالته.⁴

وعلى إثر ذلك دخلت البلاد في دوامه من العنف المسلح شملت تدريجيا كل مناطق البلاد، كما عرفت تصعيدا تدريجيا خلال مرحلته ووفقا للظروف السائدة ومتطلبات المجموعات المسلحة⁵.

¹ أبو عامود، مرجع سابق، ص 120

² بوكراع، مرجع سابق، ص 262.

³ أبو عامود، مرجع سابق، ص 114

⁴ عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 189.

⁵ العياشي، مرجع سابق، ص 62-63.

المطلب الثالث: نتائج الارهاب في الجزائر.

تسببت هذه الازمة في عدة مشاكل وترتب عنها عدة آثار منها:

الفرع الأول: الخسائر البشرية

خلف الصراع المسلح والاعمال الارهابية في الجزائر منذ بداية 1992 آلاف الأرواح البشرية وحسب المعطيات الرئيسية التي قدمها رئيس الحكومة أمام مجلس النواب خلال جلسة الاستجواب التي تعرضت له حكومته حول الوضع الأمني بتاريخ 21 جانفي 1998 عبرت هذه الاحصائيات رغم تحفظها عن حقيقة المأساة التي عاشها الشعب الجزائري في ظرف زمني قصير 1994-1996 حيث رصدت الاحصائيات النتائج التالية:

- عدد القتلى 26536

- عدد الجرحى 21137

أما عدد المفقودين فقد اختلفت التقديرات حسب الجهات حيث قدرت ب 600 حسب الموصل الوطني لحقوق الانسان (منظمة حكومية) و6000 حسب جمعية عائلات المفقودين وهناك من يرفع الرقم الى 10000 حسب تقارير بعض الصحف المستقلة (صحيفة الوطن).¹

واجمالا ووفقا لمصادر حقوق الانسان الدولية فان الخسائر البشرية قدرت ب 100000 أو ما يزيد أما المفقودين 7 آلاف شخص بحسب السجلات الرسمية وهو ما اختلف عليه مصادر اخرى وأقرت بأن العدد قد يرتفع أو قد يتراوح بين 10000 و20000 شخص كما نشر المركز الاعلامي لحقوق الانسان بالجزائر عدد القتلى من الأبرياء ما يقدر بحوالي 4600 شخص خلافا للقتلى من رجال السلطة والجماعات الإرهابية.²

وتجدر الإشارة الى أنه وفي عام 1997 وكما وصفه بعض المراقبين على أنه أشنع الأعوام حيث اعتمدت فيه أساليب جديدة وتوسعت المجازر الجماعية خاصة ضد سكان الريف بعد

¹- العياشي، مرجع سابق، ص 65-66.

²- العياشي، نفس المرجع، ص 67.

الفصل الثاني: الارهاب في الجزائر وتداعياته

سحبهم مساعداتهم للجماعات المسلحة التي بدورها وظفت أبشع الطرق وأكثرها وحشية لخلق رعب أكبر في نفوس الشعب.¹ وسنعرض بعض الاحصائيات للاعتداءات الارهابية لسنة 1997 م.

جدول رقم (01): حصيلة الاعتداءات لعام 1997 م

الضحايا	العدد	
4143	299	مجازر جماعية
412	176	آليات مفخخة
88	79	اعتداءات فردية
6443	554	المجموع

المصدر: زهرة بن عروس وآخرون، الاسلاموفوبيا المأساة الجزائرية، تر: غازي البيطار، بيروت، دار الغرابي ط4، 2002، ص197-198.²

- وهنا سنعرض بعض المجازر التي فاق عدد القتلى فيها الـ50 مدني سنة 1997 م

التاريخ	عدد القتلى	المجزرة
3-4 أبريل	52	تاليت
21 أبريل	93	حوش خميستي
16 جوان	50	صاية لبقور
27 جويلية	58	سي زروق
03 أوت	75	أولاد الحدمزورة
20-21 أوت	65	صوحان
26 أوت	64	بني علي
29 أوت	800	الرايس
5-6 سبتمبر	87	بني مسوس

¹ - بن عروس، مرجع سابق، ص 197.

² - المصدر: الجمعة 14 أوت 2020. [w.https://ar.m.wikipedia.org](https://ar.m.wikipedia.org)

الفصل الثاني: الارهاب في الجزائر وتداعياته

19 سبتمبر	53	قلب الكبير
22 سبتمبر	400	بني طلحة
23-24 سبتمبر	117	سيدي العنصري
30 ديسمبر	412	ولاية غليزان

الفرع الثاني: الخسائر الاقتصادية

لقد تعرضت البنية القاعدية بمختلف منشآتها الى مستوى تخريب عالي قدر بمئات الملايين بل بالدولارات¹ فحسب المصادر الرسمية الجزائرية فان حصيلة الخسائر المادية في الجزائر تجاوزت نحو (22.4 مليار دولار) وهو ما يعني وصول خدمة الدين وخسائر الصراع نحو (10 مليار دولار سنويا) وهو رقم يزيد عن قيمة صادرات البلاد من النفط والغاز لعام 1998 والتي لم تتجاوز مبلغ (9.75 م د)².

لقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة موجة عالية من عمليات التخريب حدت من وتيرة المحليات الاجتماعية ومن المبادلات الاقتصادية بين المناطق مما اثر على العمليات التنموية سلبا كما استهدفت العمليات التخريبية أماكن كثيرة وأهداف متفرقة للضغط على السكان من جهة وتشتيت قواه الأمن واجبارهم على التحرك في اتجاهات مختلفة كما تعرضت المجالس البلدية لعمليات تخريب وحرق مما أدت الى اتلاف محفوظات ادارية ووثائق الأحوال الشخصية وهو ما سهل عملية تزوير أوراق الهوية لأشخاص لا ينتمون الى المجتمع الجزائري كما طالت عمليات التخريب أماكن حساسة مثل (مطار هواري بومدين -ثانويات-محطات قطار-محلات تجارية. . . الخ)

كما عن قطاع النقل من خسائر فادحة وذلك جراء العمليات الارهابية التي نفذتها المجموعات على الطرق في شكل حواجز أمنية مريغة أدت الى قتل أبرياء على متن المركبات بشتى أبشع

¹ العياشي، مرجع سابق، ص66.

² -بوعلي مرجع، سابق، ص144.

الفصل الثاني: الارهاب في الجزائر وتداعياته

الطرق وقد قدرت عمليات التخريب الاقتصادي بين سنتي 91-96 أرقاما كبيرة حسب المصادر ونوضح ذلك بالجدول التالي:

جدول رقم (02) : جدول يوضح نسبة الخسائر الاقتصادية بين سنة 91-96

630	مصانع عامة أو خاصة
550	آليات أشغال عمومية
700	ناقلات
1930	شاحنات، باصات، باصات صغيرة
22	قاطرات
230	حافلات
2526	أعمدة هاتف وأبراج وأسلاك كهربائية

المصدر: زهرة بن عروس وآخرون، مرجع سابق، ص 198.

وعموما هناك جملة مؤشرات تدل على فضاة أو الآثار السلبية التي خلفتها الاعمال الارهابية على القطاع الاقتصادي العام منه أو الخاص وهي كالاتي:

✓ انخفاض احتياطي البلاد من العملة سنة 1999 بنسبة 32 % أي ما يعادل 2.2 مليار دولار من عام 1998.

✓ ارتفاع نسبة الديون حيث بلغت نهاية عام 1999 نحو 28.5 مليار دولار وكما أكد بعض المسؤولين أن الجزائر ألزمت بدفع مبلغ 23 مليار دولار من فوائد الديون في الفترة ما بين 1993-1998.

✓ ارتفاع عجز الميزانية لعام 2000 الى نحو 6.3 % من الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ 23 مليار دولار.

✓ ارتفاع نسبة الأمية حيث بلغت 7 ملايين جزائري.

✓ ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب حيث بلغت في سنة 2000 حوالي 30%.

✓ انتشار الفقر في الأسر الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 1987-1995.

✓ تراجع دخل الأسرة بمقدار 36 % كما قل دخل الفرد عن 1 دولار يوميا¹.

¹- بوعلي، مرجع سابق، ص 116-117.

المبحث الثاني: الفضاء الجيوسياسي للإرهاب وأثره على الأمن الوطني

المطلب الأول: طبيعة وانعكاسات الفضاء الاقليمي على الجزائر

تمتد منطقة الساحل من البحر الاحمر شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا لتشمل السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، ويعرف الساحل الافريقي بقوة الأزمات لما يحتويه من أزمات مستعصية وتهديدات أمنية تتخر أجساد معظم دولها¹، فالمجتمع الساحلي عبارة عن خليط من الاجناس تنتمي الى فئات مختلفة منها؛ عربية، أمازيغية، وزنجية تنتشر المجموعة الأولى والثانية في الناحية الشمالية والشرقية لمنطقة الساحل، أما جنوبا فتتوطن فيه المجموعة الثالثة².

قد عمل المستعمر على تعميق الهوة بين مخنف القبائل لنيل موالات قبيلة عن أخرى فزرع فيهم النواة الأولى للصراعات الاثنية في المنطقة. والتي حالت من توحيدها وتشكيل هوياتها الوطنية حتى بعد الاستقلال³. ومن هذه القبائل في الساحل نجد التارقية التي تتواجد في أكثر من دولة (الجزائر -مالي- موريتانيا -النيجر) كذلك قبائل البامبارا وتتواجد في كل من (مالي -بوركينيا فاسو-النيجر -موريتانيا) قبائل الفولاني تتواجد في (مالي -النيجر- بوركينيا فاسو-نيجيريا السينيغال-تشاد -غينيا)⁴ كذلك وجود اثنيات مسلمة ومسيحية في كل من تشاد، موريتانيا، السودان⁵.

¹ - امحمد، برقوق. الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، العدد (01)، 2008، ص12.

² - عمورة اممر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي مقارنة جيو أمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام ص52).

³ francais thural. les conflits identitaires. paris ellipses.1995.p.155

⁴ Mehdi taye.securit et strabite dans le sachet. africain. 2006.p02

⁵ thnal.op. cit p.156

وفي ظل هذا التعدد الاثني والعرقي والديني فقد فشلت هذه الدول ومنذ استقلالها في بناء كيان موحد يضمن حياة مستقرة للمواطن رغم اختلافهم عرقيا والسبب الرئيسي في ذلك هو التقسيم العشوائي للاستعمار الذي كان يخدم مصالحه.¹

كما أن ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا بين الإثنيات المقدسة أنتج حالة من الإحباط السياسي. خلقت حالة من حركات التمرد والعنف السياسي كرد فعل عن التهميش والأوضاع المزرية² كما أن ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول وضعف الاداء المؤسساتي وتراجع لمعدلات التنمية زاد من حدة الخلافات والصراعات الداخلية انعكست بالضرورة على معظم الدول المجاورة ما جعل هذه الدول مصدرا للتهديدات الإقليمية³.

كما تشهد بلدان منطقة الساحل أزمات اقتصادية حادة (استدانة كبيرة. تبعية اقتصادية..). وأزمة بيئية أدخلتها في بوتقة الفقر والمجاعة حيث ان اكثر من 80 من سكان التشاد يعيشون تحت خط الفقر ويعرف سكان مالي والنيجر نفس الحالة إضافة إلى انتشار أمراض خطيرة وسريعة التنقل مثل الملاريا. السل. الإيدز⁴. وما زاد من حدة تأزم الوضع في الساحل هو ازدياد اهتمام القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى⁵ خاصة في ظل اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في الاقليم الساحلي حيث أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تصدر حاليا 20 ألف برميل يوميا، وفي حين اعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة كما تعتبر النيجر ثالث مصدر لمعدن اليورانيوم بعد أستراليا وكندا، وتشير تقارير أمريكية إلى أن غرب افريقيا قد يتحول في المدى القريب الى منافس للخليج العربي من حيث الموارد النفطية وهو ما عزز اهتمام القوى الدولية به⁶.

¹ - مهدي تاج. المستقبل الجيوسياسي للمغرب والساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص9.

² - برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية. مرجع سابق ص12

³ - تاج، مرجع سابق، ص9.

⁴ - برقوق، مرجع سابق ص12.

⁵ برقوق، مرجع نفسه، ص 13.

⁶ المعادلة الجديدة في الساحل الافريقي www.awast.com/leader.as 2019 section

كل هذه الحركات السلبية ازمات داخلية واقتصادية واجتماعية وامراض وتدخلات اجنبية انتجت بدورها حركات ازموية أخرى منها الجريمة المنظمة المتاجرة بالمخدرات والبشر تبيض الأموال الهجرة السرية¹.

إن أكثر ما يحسب على ما يأتي من تهديد أمني للجزائر من منطقة الساحل هو تشهده المنطقة من توارث او ما اصطلح عليه تسمية الربيع العربي حيث افرز هذا المعطى الجديد ونتيجة انتشار الفوضى أو الجدل بين القوى السياسية المختلفة حيث ان الجماعات الارهابية استقاعت اكثر من الوضع المنهار لبعض الدول وخاصة بعد سقوط نظام القذافي وخروج الأسلحة الى دول اخرى في القارة استقبلت على اثرها الجماعات الارهابية وعملياتها واصبحت تصنف هذه التحركات بالموجة الثالثة من تهديدات تنظيم القاعدة² ومن جهة اخرى وما زاد من خطورة اقليم الساحل على الامن الجزائري هو اندلاع الحرب في مالي غير المتوقعة سنة 2012 استطاعت الجماعات الارهابية وبالتحالف مع جماعات التهريب ان تسيطر على ما مساحته 60 % من الرقعة الترابية لمالي كما ان الجماعات المسلحة التي كانت تتخفى في الصحاري الشاسعة للمنطقة خوفا من المطاردات الامنية والتي كانت تعيش من وراء ما تجنيه باختطاف الرهائن (دفع الفدية) وكذلك من آتوات حماية مسالك التهريب اصبحت بذلك تتحكم في فضاء جغرافي واسع يعادل مساحة فرنسا³.

لقد اجمع عدد من الخبراء الامنيين على حقيقة وواقع التهديد الارهابي للجزائر المتأتي من المنطقة السوداء (مالي كونها أكبر منطقة لعبور المخدرات الصلبة ومنبع للفكر الجهادي

¹ امحمد برقوق. المعضلات الأمنية في الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري. مجلة الجيش، العدد (534)، 2008، ص52.

² اميرة محمد عبد الحليم. تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي وربيع الثورات العربية، محلية آفاق افريقية، العدد (38)، 2013، ص117

³ عبد الله ممدوباه. آفاق الوضع الامني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص320.

والانفصالي وأكبر فضاء لتنامي الجريمة المنظمة خاصة مع ظهور اول جماعة انفصالية للتوارق تدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية شمال مالي¹.

المطلب الثاني: الجماعات السلفية للدعوة والقتال من التنظيم المحلي إلى الإقليمي

تشكلت هذه الجماعات نتيجة رفضها للأعمال الاجرامية ومنطق الابادة الجماعية في حق الشعب الجزائري الذي انتهجته الجماعة الاسلامية المسلحة تحت امرة عنتر الزوايري² بثت اول بيان لها بعنوان بيان التوحيد وصادف ذلك تاريخ تأسيسها يوم 14 سبتمبر³ 1998 بجبال بومرداس واصبحت المنطقة مركز القيادة العامة للتنظيم قبل توسيع نشاطها ليشمل غالبية مناطق البلاد وفي بعض مناطق الصحراء ويقول ميثاقها لانها جماعة سلفية العقيدة والمنهج⁴ وهي تسعى لإقامة الشريعة عبر قتال الحاكم المرشد في الجزائر⁵ وقد عمدت الجماعة الى تغيير اسمها من الجماعة الاسلامية المسلحة الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال لتبرئة نفسها من المجازر المروعة التي ارتكبتها gia ضد المدنيين⁶ كان اول من تزعم هذه الجماعة حسان حطاب المدعو ابو حمزة ونتيجة لخلافات داخلية ادت الى اسبتهاده في افريل 1999 ليتناوب على امارتها عبد الحميد ديشو الملقب بابي مصعب وقد كانت فترة امارته قصيرة عللا اثر مقتله في جوان 1999⁷ استعاد بعد حسان حطاب اماره الجماعة اي بعد ثلاثة شهور من تنحيه استمر فيها الى غاية اكبوبر 2003 حيث كان حطاب متحفظا حيال تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين فما رآه من هدر للقوات البشرية في حين ان تنظيمه الجديد بحاجة الى مزيد من القدرات ما ادى به الى

¹ - الأمن القومي في خطر ولا بد من استباق المخاطر خارج حدودنا www.cmassa.com/ar/content/view europe (France editions du Matherien gmider.alqaida a la qanquete du megrbo. le terrorisme aux prtes de l-2 rocher.2007) p63

³ - نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية، والمشاريع الاجنبية منكزة ماجيستير غير منشورة جامعة الدول العربية قسم البحوث والدراسات السياسية 2009، ص63.

⁴ نبيل بوبية، نفس المرجع، ص64.

⁵ gnider. op.cit p62

⁶ - نبيل بوبية، نفس المرجع، ص64-65

⁷ - بوكراع، مرجع سابق، ص311-312.

استبعاده من الامارة مرة أخرى اعلان مقتله قبل ان تبين اعتزاله العمل المسلح والدخول في محادثات مع السلطات للاستفادة من تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وتسليم نفسه لمصالح الأمن من 22 سبتمبر 2007.

تولي قيادة المجموعة من اكتوبر 2003 الى جوان 2004 نبيل صحراوي وبعده عبد الحميد سعداوي المدعو ابو الهيثم بعد اغتيال صحراوي وبعدهما تولى القيادة عبد المالك درودكال المدعو عبد الودود وهو اخر من اعتلاها حيث امتدت امارته من جوان 2004 الى جانفي 2007 وهو تاريخ تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي¹.

حيث بعد اعتلاء درودكال امارة التنظيم بدا يتوسع مجال نشاطه ليتعدى الحدود الجزائرية اي اقلمة نشاط الجماعة لتشمل دول مجاورة تضرب في عمق الصحراء وخلف الحدود الجنوبية للبلاد، النيجر مالي وقد اتحدت الجماعة من الصحراء الكبرى ملاذا آمنة وقاعدة خليفة للترود بما تحتاجه من سلاح وغذاء كما عملت على استقطاب عناصر جديدة من دول المنطقة وتدريبهم عسكريا².

لقد شكلت احداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من استراتيجية الحرب على الارهاب استهدفت النظام العراقي سنة 2003 بصمة تحول للعمل المسلح في الجزائر حيث رفعت الجماعة من وتيرة وحدة هجوماتها ضد النظام الجزائري باعتباره عميلا للو.أ.م وحلفائها في غزو العراق³.

واستمرت الجماعة هكذا الى ان صرح أميرها أبو مصعب عبد الودود في 11 سبتمبر بيعته لتنظيم القاعدة وأعلن عن ميلاد قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الاسلامي في جانفي 2007 والذي كان بداية تحول جغرافيا الارهاب الجزائري من المحلي الى الاقليمي (فضاء

¹ - لخضاري، مرجع سابق، ص 311 310

² - الدين ولد شقاع الحركات السلفية في المغرب العربي في :

www.sharamedias.net/smedia/index.ph.p/2008/./ht mt. 08.2020

³ - grinder. op.cit.p72

الساحل) واستطاع بعض امرائها مثل (مختار بالمختار، ثم عبد الرزاق البار) حيث جعل المنطقة مركز النقل في جغرافيا الجماعة¹.

إن التحول في استراتيجية الجماعة واتخاذها من القاعدة ورموزها القيادية مرجعية لهم كذلك نقل جزء من مجالها الحيوي الى جنوب الصحراء حيث اصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غرب افريقيا هي المناطق المضلة في بلاد المغرب الاسلامي وقد كان السبب الرئيسي لتحول مجال استراتيجية الجماعة هو تعرضها لضربات موجعة خلال المواجهة مع الجيش الجزائري والأجهزة الأمنية²

لقد استقادت القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من طبيعة منطقة الساحل حيث ازدادت فعالية نشاطها بحكم الخصائص والميزات التي قدمتها المنطقة من حيث شاسعة الحدود الغير محروسة والتي يصعب مراقبتها كذلك عدم الاستقرار السياسي التخلف الاقتصادي ارتفاع مستوى الفساد³ كلها عوامل ساعدت على توفير فضاء واسع للتحرك في مساحة جغرافية تمتد من موروتانيا حتى منطقة دارفور بالسودان مارة بستة اقطار افريقيه وهي بوركينا فاسو- مالي- النيجر- الجزائر- تشاد- ليبيا وصولا إلى السودان وتقدر هذه المساحة الصحراوية التي توضعها تلك العصابات بحوالي 4ملايين كيلومتر مربع⁴

¹- ولد شفاع، مرجع سابق،

²المحور السياسي. القاعدة في بلاد المغرب العربي وهم أم حقيقة؟ مجلة المغرب الموحد، العدد (17)، 5 فيفري 2010، ص10.

³ Dario cristiani. Riccardo fabiani. Alqaeda in the islamic meghreb for algerias regional and international relations. istituto a ffari internazianali. 11/07.april2011.p6

⁴المحور السياسي. مرجع سابق، ص 10.

كما نجحت الجماعات في اقامة معسكرات تدريب في الجارة مالي، ما أدى الى خلق حالة من التوتر الامني تجاوزت تداعياته الاطر المحلية لدول المغرب العربي وتصدير الارهاب الى صعيد إقليمي أصبح يشغل كل دول النصف الشمالي من القارة الافريقية¹.
ومن أحدث الهجومات المأساوية في الجزائر تلك التي حيرت في 16 جانفي 2013 بحقل الغاو تيقنتودين في عين أميناس وتعتبر منطقة قريبة من الحدود الليبية تبعد بحوالي إلى 1300 كم عن الجزائر العاصمة حيث سيطرت الكتيبة الإسلامية، المسالمة تتكون من 32 مهاجم من جنسيات مختلفة (جزائريين -تونسيين -ماليين-نيجيريين -مصريين -كنديين...)
امسكت ب700 جزائري و134 رهينة أجنبية حيث أوردت التقارير أن هذه المجموعة على مستوى عالي من التدريب ومحملين بأسلحة ثقيلة، وطالبت هذه المجاعة الارهابية بانسحاب القوات الفرنسية من مالي، وكذلك اطلاق سراح القائد المصري عمر عبد الرحمن والعالم العراقي عاطية صديقي².

المطلب الثالث: البعد العالمي للجماعات والتنظيمات الارهابية

مازال طموح الجهاديين الجامح لإنشاء دولة الخلافة يشكل تهديدا في منطقة الساحل والصحراء وقد يشكل سقوط زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بداية لسيناريو إرهابي جديد أكثر من اعتباره نصرا كبيرا يقطع دابر التنظيم الارهابي ويدعو الى التفاؤل باستتباب الامن في المنطقة.

لكن نهاية دروكدال بعد مطاردة استمرت لمدة 20 عاما تفتح المجال أمام احتمالية تفكك التحالف التي نسجها التنظيم مع بعض الحركات المتشددة الأخرى، خاصة وأن هذا الاخير كان يقود كل مجموعات القاعدة في شمال افريقيا وقطاع الساحل بما في ذلك جماعة نصره

¹ - المحور السياسي، مرجع سابق، ص10.

² - yanah alexander. terrorism in moth africa and the sahel in 2012 global reach and implication. (inter imiversity center for terronisme studies. 2013)p12

الاسلام والمسلمين (احدى الجماعات الارهابية الرئيسية الناشطة في الساحل). ومن المرجح أن تتجخ كل جماعة من تلك الحركات إلى الاستقلال بذاتها عن بقية الكيان الارهابي. لكن بعد مقتل زعيم القاعدة اسامة بن لاند لم ينته التنظيم عن بكرة ابيه بل تراجع في معقله، لكنه استمر في توسيع امبراطورية الارهاب بالخارج سواء تعلق الامر ببيروز جماعة او جماعات اعلنت ولائها لهذا التنظيم العالمي المسلح او تنظيمات اخرى تتقاسم نفس فكرة اقامة الخلافة على مبدا الوحدة الدينية.

- أرض الجيل الثالث للإرهاب

تتبا بعض المراقبين الأمنيين بشأن تداعيات ضعف تنظيم القاعدة في باكستان وافغانستان في السنوات الأخير كانت تشير الى انتقال شبكات الارهاب الى مناطق اخرى في العالم، وحذر المراقبين من تصاعد النشاط الارهابي في القارة السمراء بحيث سوف تصبح مستقبلا أرض الجيل الثالث لتنظيم القاعدة او افغانستان جديدة وبالفعل برزت فصائل جديدة للقاعدة في دول افريقيا خاصة الصومال-ومالي - ونيجيريا-فضلا عن شمال افريقيا¹.

¹ - عبد الحكيم الرويضي. القاعدة في الساحل والصحراء والتدخل الاجنبي لن يكسر شوكة الارهاب. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مجلة سياسية، نشر بتاريخ 2020/06/28.

المبحث الثالث: مواقف الدول والمنظمات من الارهاب في الجزائر

المطلب الأول: مواقف الدول والمنظمات العربية

لقد صرح بعض الساسة الجزائريون وأشاروا إلى بعض الدول العربية باعتبارها قواعد خارجية لدعم ومساندة التيار الاسلامي في الجزائر واهمها السودان والمغرب ففي السودان ومنذ اعتلاء عمر البشير وحسن الترابي الممثل لهذا الاتجاه وسعى الى لعب دور قيادي من خلال رغبته في تاسيس اهمية اسلامية وقد ابدى الترابي اولية الاهتمام لترسيخ النظام الجديد على مساندة الحركات الاسلامية مما ادى الى تراجع هذه السياسة تدريجيا. وطغت مصلحة الدولة الوطنية على مصلحة تصدير الثورة. خذا من جهة ومن جهة اخرى. فقد كان السودان يشهد حرب استنزاف دامية في جنوبه مما حال بينه وبين تقديم مساعدات مادية الى غيره وخصوصا الحركات الاسلامية في الجزائر حتى وان وجد فان ذلك محدود نسبيا¹.

وفي المغرب فان الرصيد التاريخي بين الدولتين (الجزائر والمغرب) والذي كانت ولا تزال تجسده دائما قضية الصحراء الغربية. انعكست على العلاقة بين البلدين ورجح امكانية وجود دعم حقيقي للحركة الاسلامية في الجزائر من قبل النظام السياسي المغربي. كما اتخذ المغرب اجراءات وقائية في التسعينات خوفا من انتقال العنف في الجزائر الى اراضيه حيث فرضت الحكومة المغربية سنة 1994 التأشيرة على كل الجزائريين الذين يدخلون اراضيها، كما قامت بعض الشخصيات المغربية باتهام الجزائر بمحاولة تصدير العنف الى المغرب وهو ما ازعج الجزائر والتي ابدت بدورها عن قلقها أزاء عمليات تهريب السلاح والمخدرات من المغرب عبر الحدود الى الجزائر².

¹ - شريف عبد الرحمن، أمتي في العالم الأزمة الجزائرية، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999، ص255-256.

² - شريف عبد الرحمن، نفس المرجع، ص 56-57.

أما باقي الدول العربية بالأخص المجاورة وعلاقتها او امكانية تقديم مساعدات للجزائر من اجل تجاوز ازمته. فانه لم يكن بوسعها تقديم ذلك نظرا لمحدودية امكانياتها من جهة كذلك هشاشة انظمتها الامنية وعدم تمتعها بالمناعة الكافية التي تحد من نشاط مختلف الجماعات المسلحة عبر حدودها الممتدة من دهة ثانية لذلك تراوح الموقف العربي حيال الازمة الجزائرية بين اعتبار المسألة مسالة داخلية تخص الشأن الجزائري وبين تصريحات تقول بالثقة الكاملة بان قدرة النظام الجزائري على مواجهة ازمته الداخلية بالكفاءة المطلوبة، علاوة على ذلك فان الدول العربية كانت تعاني كذلك من الظاهرة الارهابية ولكن بوتيرة وشدة اقل مما تعانيه الجزائر حيث كانت تونس دائما الى جانب الجزائر في محنتها خصوصا ضد الدول الغربية. حيث حاولت تدويل القضية الجزائرية كما ثبت موقفها على ما يحدث في الجزائر هو شان داخلي. أما الموقف الليبي فقد كان غامضا في بداية الازمة ولكنه سرعان ما تغير في نهايتها وأصبح ايجابيا حيث دعي الرئيس الراحل الليبي معمر القذافي الى فتح الحوار مع الجهة الاسلامية للإنقاذ واقترح وساطة بين الطرفين كما بدا الاعلام الليبي شن حملة اعلامية مضادة على من اسماهم الزنادقة اي الجماعات المسلحة¹.

اما حكومة مصر ودولتها فقد اعتبرت دائما ان ما يجري في الجزائر خو شان داخلي لا يجوز التدخل فيه باي حال من الاحوال كما ساندت الجزائر في مطالبها الموجهة الى الدول الأوروبية بشأن ضرورة عدم قيام هذه الدول بدعم الجماعات المسلحة العاملة من أراضيها.

كما قامت الجزائر ومصر بالتنسيق الامني وتوقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب² أما بالنسبة للمنظمات العربية فقد ابدت هذه الاخيرة تضامنا مع الجزائر، خاصة بعد التطورات الايجابية الداخلية للجزائر (التطور الديموقراطي في فترة الرئيس لمين زروال وتجسد موقفها في رفض التدخل الاجنبي. فيما اعتبرته شانا داخليا للجزائر كما طالبت الدول الغربية بتجفيف منابع الارهاب ومساعدة الجزائر على تحقيق الاستقرار بالوسائل المناسبة.

¹ - عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.258.256.

² - أحمد مهية. الجزائر وأوروبا وشهادة بالبراءة. السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998، ص 190 .

كما تجسد هذا الدعم من خلال زيارة وفود عربية للجزائر منها اتحاد المحامين العرب، والاتحاد البرلماني العربي الذي مثله الدكتور عبد الاحد جمال الدين (رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري) والذي اعلن ان الهدف من زيارته هو وضع برنامج عمل لإجراء اتصالات مع البرلمان الاوروبي لإقناع حكومته باتجاه موقف حاسم ضد الارهاب واقتلاع جذوره من اوروبا وذلك يوقف اعطاء الارهابيين ملاجئ سياسية وعدم اتاحة الفرصة للجماعات الارهابية لجمع الاموال او تلقي التبرعات وتحجيم العناصر الارهابية امنيا ومراقبتهم وتضييق الخناق عليهم، حتى لا يتخذوا من بعض الدول مأوى لهم يخططون منه للعمليات الارهابية وذلك بدل من التحدث عن حقوق الانسان ونزاعات التدخل بحجة التحقيق في الوضع في الجزائر.

كما عبرت الجامعة العربية عن استعدادها للتعاون مع الجزائر لمقاومة الارهاب على النحو الذي تراه الحكومة الجزائرية مناسبا¹.

المطلب الثاني: الموقف الاوروبي

لقد تبنت الدول الأوروبية حولا للزامة الجزائرية، حيث عبر كل طرف عنها بما يخدم مصالحه وأهدافه، وقد اتضح ذلك جليا على اثر انعقاد مؤتمر روما الذي تم برعاية المنطقة الكاثوليكية (سانت اجيدو) وهو ما اعتبره الرئيس السابق زروال ومؤيديه من العسكريين تدخلا خارجيا في الشؤون الداخلية للجزائر².

فرنسا وبحكم علاقتها التاريخية العميقة بالجزائر وامتلاكها معرفة بطبيعة وتركيبه المجتمع الجزائري فقد كان موقف فرنسا من الازمة في الجزائر جزء من العلاقات المتوترة التعاونية بين الدولتين³.

¹ - المرجع السابق، ص 90.

² - أحمد مهابة. الجزائر بين المشكلات الداخلية. والتدخلات الخارجية. السياسة الدولية، العدد: 128 أبريل، 1997، ص 138.

³ - عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 241.

حيث انزعجت فرنسا من وصول الأصوليين الجزائريين الى الحكم لأسباب متعددة، ولم خيار أمام فرنسا سوى دعم نظام الحكم القائم في الجزائر كما أصرت فرنسا على تقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجزائر على الصعيدين الاوروبي والدولي.

كما عبرت فرنسا عن خطورة الوضع في الجزائر لكنها فضلت التريث والتهديئة، وحرصت باريس آنذاك على عدم التدخل في المشاكل الداخلية للجزائر حتى لا يزيد ذلك الامر تعقيدا. وعمدت فقط الى مساعدة الجزائر اقتصاديا حيث فتحت اعتمادات مالية لفائدة الجزائر بقيمة ستة مليارات فرنك فرنسي. كما حثت دول اتحاد أوروبا على مساعدة الجزائر في اعادة جدولة ديونها التي تصل الى نحو 26 مليار دولار، ومن جهتها فان الجماعة المسلحة عبرت عن انزعاجها من الموقف الفرنسي الداعم للنظام الجزائري. جسده في استهداف مواطنيها في الجزائر، حيث وقع حادث اغتيال خمسة فرنسيين في مجمع سكني بالجزائر¹، وانتقل العنف السياسي حتى للأراضي الفرنسية. حيث تم قتل خمسة موظفين في السفارة الفرنسية سنة 1994 وبلغ عدد الرعايا الذي تم استهدافهم في نفس السنة 21 رعية².

أما بريطانيا فقد تميز موقفها دائما بالغموض والضبابية فقد منحت الحكومة البريطانية التسهيلات والحرية لممارسة نشاط الحركات المسلحة على أراضيها وهو الموقف الذي استاءت منه الجزائر وعموما فان بريطانيا غالبا ما تساهلت وتسامحت مع الجماعات العربية والإسلامية، والسبب في ذلك هو طمع الحكومة البريطانية في وصول الجماعات الى هرم السلطة يوما ما فتمنحها جزءا من الامتيازات الاقتصادية وذلك في إطار المنافسة مع فرنسا. وفي الحديث عن المانيا فقد تساهلت هي الاخرى مع الجماعات المسلحة الجزائرية ومنحتها حق اللجوء، والسماح لها بالنشاط من على اراضيها وبنسبة اقل في كل من بلجيكا وايطاليا.

¹ عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.241.

² عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.241.

وسويسرا عموما فان معظم الدول الاوروبية في بداية الازمة الجزائرية ابدت تساهلا مع الجماعات المسلحة وهو ما قوى من عزيمة هذه الاخيرة للعمل ضد الحكومة الجزائرية¹. لكن سرعان ما تبدلت مواقف الدول الاوروبية تجاه الازمة في الجزائر. وذلك بفعل التطورات الداخلية والعربية وحسن استعمال الجزائر لمؤسساتها الديموقراطية وقواها الحزبية والسياسية. حيث تراجعت اوروبا عن مطالبها التي طالما رفضتها الحكومة الجزائرية. وهي تشكيل لجنة تحقيق دولية وزيارة الاماكن التي وقعت فيها المجازر وكذلك تقديم معونات انسانية. . وغيرها من المطالب الاوروبية حيث فرضت الحكومة الجزائرية انذاك مجموعة من الشروط على الوفد الاوروبي الذي زار الجزائر اهمها -الوفد الزائر يكون على المستوى الوزاري وليس على مستولا الموظفين لن تقبل الجزائر ممثل دولي لحقوق الانسان. . الخ وخلصت الزيارة بمجموعة من القرارات تهمها. تبرئة الجيش من الاعمال الارهابية استمرار الحوار بين الجزائر والاتحاد الاوروبي. وكذا تحول الموقف الاوروبي تجاه الجزائر من محاولة فرض الوصاية والتدخل في الشأن الداخلي الى محاولة البحث عن وسائل التعاون وتحسين العلاقات بين الطرفين².

¹ عبد الرحمن مرجع سابق ص 243

² - أحمد مهاية. الجزائر واوروبا وشهادة بالبراءة. مرجع سابق، ص 192-193 بتصرف.

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الامريكية والمنظمات الدولية

يرى البعض أنه لا توجد جريمة ارهاب قائمة بذاتها في التشريع الامريكي الاتحادي كما أن الكونغرس الامريكي لم يحاول حتى الان تعريف الارهاب الوطني بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات عرقية او دينية ذات نفوذ قوي وهو ما يتفق مع الموقف الامريكي المعارض لوضع تعريف للإرهاب الدولي خلال مداوات اللجنة الخاصة بالإرهاب في الامم المتحدة وعليه فلا تعتبر اعمال العنف الداخلية في امريكا ارهابا اذ تحتفظ بأوصافها في القانون الجنائي الامريكي ولا يصبح ارهابا الا اذا ارتكب عبر الدول أو تم الاعلان عليها او نسبها الى تنظيم من التنظيمات المصنفة في قائمة الجماعات الارهابية. وعليه يؤكد البعض إن القائمة الامريكية للإرهاب الدولي تطبق بطرق ولأسباب سياسية اكثر منها جنائية، فالسلوك الارهابي هو تعبير سياسي وعليه فان الرد الامريكي عليه سيكون وفقا للوزن السياسي للجهة الارهابية المعنية¹

وعليه فان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الارهاب في الجزائر كان متذبذبا فتارة يتميز بالتحفظ وبمساندة فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ وتارة اخرى حيث كان هذا ما يميز الموقف الامريكي في المرحلة الاولى من سنة 1991 الى 1994² فخلال هذه المرحلة عملت الحكومة الامريكية على حث الجزائر على ضرورة الحوار مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ وهو ما أكدته زيارة بيل كلينتون الى باريس في شهر جوان 1993³.

كما انتقدت الادارة الامريكية الحل العسكري للارهاب واعتبرته غير مجدي في ظل اتهاماتها المتعاقبة للمؤسسة العسكرية الجزائرية التي حملتها مسؤولية تدهور الحالة الامنية في البلاد⁴.

¹ - مريم براهيمى. التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011-2012، ص 58-59.

² - عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 249.

³ - مهاية. مرجع سابق ص 123. (الجزائر تحت المجهر الامريكي الفرنسي)

⁴ - مهاية، نفس المرجع، ص 138.

كما انتهالت وسائل الاعلام الامريكية المسموعة منها والمرئية والمقروءة خلال هذه المرحلة وشنت حملة اعلامية وضعت فيها الجزائر تحت المجهر في برنامج صوت أمريكا، حطت من خلاله القضية او الازمة الجزائرية واعتبر بعض المحللون ان الحل للازمة يكمن في تنحي العسكريين عن منصبهم واستئناف العملية الانتخابية من جديد والسماح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم حسب ما تمليه ارادتهم ومشاركة الحركة الاسلامية في هذه الانتخابات.

اما المرحلة الثانية فكانت بعد 1994 وفيها ابدت الولا.م.أ موقفا مغايرا اتجاه تجاه الازمة الجزائرية من مساندة للجبهة الاسلامية للإنقاذ الى مساندة النظام السياسي، وذلك بفعل التطورات الايجابية الحاصلة على المستوى الداخلي للجزائر خاصة بعد وصول الرئيس اليمين زروال الى الحكم عن طريق الانتخابات واكتساب النظام الجزائري الشرعية اللازمة.

كما ان تغير الموقف الامريكي حكمته عوامل برغماتية أهمها؛ اقناع الولا.م.أ باستحالة وصول الحركة الاسلامية الى الحكم وذلك بعدما تبين تشتت الحركة وانقسامها على نفسها. وضعف تماسكها وكذلك تأكدت الولا.م.أ من صلابة وقوة وتماسك ووحدة المؤسسة العسكرية وعليه سعت الى كسب ود النظام القائم وربط علاقات تعاون معه واتخذت على اثرها اجراءات اهمها. القبض على أحد القادة البارزين في الجبهة والمقيم على اراضيها وهو أنور هدام ودعت الدول الاوروبية الى ضرورة التنسيق من اجل محاصرة نشاط الجماعات على اراضيها¹.

كما دعت الحكومة الجزائرية الى ضرورة اتباع محاور اهمها. الدعوة الى تحرير الاقتصاد واعتماد التعددية الحزبية، ودعم المؤسسات النيابية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان واعتبرت ان هذا العمل هو الطريق الى حل الازمة، كما دعت إلى ضرورة المحافظة على وحدة الجيش من اجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي².

¹ - عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 250-251.

² - عبد الرحمن، مرجع سابق ص 250-251.

أما المنظمات الدولية مثل: منظمة العفو الدولية -الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. منظمة هيومان رايت ووتس. ومنظمة مراسلين بلا حدود. فقد عبرت جميعها عن خطر تدهور وضع حقوق الانسان في الجزائر. ودعت المجتمع الدولي الى ضرورة التحرك. كما طلبت في بيان مشترك من لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة عقد لجنة طارئة تخصص لدراسة حقوق الانسان في الجزائر كما حملت المجتمع المدني وتماطله أو تجاهله للقتل الجماعي الجزائر الذي راح ضحيته 80000 الف مدني، كما ادان السكرتير العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الانسان والمفوضية العليا للاجئين واليونسيف المذابح وانتهاكات حقوق الانسان بالجزائر. وطالبت بفتح تحقيق عالمي للبحث عن مسؤولية هذه الخروقات والمذابح التي يقف وراءها اطراف الصراع وختمت هذه المنظمات بيانها بالقول. وحتى يتم هذا ينبغي أن تحظى هذه التحقيقات باهتمام المصادر المهمة بشرية ومادية كما يجب ان تستهدف هذه التحقيقات جميع القرائن والشهادات بما فيها شهادات الضحايا انفسهم، وشهادات الشهود والمسؤولين الرسميين للكشف عن هذه الحقائق.¹

¹ - أحمد مهاية. أزمة الجزائريين التدويل والوفاق الوطني. السياسة الدولية، العدد (131)، جانفي، ص 91.

المبحث الرابع: أبعاد ظاهرة الارهاب في الجزائر

المطلب الأول: البعد السياسي

نظرا لتفاقم همجية الظاهرة الارهابية في الجزائر، فإن ذلك استدعى تفكيرا استراتيجيا جديدا لتفكيك الجماعات الارهابية والنشاطات الداعمة لها¹.

وقد تمثلت اولى التدابير في المقترح الذي جاء به الرئيس لمين زروال سياسة او قانون الرحمة سنة 1995² حيث جاء هذا القانون بموجب الامر الرئاسي رقم 95-12 (الصادر يوم 25 فيفيري 1995) خاطب بموجبه الفئات المتورطة بالانتماء الى الجماعات الارهابية التي خرجت عن النظام العام. واعلنت الحرب على الدولة والمجتمع مستعملة المبادئ الدينية لتفكيكها. واعتبر القانون هذه الفئات مرتزقة مجرمون خارجون عن الحق والدين والقانون وما عليهم الا التوبة والاستفادة من قانون الرحمة والذي كان في بنوده التعهد بعدم المتابعة القضائية للأشخاص الذين لم يتركبوا جرائم دم -شرف -تفجيرات جماعية وذلك بعد الاعتراف واعلان التوبة النهائية والعودة عن الجرائم التي كانوا سيرتكبونها³ حقق هذا القانون نتائج ايجابية نسبيا لكن الجماعات الراضة لهذا القانون تحولت الى منحى اجرامي أكثر عنفا وتطرفا. انعكست على المجازر البشعة التي لمتسلم منها النساء والاطفال ولا حتى الاجنة⁴.

وقد صادف هذا الاحتقان الداخلي للبلاد ترشح عبد العزيز بوتفليقة لرئاسيات 1999. والذي حمل برنامج سياسي فيه ترقية تدابير الرحمة الى سياسة الوئام المدني التي تم تفعيلها مباشرة إثر تقلده الحكم. وفي خطاب رسمي للامة وجهه يوم 29 ماي 1999⁵.

¹ - لاخضر عمر الدهيمي. مفهوم الارهاب بين الواقع الامني والعوامل السياسية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص12.

² Centre d'information geopolitique. la situation securitaire en algerie 07avril 2004.p2

³ - امحمد برقوق. مكافحة الارهاب في الجزائر من المقاربة الامنية للحل السياسي. مجلة المفكر، مارس 2007، ص 49-50.

⁴ - الدهيمي، مرجع سابق، ص 13.

⁵ امحمد برقوق. مرجع سابق (نفسه) ص 51

الفصل الثاني: الارهاب في الجزائر وتداعياته

للإسلاميين المتشددین الراغبين في التوبة يقول: فما لشعبنا من ايمان عميق في قيم التسامح، وحب الخير، اتوجه رسميا الى من عاد الى الله والوطن وسواء السبيل واكد بصفة قاطعة أني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخولهم للعودة الكريمة الى احضان المتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية¹.

لقد كان قانون الوثام المدني الذي جاء به عبد العزيز بوتفليقة من المشاريع الكبرى التي اراد من ورائها استعادة الامن والاستقرار كمرحلة اولى ثم تحسين صورة الجزائر في الخارج واعادة مكانتها².

ادخل القانون حيز التنفيذ 13 جويلية 1999 ليوضع للاستفتاء الشعبي. بعدما أصر رئيس الجمهورية على اعطاء غطاء سياسي ودستوري (قانوني) لمسعاه وقد عطست نتائج استفتاء 19/09/1999 رغبة الشعب الجزائري لإنهاء سنوات العنف والإرهاب، حيث ضاهت نتائج الاستفتاء (98%)³ وقد وجه هذا القانون للأفراد والجماعات المسلحة الذين لم يتركبوا جرائم القتل والاعتصاب، والتسبب في اضرار دائمة ووضع المتفجرات في الاماكن العامة، وقد حددت مدة التسليم بستة أشهر، مقابل الاعفاء من المحاكمة. اما الاشخاص الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم فيمكنهم الاستفادة من عقوبات مخففة. كما تستبعد عقوبة الاعدام أو السجن المؤبد⁴.

¹ امحمد برقوق، المرجع نفسه، ص 6-51.

² - اميرة محمد عبد الحليم. الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي. السياسة الدولية، العدد (145)، 2003، ص 196.

³ - امحمد برقوق، المرجع نفسه، ص 51-52.

⁴ - امحمد برقوق، مرجع نفسه.

المطلب الثاني: البعد الأمني والعسكري

مع بداية تولي بوتفليقة مقاليد الحكم سنة 1999 بدأ الحديث عن ضرورة الانتقال بالجيش الجزائري إلى الاحترافية وتحديث المعاد الحربية¹.

كذلك فإن الظروف السياسية الداخلية للبلاد وانتهاء المسار الديموقراطي بداية التسعينات استدعى وجوب اعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية كما ان ضرورة عصنة القوات المسلحة هو نتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاسلحة² وفي زيارة اجراها الفريق العماري للقاعدة المركزية للامداء ببني مراد سنة 2002 ركز على محور احترافية الجيش الوطني الشعبي وفق مرحلتين الاولى التحكم في عملية تجيد العتاد التي كانت توكل فيما مضى الى الخبرات الاجنبية، أما الثانية فتتوجب عصنة او تحديث هذا العتاد وتزويده بمستوى من التكنولوجيات الحديثة³ ولأن الظاهرة الارهابية عرفت ابعاد محتقلة من الناحية التنظيمية وطرق عملها التي أصبحت اكثر دقة فان ذلك استدعى على جميع الدول عامة والجزائر خاصة تشكيل وحدات وفرق خاصة لمكافحة الارهاب⁴.

وهو ما أشاد به رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة في احدى خطاباته التي وجهها خصوصا للمؤسسة العسكرية حيث قال- ان الجيش الشعبي الوطني مدعو إلى ارساء اسس الاحترافية العسكرية على غرار الامم السيدة في عالم اليوم بما ينسجم وطابعها الجمهوري السليم. في ضل شفافية الفصل بين السلطات والتكفل بالمهام المحددة قانونا تفاديا لاي تأويل أو تداخل أو غموض من شأنه ان يربك حركة النمو والنقدم الشامل للامة او يسئ

¹ - كمال الشيرازي، التسليح في الجزائر خيار استراتيجي دائم <http://www.elph.com/web/>

² - لخضاري. مرجع سابق، ص4.

³ - بوسالم رشيد. زيارة سيادة الفريق للقاعدة المركزية للإمداد. مجلة الجيش، العدد (440)، مارس، 2000، ص 9-10.

⁴ عميروش بشير. مساعد ضريفة وحدات مكافحة الارهاب في العامل فرق متعددة والهدف واحد، مجلة الجيش، العدد (473)، ديسمبر، 2002، ص30.

بدرجة اولى الى مؤسسة الجيش ذات المهمة السامية التي لا تخضع في ادائها لاي طارئ او تتحاز لاي جهة على حساب الوطنية ترابا وشعبا¹.

وعموما فان انخراط الجيش الجزائري ضمن مسار العصرية والاحترافية يعكس مدى تكيفه مع الواقع الدولي الجديد الذي يتميز بظهور تهديدات جديدة، وكذا اقامة نموذج جديد للتسيير، وفي سياق العصرية والاحترافية فقد سعت الجزائر من خلال مؤسساتها العسكرية إلى ربط علاقات تعاون أكثر فأكثر مع الجيوش الغربية وكذا انخراطه في مسار الشراكة الأورو متوسطة وفي الحوار مع حلف الشمال الاطلسي والهدف من هذا هو الرفع من قدرات الجيش العلمانية لمواجهة التحديات الآتية والتي من اهمها الارهاب².

ومن جهة ثانية فان تنمية القدرات البشرية شيء اساسي لتحقيق الاحترافية حيث يعتبر الاهتمام بالموارد البشرية الاستثمار الحقيقي الذي من الواجب على كل منظمة مهما كانت خصوصيتها الرهان عليه. ذلك هو ان الانسان هو سر التطور والرقي والضامن لتحقيق نجاحه وفاعلية اي سياسة أو استراتيجية وهي القاعدة التي ما كان للمؤسسة العسكرية الجزائرية ان تتجاوزها حين رسمت لنفسها تحقيق الاحترافية، أين ظهرت جلية بوادر الاهتمام بالتكوين البشري لبناء جيش في مستوى التحديات الدفاعية والامنية التي ينتظره القيام بها. وكذا من الاجراءات الامنية على المستوى المحلي التي اتخذتها الحكومة بداية من قانون المالية سنة 2009 والزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة لأجهزة الامن إذ أن الحكومة خصصت اغلفة مالية اضافية لتغطية تكاليف تزويد مصالح الامن بتجهيزات امنية حديثة وتوظيف عشرات الآلاف من المجندين الجدد وهو ما صرح به وزير الداخلية آنذاك زرهوني قائلا - سنواصل خططنا لرفع تعداد عناصر جهاز الامن الوطني الذي يضم حاليا حوالي

¹ - موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

² مساعيد ظريفة. تكثيف مسار الاحترافية والعصرية. الانفتاح والاتصال يقربان الجيش من المواطن. مجلة الجيش، العدد، (805)، نوفمبر، 2005، ص 14-15.

180 ألف عنصر، وتوسيع انتشارهم لتغطية كامل التراب الوطني¹ كما أكد في نفس السياق اللواء أحمد بوسطيلة قائد سلاح الدرك الوطني أن قيادة الدرك الوطني باعتبارها مؤسسة أمنية تشكل جزء من القوات المشتركة المكلفة بمكافحة الارهاب قامت بتكثيف انتشار أفرادها في الميدان وتقوية الوسائل والامكانيات².

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي

إن الجزائر وفي عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد وجملة الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها وتزامنها مع الازمة العالمية النفطية سنة 1986، أدخلت البلاد في دوامة من العنف طيلة عقد من الزمن جعلتها تتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها. المديونية. التضخم. البطالة. الفقر. ازمة السكن والامية... الخ الى ان تقلد الرئيس بوتفليقة مقاليد الحكم سنة 1999 عهد الى انتهاج جملة من الاصلاحات الوطنية الشاملة لإنهاء اسباب وآثار الازمة والمأساة الوطنية التي كبدت الجزائر خسائر كبيرة في الارواح والموارد الاقتصادية والمادية وفي روابط النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري³.

لقد أدركت الجزائر من خلال تجربتها ان المسائل الامنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشاكل التنموية للوطن، وتجعل منه طرفا فاعلا في احلال الامن والاستقرار⁴.

عليه شرعت الحكومة في تنفيذ سياسة او استراتيجية اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الانعاش الاقتصادي والتي تهدف اساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي والاستثماري وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية:

¹ - بويبية، مرجع سابق، ص 115.

² - استراتيجية جديدة للدرك الوطني في مكافحة الارهاب وملاحقة المهربين في: www.djazairress.com / echairouk / 15.724.avril 2014

³ - رسالة مجلة الامة. مبادرة تعزيز سياسة الاصلاحات الشاملة وتعميق المسار الديمقراطي. مجلة الفكر البرلماني، العدد (27)، أبريل، 2011، ص 13-14.

⁴ - افتتاحية الجيش. مجلة الجيش. العدد (598)، ماي 2013، ص. 3

-البرنامج الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار.

- البرنامج الثاني: برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في 2005-2009 خصص له مبلغ حوالي 150 مليار دولار.

-البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014- بمبلغ يصل الى 286 مليار دولار¹. وتجدر الإشارة الى أنه خلال نهاية التسعينات وبداية الالفية الجديدة فإن ارتفاع اسعار النفط سمح للجزائر برفع احتياطها الدولي، حيث بلغت سنة 2000. 11.9 مليار دولار ليصل الى 18.0 مليار دولار سنة 2001².

وقد اقر نائب رئيس البنك الدولي نهاية شهر مارس 2001 بوجود مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري من بينا ارتفاع الناتج الاجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين وصادرات الغاز الطبيعي ب 60 مليار م³.

وعموما فانه كان اجماع حول الاهداف العامة للسياسات المنتهجة لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة، ولكن السؤال الذي طرح ولازال حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الاهداف بعد مرور أكثر من عشرين سنة على بداية تنفيذ مختلف البرامج ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للطلب الاضافي الاجمالي الهام والمتزايد، وعن مدى استدامة تلك السياسة على المدى المتوسط والطويل، وفي ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها مع احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة⁴.

¹ - بوقليح نبيل. دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر بين 2000-2010. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (12)، ديسمبر 2012، ص 243-244.

² - بطاهر علي. سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (01)، 2012، ص 202.

³ - كربالي بغداد. نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد (8)، جانفي 2005، ص 14.

⁴ - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد (10)، 2012، ص 146-147.

خلاصة الفصل:

الإرهاب في الجزائر من خلال دراستك لهذا الفصل تبين بان الارهاب في الجزائر لم يكن وليد الأحداث المعروفة لدى العام والخاص، وهو توقيف المسار الانتخابي للانتخابات الرئاسية لسنة 1991، ومنع الاسلاميين للوصول إلى الحكم، بل كان له جذورًا تاريخية، من عهد الحركة الاسلامية المسلحة التي تأسست سنة 1986 على يد " بويعلي " تحت اسم " الحركة الاسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية" والتي تطور نشاطها من التوعوي الى المسلح . كما لاحظت أيضا أن من مسببات الارهاب في الجزائر كان امتداد لعدة ظروف منها المتغير الاقتصادي والاجتماعي، والمتغير الثقافي والسياسي، مما جعل فتيل الأزمة يتأجج ويتربب عليه آثار عدة وخسائر كبيرة منها:

- الخسائر البشرية والتي فاقت 200 ألف قتيل وعدد كبير من المفقودين الخسائر الاقتصادية والتي تعرضت فيها البنية القاعدية لمختلف منشآتها الى مستوى تخريب عالي قدر بمئات الملايين من الدولارات، حيث وحسب مصادر رسمية قدرت حصيلة الخسائر المادية حوالي 22.4 مليار دولار.

أيضاً مما زاد الأمر سوءا في الجزائر هو محاذاتها ولمحور ساخن يشهد أزمات مستعصية وتهديدات أمنية كبيرة أتت على الأخضر واليابس في بلدانها، وهو الساحل الافريقي الذي يمتد على 600 كلم من الحدود الجنوبية والذي تنمو فيه الحركات الارهابية بشكل كبير وهو ما زاد الأمر سوءا في الجزائر، تطور الجماعات السلفية للدعوة والقتال والتي تنشط في الداخل الجزائري من التنظيم المحلي الى الاقليمي أي انتمائها الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك بخلفية رفضها للأعمال الإجرامية ومنطق الابادة الجماعية في حق الشعب الجزائري الذي انتهجته الجماعات الاسلامية المسلحة تحت إمرة " عنتر الزوابري " أيضا تباين مواقف الدول والمنظمات بين مؤيد والمتضامن وبين متحفظ الذي يراقب الوضع من بعيد، فقد تباينت المواقف بين الدول العربية التي أبدت تضامناً مع الجزائر وخاصة بعد التطورات

الايجابية الداخلية للجزائر، أما الدول والمنظمات الأوروبية فقد كانت تعرض حلولاً للأزمة بما يخدم أهداف ومصالح كل دولة، والذي اتضح جلياً بعد انعقاد مؤتمر روما، حيث اعتبره الرئيس زروال تدخلاً خارجياً في الشؤون الداخلية للجزائر، باستثناء فرنسا حيث كان علاقات تاريخية عميقة مع الجزائر ومعرفتها بطبيعة وتركيبية المجتمع الجزائري، فقد كان موقفها من الأزمة جزء من العلاقات المتوترة، حيث كانت منزعة من وصول الأصوليين الجزائريين إلى الحكم هذا كان لزام عليها دعم الحكومة ونظام الحكم القائم.

أما موقف الو لا م أ إذ كان الموقف المترشح الذي تارة يؤيد الجبهة الاسلامية للإنقاذ وتارة أخرى يتميز بالتحفظ، إلى أن صرحت علانية وقوفها ضد النظام واعتبرته منتهك لحقوق الانسان، إلى أن تغير هذا الموقف تماما بعد سنة 1994 حيث تغير الوضع الداخلي في الجزائر بعد انتخابات رئاسية فاز فيها " زروال " وبداية الحكومة انتهاج سياسات اصلاحية وسن قوانين للحد من هذه الظاهرة.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الجزائرية
في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب في الجزائر

المطلب الأول: المواجهة العسكرية

إن من أهم الانعكاسات على الساحة الأمنية الجزائرية في هذه الأزمة أو ما يسمى بالمشكلة السوداء هو تطور هذه المجموعات الإرهابية التي أرهقت الجزائريين نتيجة لامتدادها وخلق حدود مشتركة مع المناطق التي شهدت ميلاد مثل هذه الحركات.

إذ عملت الدولة الجزائرية على تكييف البنى الأمنية من أولويات مكافحة هذه الظاهرة الإرهابية، وذلك أساسًا بأعمال الدور المحوري للجيش الوطني الشعبي في حفظ الأمن العام ومحاربة عمليات التخريب والإرهاب، وذلك بناء على قانون 91-23 المتضمن المهام الخاصة للجيش لحماية الأمن العمومي، خاصة تلك المتعلقة بالحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الدستور والمتعلقة بحالات وجود مخاطر جسمية أو توقعها. بما قد يعرض أمن الأشخاص والممتلكات للأضرار¹ ومؤكدة وجسمية أو في حالة المساس المستمر بالحريات الجماعية والفردية، حيث قامت السلطات الجزائرية بضبط الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الإرهابية أو حتى الأعمال الدعائية لهم وإزالة التحصينات الطبيعية والاصطناعية للجماعات الإرهابية وهذا يدخل في إطار ما يعرف بالسياسة الوقائية أو الوقاية من الحوادث الإرهابية قبل وقوعها، بالإضافة إلى الاعتماد على دائرة الاستعلام والأمن المتخصصة في تقديم معلومات استخباراتية لمكافحة الإرهاب لمنع الأعمال الإرهابية والتصدي لها قبل وقوعها²

من خلال تتبع مخططات الإرهابيين والكشف عنها من أجل مد السلطات الأمنية الأخرى بالمعلومات الكفيلة عن العناصر الإرهابية.

¹ - يوسف الجندي، الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني (الأيام الدراسية الثالثة حول الدفاع الوطني) للجزائر، فيفري 2006، ص16.

² - ينظر: أمميدي بوجطية، سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجزائر (3) كلية العلوم السياسية و الإعلام.

حيث تضطلع بدورها في استجواب الأشخاص الذين يعتقد أن بحوزتهم معلومات حول أنشطة إرهابية كما عملت القيام بمجموعة من التدابير الأمنية من أهمها.¹

تأسس هيكل مركزي للتنسيق الأمني سنة 1992، يشمل كل المؤسسات الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب تضم كل من الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني، وأسست في عام 1993 وبكل الولايات لقيادة موحدة تحت اسم القطاع العملياتي الذي كان يعمل على تنسيق الجهود الأمنية، مع مراقبة إدارة ومتابعة العمليات، وكذا إنشاء سلك الشرطة البلدي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-207 الصادر يوم 1993/09/22 والذي يحدد مهام وعمل هذا السلك الذي كان قرارا إنشاء سابقاً للأزمة، إذ يعود للمرسوم الرئاسي 87-177 الصادر بيوم 1987/08/25، وكان الهدف من الشرطة البلدية التي أعيد تسميتها بالحرس البلدي، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-265 الصادر يوم 1996/08/03 للمساهمة المحلية في عملية حفظ الأمن والسلام العمومي، مع المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب في القطاع الإداري الذي تنتمي له. تأسيس جماعات الدفاع المشروع من المقاومين للسماح للمواطنين بالدفاع من المناطق الريفية، التي كانت تستهدف بعمليات سطو، اغتصاب وتعدي على شرف العائلات و ارتكاب أشنع الجرائم و المجازر، فالمرسوم رقم 97-04 الصادر يوم 1997/01/04 حدد شروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار نظم يتكون من مواطنين متطوعين تحت مسؤولية السلطات المكلفة بحفظ النظام العمومي والأمن.

تسليح المواطنين من قداماء المجاهدين ومتقاعدي الجيش والأمن الوطني للمساهمة في مكافحة الإرهاب.

¹ - الأخضر عمر التهمي، مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني و العوامل السياسية ، ملتقى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ديسمبر 2011،.

كان للتضحيات الكبيرة للقوات المسلمة من الجيش والدرك والأمن الأثر البالغ لدى المواطنين الذين هو لمساعدة القوانين النظامية، مما تولد عنه جو من الثقة أفرز ضرورة التعاون للقضاء على الإرهاب وهذا التعاون اكتسب صوراً متعددة نتج عنها.¹

أ/ التبليغ الفوري عن أي عمل ذو طابع إجرامي أو منافي للقانون.

ب/ إلقاء القبض عن المجرمين أو محاصرتهم لحين قدوم قوات الأمن.

ج/ التبليغ عن تحركات ومخابئ الإرهابيين.

د/ الإدلاء بالشهادة وعدم إخفاء الحقائق.

ونتيجة للخسائر الكبيرة في الأرواح و الممتلكات التي لحقت بالجزائر نتيجة نشاط الإرهابيين عمدت الجزائر إلى وضع استراتيجية مناسبة للدفاع عن أمن المدنيين حيث قام المواطنين بتنظيم صفوفهم لمواجهة آفة الإرهاب فالدولة واعية كل الوعي بأهمية هذه الطاقة الضخمة الناتجة عن الإرادة الشعبية التي شكلت تهديداً للإرهاب، ومن أبرز الأمثلة التي تشير إلى دور الركائز الشعبية في الحفاظ على الأمن والدفاع المدني هو فرق الدفاع الذاتي وكذلك الأشخاص الوطنيون المشكلون أساساً من المجاهدين و أبنائهم وكذلك أبناء الشهداء.²

بالتالي قامت السلطات الأمنية الجزائرية بإنشاء قوات الدفاع الذاتي، وشملت سكان المناطق التي لا تصلها القوانين النظامية بسهولة والمتضررين من الإرهاب، وقد بلغ عدد هذه القوات أزيد من 200 ألف متطوع وتشير المصادر الرسمية الحكومية إلى تشكيل حوالي 5000 مجموعة دفاع ذاتي حتى نهاية عام 1997، وبالتالي كانت مشاركة المدنيين في مكافحة الإرهاب دليل واضح على أن ما قام به الإرهابيين لم يكن موجه ضد العسكريين ورجال الأمن فقط، بل شمل جميع أبناء الشعب الجزائري.³

1 - أحميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 130.

2 - أحميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 126.

3 - أحميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 130.

كما قررت السلطات العمومية في الجزائر أن تعلن في سنة 1992 حالة الطوارئ.¹ وفقاً للدستور حيث أدت هذه الحالة إلى بعض التقييد لممارسة بعض الحريات العامة فهي لم تعلق التزامات الدولة فيما يخص ضمان محاربة الحريات الأساسية للمواطنين التي ينص عليها النظام الدستوري الداخلي والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر. نتيجة لغياب الأمن والاستقرار في الجزائر عام 1992، اعتمدت الجزائر أسلوب إعلان حالة الطوارئ نظراً لاشتداد أعمال العنف إضافة لاعتماد أسلوب الاعتقاد كإجراء أمني واجب التطبيق بعد حالة اللأمن التي أصبحت تهدد البلاد نتيجة الانتشار الكبير للأعمال الإرهابية على المستوى الوطني ككل.²

وعليه يمكن القول و بصفة عامة فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية الأمنية التي اعتمدها الجزائر في مكافحة الإرهاب أنها غير كفيلة بمكافحة هذه الظاهرة لوحدها، بل لابد من تضافر الجهود في خلق مجموعة من الأطر الأخرى فيما بينها للتمكن من التخلص من هذه الظاهرة التي تهدد أمن و استقرار البلاد و تشكل تحدي كبيراً لإراتها، غير أن الحديث عن القضاء على الإرهاب يستدعي توافر قدر هائل من الوسائل المادية والتقنية والبشرية التي تمكن المسؤولين السياسيين و القادة الأمنيين من استعادة الاستقرار.

¹ - تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، دراسة مركز كاوينغي للشرق الأوسط، 10 أبريل 2008.

² - أحميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 129.

المطلب الثاني: المواجهة السياسية والاعلامية

المواجهة السياسية :

نتيجة تدهور الوضع الأمني و اتساع عمق المأساة التي مرت بها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. عازمت السلطات الجزائرية على اتخاذ إجراءات فعالة للقضاء على ظاهرة الإرهاب، واعتبرت الأسلوب السياسي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الأنظمة السياسية، فقد اعتمد النظام الجزائري استراتيجية الحوار بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية، حيث كان اللجوء الى الوسائل السلمية هو الحل الأفضل للخروج من الجزائر الى الوضع الآمن وذلك بتقديم مجموعة من التحفيزات السياسية والتي تمثلت في ثلاث مبادرات هي:

- قانون الرحمة - قانون مدني - ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

1/ قانون الرحمة :

تجلى هذا القانون في قانون التوبة في اخر 95 / 12، بتاريخ 25 فيفري 1995، والذي يسمح لكثير من حملة السلاح المتورطين بالإنتماء الى الجماعات الارهابية بالعودة الى المجتمع فكان الهدف من وراء قانون الرحمة هو وقف النزيف الدموي¹.

وبهدف هذا القانون الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- عزم السلطات الجزائرية على اجتيازها في لهذه المرحلة وذلك لتطهير المناخ واتاحة الفرصة لكل أبناء المجتمع للتعبير عن رأيهم بطرق سلمية
- فتح المجال أمام كل الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن والتمسك بالقيم الوطنية والروحية والدينية السمعة المطبوعة على الدوام بالوسطية والتراحم وبقيم الخير والعطاء

¹ - أمميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 162.

- عزم السلطة على محاربة الإرهاب وأعاصير التطرف والتعصب الغريبة عن المجتمع الجزائري لإعادة الاستقرار والسلم للمجتمع وإعادة الهبة والاعتماد للدولة والاحترام الكامل لسيادة القانون¹.

- تأكيد رغبة الدولة في التكفل بفتة الشباب التي وقعت ضحية حملات ودعوات مظلة حيث انسأقت بفعل أسباب عديدة إلى أعمال الإرهاب والتخريب وتحريرها من أفكار الغلو والتطرف.

- محاولة الاسراع في تكييف التشريع خاصة بإعادة النظر في الأدوات القانونية المستعملة وفي الإجراءات المتبعة وذلك بعد التأكد بأن محاكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية والتخريبية مهما كانت درجة العقوبة لا تكفي للقضاء على الإرهاب الوحشي، على الرغم من النتائج الايجابية التي حققها من حيث تشجيع أعداد من الارهابيين في التخلي عن اجرمهم والامتنال إلى القانون، غير أنها لم تكن كافية لتحويل بعض الجماعات الارهابية التي كانت اكثر تطرفا.

2/ قانون الوئام المدني:

صدر القانون المدني رقم (99-08) و دخل حيز التنفيذ يوم 13 / 8 / 1999 بعد ان أقرته الحكومة ثم المجلس الشعبي الوطني والبرلمان ومجلس الأمة، وبعد شهرين طرح القانون أيضا في استفتاء عام يوم 16 سبتمبر 1999، حيث لاقى وفقاً في لجميع التقديرات الرسمية وغير الرسمية تأكيد شعبياً واسع النطاق².

¹ - فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012/2013، ص35.

² - الدهيمي الأخضر، مرجع سابق، ص13.

ويهدف هذا القانون الى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب الذين يعبرون عن إرادتهم في التفوق بكل معي في نشاطاتهم الإجرامية.¹

ومن أجل إعادة إدماج هذه الفئة المجتمع بطريقة تؤهلهم وتطور لديهم روح المسؤولية التي كانت مفقودة قبل عودتهم إلى جادة الصواب.²

وفي مقدمة الأهداف التي تسعى إليها قانون الوئام المدني هو نزع الغطاء عن أعمال العنف السياسي واعتبار التعامل معها على أساس أنها جرائم مثلها مثل أي جرائم خارجه عن الطابع السياسي، ومحاولة بلورة الأزمة السياسية ودفع البلاد إلى مصالحة الوطنية يتراجع فيها العنف وتدعم فيها أوصل الحوار و التعاون³ لقد تضمن هذا القانون ثلاثة مجموعات من التدابير وهي :⁴

1/ الإعفاء من المتابعة :

نصت المادة الثالثة من القانون رقم: 99 - 08 على أنها تعفي من العقاب الأشخاص الذين لم يشاركوا في ارتكاب جرائم قتل أو أحداث عجز دائم. نظام التخفيف من العقوبات يستفيد الأشخاص الذين سلموا أنفسهم الى السلطة العمومية خلال

03 شهر من صدور القانون من تخفيف العقوبات.

وقسمت هذه التدابير الى قسمين :

¹ - الدهيمي الأخضر، مرجع سابق، ص39.

² - رضاء بابا علي، الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوئام المدني، مذكرة ماجستير، قسم القانون الجنائي، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص95.

³ - أحمد كريوش، مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013، ص83.

⁴ - علي لوينسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص548.

أ/ وتضم الأشخاص الذين سبق و إن انتموا إلى إحدى المنظمات الارهابية والذين لم يرتكبوا ولم يشاركوا في جرائم.

ب/ وتضم الأشخاص الذين سبق و انتموا الى إحدى المنظمات الإرهابية وارتكبوا مثل هذه الجرائم، لقد حاول المشرع الجزائري إعطاء تصور جديد لأزمة الإرهاب وذلك حينما أدرج قانون مكافحة الإرهاب ضمن قانون العقوبات الجزائري لعام 1999 وذلك لضمان العمل في إطار الشرعية غير أن تحديده لمدة سريان العمل بقانون الوثام المدني والمحددة (06) أشهر كحد أقصى بالنسبة لفئة معينة، ولمدة (03) أشهر لفئة أخرى فهو تقييد يؤثر على كيفية الاستفادة من أحكام هذا القانون.¹

وأمام هذه النقائص فقد حققت سياسة الوثام المدني نتائج إيجابية، حيث عملت على إعادة السلم والأمن عبر كامل مناطق الوطن، حيث تمكنت من استرجاع مكانتها على المستوى الدولي نتج عنه تراجع حقيقي للعنف والارهاب، مع فزع الغطاء السياسي نهائيا عن هذه الجماعات الاجرامية، وتكريس حق الدولة الشرعي في مكافحة الجماعات المسلحة، بعد تبني سياسة الوثام المدني التي عمدت الدولة على ترقيتها لمستوى المصالحة الوطنية. لإنهاء كل الملفات العالقة كالمفقودين، والتفرغ أكثر للجامعات التي تفرض الامتثال لأحكام القانون مما قدم لها من سبل المصالحة و العودة الكريمة للمجتمع.²

3/ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية :

استكملا للجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية بدءا بسياسة الرحمة إلى سياسة الوثام المدني التي مكنت من جمع شتات الأمة الجزائرية سلطات البلاد ضرورة عرض مشروع آخر يمكن من حفظ السلم والأمن الوطنيين، فعرضت سياسة المصالحة الوطنية على الشعب الجزائري كمبادرة تكميلية لمسعى الوثام المدني حيث صادق الشعب الجزائري على هذا المشروع بالأغلبية الساحقة في يوم 29 سبتمبر 2005.

¹ - علي لونسي، المرجع السابق، ص 549.

² - لونيبي، آليات مكافحة الإرهاب، مرجع سابق، 648.

حيث تضمن الميثاق المطالبة بالعمو على المتمردين المسلمين باستثناء الذين إقترفوا مجازر و إنتهكو حرمت و نفذوا عمليات تفجير في أماكن عامة، كذلك ناشد الميثاق إلغاء الدعوة المقاومة ضد المتمردين الإسلاميين بمن فيهم الذين هربوا إلى الخارج أو صدرت بحقهم أحكام صورية وعملت على اقضاء كل من نفذ أعمال إرهابية واستغلال الإسلام لغايات سياسية.¹

و من أهم الأهداف التي سعت المصالحة الوطنية لتحقيقها هي:²

- تصحيح الانحراف عن المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة لدرجة أنه كاد يقوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل و محاولة محور آثار المأساة الوطنية التي كانت ضحيتها كل أطراف الشعب الجزائري دون استثناء.
- التأكيد على حصانة الجيش الوطني وكذا أسلاك الأمن، وذلك لأنهم حماة الدولة الذين تحملوا القسط الأكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية.
- التأكيد على سماحة دين الدولة ورفض أي استعمالات أو تشويهات مغرضة باسم الاسلام ومنافية للوطنية على اعتبار أن الإسلام دين تسامح وسلم ولا دين عنف.
- تهيئه الأرضية للتنمية السياسية و الاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بث الاستقرار والأمن للمواطن.
- تحسين صورته الجزائر الدولية من خلال التزاماتها بتعهدات دولية على اعتبار ان حرية المواطن وحرمة أمنه وأمن ممتلكاته من أهم أولويات السياسة الوطنية وكذا الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققها ميثاق السلم والمصالحة من أجل استتاب الأمن والطمأنينة للجزائر بعد عشرية من الدم و الدمار و الخراب، ولكن ما يعاب عليه أنه لم يتضمن جهود من أجل إيجاد آليات للتوصل الى الحقيقة ونأخذ من ذلك عائلات المفقودين

¹ - تلمساني، مرجع سابق، الجزائر في عهد بوتفليقة، ص 11.

² - وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 47.

الذين أعربوا عن استيائهم من عدم استعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولين عن حالات الاختطاف.

- المواجهة الإعلامية :

تتبع أهمية المؤسسات الاعلامية من أنها أصبحت الصوت المسموع لدى جميع أفراد المجتمع وهي التي جعلت العالم كله قرية صغيرة تنتقل بينها الأخبار، فنجد فيها الاعلام المقروء والمسموع، وبهذا أحكمت قبضتها على الانسان في المجتمعات الحضرية كما في المجتمعات البدوية على حد سواء، فأصبحت تلك المؤسسات من أهم وسائل الترفيه المتاحة لمعظم الأفراد فهي تدخل دون استئذان وتخاطبهم بدرجة واحدة من الخطاب الذي قد يستوعبه الكبير ويستعصي فهمه على الصغير، ولكن هذه الوسائل ومن أهمها الفضائيات هي سلاح ذو حدين فانه من الممكن ان يتم من خلالها تدعيم الارهاب وبتث الأفكار الخاطئة وتحريض الشباب على ما يسمى خطأ الجهاد، ومن الممكن أن تصبح هذه المؤسسات الاعلامية من أهم المصادر لمكافحة الارهاب وذلك بتصحيح الأفكار السائدة وتعميم التوعية المطلوبة من خلال برامجها¹.

وتكتسي وسائل الاعلام أهمية بالغة في مكافحة الارهاب، فقد حاولت الجزائر الاستعانة بها في إدارة الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد لما لها من قدرة على الاقناع والتأثير في سلوكيات الآخرين، وقد استخدمت هذه الوسائل في الجزائر في عملية التعبئة و التوعية الجماهيرية، فعلى سبيل المثال تم إيصال محتوى الوثام المدني بالشرح والتفسير الى مختلف الفئات الاجتماعية وكسب ثقة الشعب بالنظام وتوعيتهم بضرورة مواجهة الإرهاب حيث بثت وسائل الإعلام الجزائرية الرقم الاخضر(115) لمشاركة المواطنين في مكافحة الإرهاب².

¹ - عزيز وسعاد شرناعني، البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 3، ديسمبر 2013، ص40.

² - أمميدي بوجلطية، سياسات مكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص 138.

فالتغطية الاعلامية سلاح ذو حدين يخدم الأمن العام من خلال إعلام المواطنين ويحذرهم من الخطر المميت لهم من قبل الجماعات المسلحة، وفي نفس الوقت يعلم أنصار تلك الجماعات بالنشاط المكثف الذي يقوم به تلك الجماعات والذي تعتبره انتصارات ونجاحات ميدانية من اجل الدفاع عن القضية وبالتالي كسب شرعية¹.

كما ساهم الاعلام منذ 1996 في انجاح قانون الرحمة الذي أطلعت السلطات لإقناع الإرهابيين بالنزول من الجبال بعد الاتصال بالعديد من علماء الذين في الداخل والخارج كما كان له الأثر في تنفيذ الفتاوى الداعية الى الجهاد في الجزائر وهو ما كان له الأثر على بعض المغرّر بهم.²

و نتيجة للضغوط التي تعرضت لها الصحافة المستقلة بعد اقرار حالة الطوارئ و صدور قانون مكافحة الارهاب بحجة الحفاظ على الأمن العام، لأن مرسوم حاله الطوارئ يقضي بإيقاف اي مؤسسة تعرض أمن الدولة للخطر أو تعيق السير العام لمؤسسات الدولة أو تضر بمصالح الدولة العليا ومراعاة الوضعية الأمنية التي تعيشها البلاد منذ نشأت الدولة لجان مراقبة على مستوى المطابع و خلية اتصال على مستوى وزارة الداخلية المكلفة بتنظيم الأخبار الأمنية³ إضافة الى قيام السلطات الجزائرية بالتكتم على أعمال العنف التي كانت تقوم بها الجماعات الاسلامية والاكتفاء بأسلوب السرد والوصف.

¹ - وريدة خيلية، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000، أطروحة

دكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص404.

² - الدهيمي الأخضر، مرجع سابق، ص18.

³ - وريدة خيلية، مرجع سابق، ص405.

المطلب الثالث: المواجهة الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في الجزائر.

تتأثر ظاهرة الإرهاب بمختلف التوجهات الدينية والسياسية والفكرية والثقافية وتتشكل هذه الظاهرة بمسببات أغلبها من الإحباط والسخط أو الإجبار والتغريم والإكراه وغياب العدالة والإنصاف والمساواة بين أفراد المجتمع و انتشار الظلم وغياب البرامج الإنمائية، و التكفل باحتياجات المجتمع من الرعاية والتوجه والتأطير، و نظراً لما يسببه الإرهاب من انتهاك لحقوق الانسان وتعطيل وتيرة الانتاج والتنمية، جعل هذا الدولة الجزائرية تأخذ على عاتقها الآليات الاقتصادية والاجتماعية و اعتبارها من أهم المداخل السياسية التي تمكن من القضاء على الارهاب من خلال ما يلي¹ :

- الاهتمام بالسياسة الاجتماعية التي تتميز على الخصوص بإجراءات متقدمة في مجالات عديدة منها: الاستثمار في التربية والتعليم و التكوين والعمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني و حماية الفئات المحرومة.

- رفع القيود المتعلقة بالشغل ومكافحة البطالة حيث شكلة إحدى الانشغالات الرئيسية التي واجهتها الجزائر، هذا ما أجبر السلطات العمومية على تنفيذ مخططات متتالية لإنعاش الاقتصاد الكلي وتتمحور كلها حول تطوير الهياكل القاعدية والتنمية البشرية (مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، المخطط التكميلي لإنعاش الاقتصاد، برنامج التنمية).

- اتجهت كلها نحو استهداف أفضل للجماهير وتحسين الشغل وتسهيل خلق النشاط وتوسيع حلق الحماية الاجتماعية وترقية الحوار الاجتماعي².

- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في كل القطاعات عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة مثل الوكالة الوطنية للقرض المصغر- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وغيرها من المبادرات التي وضعتها الحكومة بهدف النهوض بالقطاع الاقتصادي والقضاء على البطالة³.

1 - الدهيمي الأخضر، مرجع سابق، ص 5

2 - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2008-2009، ص 232.

3 - أميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 143.

- زيادة فرص الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص والوطني و الأجنبي، إضافة الى محاوله تكييف الأداة الاقتصادية والمالية و الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية، في اطار تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.¹

- محاولة معالجة مشكلة السكن أما انتشار البيوت القصديرية بالمناطق الحضرية وهذا نتيجة للترويع الكبير للسكان ما أدى بهم الى النزوح الى المناطق الآمنة بحثاً عن الأمن والاستقرار، نتيجة معاناتهم من ويلات الارهاب في المناطق التي كانوا يعيشون فيها، خاصة عند تفشي ظاهرة الارهاب بصورة كبيرة وما خلفته من نتائج كارثية جراء العنف و المجازر البشعة والتي راح ضحيتها سكان الريف بصفة خاصة مما أدت الى نزوح ريفي من للبحث عن مأمّن من العمليات الإرهابية.²

نتج عن هذا الأسلوب العديد من التحولات الاجتماعية التي كانت لها آثار طالت كل المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، و لعمقها وافرازاتها الخطيرة عبر عنها بأزمة المجتمع الجزائري نظراً للعديد من التحولات في تجلياتها الاقتصادية و السياسية التي كانت أو خضعت لظروف وضغوطات خارجية و أزمت داخلية أدى ذلك الى مزيداً من التناقض بين مكونات البناء الاجتماعي والى مزيداً من الركود وفقدان القدرة على تحقيق تنمية حقيقية فكان لهذه التحولات تأثيراً على الكثير من الأنساق والنظم الاجتماعي.

1- هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في ملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات جامعة الشلف، 2007، ص10.

2- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008/2009، ص277.

المبحث الثاني: الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الأول : موقف المشرع الجزائري من الظاهرة.

لقد عرف المشرع الجزائري الجريمة الارهابية في المادة 87 مكرّر في القمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 /02/ 1995 أنه يعتبر فعلاً ارهابياً أو تخريباً في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات و سيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي¹:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية و نبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.
- الاعتداء على المحيط أو ادخال مادة أو تسريبها في جو أو في باطن الأرض أو القائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الاقليمية من شأنها جعل صحة الانسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.
- عرقلة السلطات العمومية أو تعطيل ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

لقد حافظ المرسوم التشريعي 05/93 المؤرخ في 19/04/1993 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 03/ 92 المتعلق بمكافحة التخريب والارهاب على هذا التعريف والذي أدرج في المادة 87 مكرر من القانون العقوبات، الذي بناه على المرسوم 11/ 95 الصادر في

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 150/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 08/08/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

1995/ 2/25 المعدل والمتمم للمرسوم 156/66 الصادر في 8 /جوان/ 1960 الخاص بك قانون العقوبات¹.

ومن خلال نص المادة تقسم الجريمة الارهابية الى أربعة أصناف :
الصنف الأول: عبارة عن مجموعة من الاعتداءات والأفعال مادية و متفرقة ذكرتها المادة 87 مكرر 1 و 87 مكرر 02.

الصنف الثاني: عبارة عن تكوين الجمعيات الارهابية والانخراط فيها في المادة 87 مكرر 03 و 87 مكرر 6.

الصنف الثالث : جرائم الإشادة و الترويج في المادة 87 مكرر 04 و 87 مكرر 50.

الصنف الرابع: جرائم حيازة الأسلحة و المتفجرات المادة 87 مكرر 7².

ومن أجل أفعال الأطر التشريعية الخاصة بالإرهاب والتخريب قام المشرع الجزائري بإعادة بناء قواعد وآليات تجريم الأعمال التخريبية و الإرهابية مع رعاية حقوق المهتمين في الحالات المقدمة أمام المحاكم الجزائرية، في القانون رقم 6 - 22 المؤرخ في 20 /ديسمبر/ 2006 المعدل والمتمم للقانون 08-1 الصادر في 6/26 / 2001 المعدل والمتمم للمرسوم 66- 155 الصادر يوم 8/6/1966، المتعلق بقانون الاجراءات الجزائية الذي يشكل النص المرجعي الجديد الخاص بقمع الأعمال الارهابية والذي وضع حدود العمل الميداني في مكافحة وقمع الإرهاب³.

كم حرم المشرع الجزائري تمويل الإرهاب بمقتضى القانون رقم 01/05 المؤرخ 6 / فبراير/ 2005 حيث نصت المادة 3 على :

" تعتبر جريمة تمويل الارهاب في مفهوم هذا القانون، كل فعل يقوم به كل شخص بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كليًا أو جزئيًا، من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال

1 - أدريس بافوية، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي " دفاتر السياسة و القانون " العدد 11، 2014، ص108.

2 - بوعلي أحميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 149.

3 - بوعلي أحميدي بوجلطية، مرجع سابق، ص 151.

ارهابية أو تخريبية المنصوص المعاقب عليها بالمواد من 87 مكرر الى 87 مكرر 1 من قانون العقوبات"¹

وإضافة إلى ذلك فقد حرم المشرع الجزائري النقل الغير قانوني للأرصدة من و إلي الخارج حسب ما نص عليه المرسوم الرئاسي 96 -22، الصادر في 09/ جويلية/ 1996 الخاص بمعاقبة عدم احترام القواعد الاجرائية المنظمة للصراف، وحركة رؤوس الأموال لمنع الدعم المالي الخارجي للجماعات الارهابية من جهة و لمنع تحويل الأموال الناتجة عن الأعمال الاجرامية و الارهابية من خارج لتبييضها.²

فلاحظ من خلال المراسيم التي أصدرها المشرع الجزائري أنها جاءت كمحاولة لسد الفراغ القانوني بخصوص التعامل مع الظاهرة الإرهاب، من خلال تكييف في الواقع الجنائي مع هذا الواقع الجديد و مع الطبيعة الجديدة والمعقدة للإرهاب بإدراجها في التصور التشريعي والقانوني للإرهاب والأعمال الإرهابية، حيث قام بتجريم العديد من الجرائم التي عدتها المادة 87 مكرر من الأمر 95/11، نذكر منها:

الاعتداءات الواقعة على أمن الدولة، الاعتداءات المعنوية و الجسدية على الاشخاص وممتلكاتهم، الاعتداءات على التنقل والمرور، الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية وتدنيس القبور، والتجمهر في الساحات العمومية، الاعتداء على البيئة والجريمة عرقلة عمل السلطات العمومية وحرية ممارسة الحريات العامة، هذا اضافة الى أنه حرم صور أخرى للإرهاب كجريمة التشديد و الإشادة بفكر الإرهاب، حيث اعتبر حيازة أو طبع أو نشر الوثائق أو المطبوعات أو التسجيلات التي تشيد بالإرهاب أو التحريض الضمني عليه أو الترويج له وفقا لنص المادة 87 مكرر 5 من الجرائم الارهابية والانخراط فيها في المادة 87 مكرر، وعاقب بالسجن المؤبد كل من ينشئ أو يؤسس أو ينظم أو يسير أية جمعية أو تنظيم أو جماعة منظمة يقع نشاطها تحت طائلة أحكام المادة 87 مكرر، وهذا لا يعني

¹ - LOIN :05 DM 27 DHON HIDJA 1425 ; corres pondant on 06 fevrier 2005 re latire a la prevention etala lntte camtre le blancliment d argent et le financement du terronsme.

2 - الدهيمي الأخضر، مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية، موضوع مقدم حول مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنضمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011/12/05، ص9.

أن المشروع قيد الحرية في إنشاء الجمعيات، بل جرم ما خرج عن نطاق القوانين و الشرعية¹.

نظرا لأهمية المال في النشاطات الإجرامية قام المشرع الجزائري بالتصدي لها عن طريق تحريم تمويل الارهاب، و إيماناً من المشرع الجزائري بأن المال هو المحرك الداعم للنشاطات الإرهابية وأن التصدي لعمليات تمويل الإرهاب يمكن الحد من هذه الظاهرة الاجرامية قام المشرع الجزائري بتجريم تمويل الارهاب دون تحديد طبيعة التمويل او وسائله، كما حرمت القواعد العامة عملية تزويد قوات مسلحة غير نظامية بالأسلحة و الذخيرة بدون أمر السلطات².

كما حرم المشرع الجزائري حيازة الأسلحة والمتفجرات و الإستيلاء عليها أو حملها أو المتاجرة بها أو استيرادها أو تصديرها أو تصليحها أو استعمالها دون رخصة من السلطات المختصة، وفي هذا الوصف حاول المشرع حصر كافة الصور التي تأخذها هذه الجريمة المرتبطة أساساً بالأسلحة والذخيرة، بعد أن تدارك عدم النص عليها في المرسوم التشريعي 03/ 92 المتعلق بمكافحة الارهاب والتخريب باعتبار أن الاستعمال هو الرائج في جريمة الإرهابية³.

لقد حاول المشرع الجزائري أن يغطي بالتجريم كافة صور النشاط الإرهابي التي من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار، والملاحظ أن نصوص الأمر 11/ 95 لم تتضمن جرائم خطف الرهائن والطائرات و اعتراض السفن لأنها لم تكن معهودة لدى المشرع في الفترة الاولى لظهور الارهاب يمكن القول أن المشرع الجزائري حاول تحقيق نوع من التوازن المحارب الإرهاب نظراً لتجريمه العديد من الأفعال والنشاطات الإجرامية غير أن هذه الجرائم كلها تمت بنص وحيد وهو 87 مكرر 4 وفي الغالب الأعم هناك جرائم أشد خطورة تحتاج عقوبات مشددة أكثر من غيرها من الجرائم.

1 - المرجع السابق، ص10.

2 ضيف مفيدة، سياسة المشرع في مواجهة الإرهاب، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص70.

3 - ضيف مفيدة، المرجع سابق، ص 76.

المطلب الثاني: التدابير العقابية لمواجهة الإرهاب في الجزائر

بما أن الجريمة الإرهابية من أخطر الجرائم التي تهدد كيان الدولة اتجه المشرع الجزائري إلى مواجهتها من خلال قانون العقوبات الذي يمثل الشريعة العامة للتجريم والعقاب، فلم يضع نظام عقوبة مميز أو خاص يميزه عن غيره من التشريعات وإنما توجه إلى تشديد العقاب حسب جسامة الفعل الإرهابي ودرجة خطورته حيث نجده ميز بين العقوبات لكل جريمة من الجرائم الإرهابية على حدى كما قسمها إلى عقوبات أصلية وأخرى تكميلية.

وبناء على الأمر رقم (11/95) المؤرخ في 1995/05/25 نصت المادة 87 مكرر 1 منه على العقوبات التي يتعرض لها مرتكبي الأفعال الموصوفة بأعمال إرهابية وتخريبية والتي هي كالآتي:¹

- الإعدام: عندما تكون العقوبة المنصوص عليها قانون السجن المؤبد.
- السجن المؤبد: عندما تكون العقوبة المنصوص عليها السجن المؤقت من 10 إلى 20 عام.
- السجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة : عندما تكون العقوبة المنصوص عليها قانونا السجن المؤقت من 05 إلى 10 عام.
- تكون العقوبة مضاعفة بالنسبة للعقوبات الأخرى وتطبق أحكام المادة 60 مكرر على الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أي أنه تم تشديد العقوبات في الأفعال الموصوفة بالإرهاب والمساس بأمن الدولة، وقد تم إضافة 11 مادة في هذا الباب من المادة (87) مكرر إلى (87) مكرر 10، تضمنت أحكام الأفعال الموصوفة إرهابية وتخريبية.²

1 - عقبة شنيني، الجريمة الإرهابية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص 7.

2 - الدهيمي الأخضر، مفهوم الإرهاب، مرجع سابق، ص 9.

الملاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتمد أسلوب تشديد العقوبات بحيث وفر لهذه الجرائم عقوبة الإعدام وعقوبة السجن المؤبد والمؤقت والعقوبات التبعية التكميلية والغرامة، ومن أمثلة العقوبات الأصلية ما ورد بنص المادة 87 مكرر 03. بحيث تكون عقوبة إنشاء أو تأسيس أو تيسير جمعية يقع عملها تحت طائلة أحكام المادة 87 مكرر السجن المؤبد.¹

أما في ما يخص الانخراط في جمعية إرهابية بالخارج فيعاقب المشرع الجزائري في ذلك بالسجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة وبغرامة مالية من 500000 دج إلى 1000000 دج بحسب المادة 87 مكرر 06 الفقرة (01)، إذا انخرط في جمعية إرهابية أجنبية بغرض الإضرار بمصالح الجزائر فتكون العقوبة أشد وهي السجن المؤبد.²

كما يعاقب المشرع الجزائري كما من يشيد بالجرائم الإرهابية وجرائم الترويج بالطبع والنشر الواردة بنص المادة 87 مكرر 05 فكانت العقوبة المقررة وهي عقوبة السجن المؤقتة من 05 إلى 10 سنوات وكذا الغرامة من 100000 دج إلى 500000 دج.³

أما في ما يخص جريمة حيازة الأسلحة والمتفجرات فكانت العقوبة المقررة حسب درجة خطورة السلاح في حد ذاته، حيث خصصت لحيازة الأسلحة والذخائر والاستيلاء عليها وحملها أو المتاجرة بها دون رخصة من السلطات المختصة غرامة مالية من 500000 إلى 1000000 دج، والإعدام إلى من حاز على مواد متفجرة أو قام بصناعتها أو متاجرتها.⁴

1 - سيدي محمد المليلي، السياسة الجنائية بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة،

أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 158.

2 - أحميدي بوجلطية، سياسة مكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص 158.

3 - عقبة شنيني، الجريمة الإرهابية، مرجع سابق، ص 8.

4 - ضيف مفيدة، سياسة المشرع، مرجع سابق، ص 76.

ومن أمثلة العقوبات التبعية والتكميلية بحسب المادة 87 مكرر 09 والتي تحيلنا إلى نص المادة 60 من قانون العقوبات ونصها كالآتي: "العقوبات التبعية هي الحجر القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية وهي لا تتعلق إلا بالعقوبة الجنائية".¹ وقد انحصر الحرمان من الحقوق الوطنية فيما يلي:

عزل المحكوم عليه وطرده من جميع الوظائف والمناصب السامية وكذا الحرمان من الانتخاب والترشح، وعلى العموم كل الحقوق الوطنية والسياسية ومن حمل أي وسام وكذا الحرمان من الحق في حمل الأسلحة وفي التدريس وفي إدارة مدرسة أو الاستخدام في مؤسسة للتعليم بوصفه أستاذا أو مراقبا.

والملاحظ أن المشرع الجزائري سلك مسلكا متشددا في جرائم الإرهاب، حيث رصد عقوبات جنائية مشددة تبعا لخطورة هذه الجريمة، لكن يتوجب على المشرع تحديد موقفه من عقوبة الإعدام في حال ما إذا كان العمل ما يزال قائما بها أم أنه موقف العمل بها، في هذه الحالات لا بد من وضع بديل يحقق الرادع المناسب للجريمة الإرهابية، ويمكن القول أن قانون العقوبات الذي جرم السلوك الإرهابي بالمواد 87 مكرر قد ساهم نسبيا في مكافحة الجريمة الإرهابية، وأن لم يقض عليها نهائيا، لأنه لا يمكن أن يكون قانون العقوبات الوسيلة الوحيدة في مواجهة الإرهاب مما أدى به إلى انتهاج سياسات أخرى للحد من انتشار الجريمة الإرهابية.

جدير بالذكر أن القانون رقم 05 - 01 المعدل والمتمم والمتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، كان له الفضل الكبير في محاربة الظاهرة الإرهابية وتخفيف منابع الأموال غير المشروعة والمترتبة عن الأعمال الإرهابية وكذا المستخدمة في تمويلها.

الملاحظ على السياسة التشريعية الجنائية التي اتبعتها المشرع الجزائري على أنها تتميز عن باقي التشريعات الأخرى، وذلك من خلال فتح الباب للإرهابيين من أجل العودة إلى

1 - ضيف مفيدة، سياسة المشرع، مرجع سابق، ص 139.

جادة الصواب والاندماج مرة أخرى في المجتمع، وتجلى ذلك من خلال قانون الرحمة وقانون الوئام المدني، وكذا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي تضمنت قرار العفو الشامل.

المطلب الثالث: موقف منظمة الأمم المتحدة ودورها في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية منه :

بدأت جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب منذ نشأة عصبة الأمم، حيث سرت¹ اتفاقية جنيف لمنع وقمع الأعمال الإرهابية المبرمة في 16 نوفمبر 1927 في إطار جهود العصبة كأولى محاولات المجتمع الدولي لتجريم الإرهاب الموجه ضد الدول، وقد جاءت أول إشارة إلى الإرهاب بقرارات مجلس الأمن في القرار رقم 57 الصادر في 18 ديسمبر 1948 والذي أدان فيه عملية اغتيال " الكونت فولك برنادوت " كأول وسيط للأمم المتحدة في فلسطين هو ومعاونه الفرنسي "الكولوفيل سيرو " ووصف عملية الاغتيال بأنها " عمل جبان أرتكب بواسطة جماعة من الإرهابيين ".

ولاشك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تناولت موضوع الإرهاب بصورة غير مباشرة خلال الفترة الأولى من عمر المنظمة وعلى مدى قرابة ربع قرن، ومن ذلك تكليف الجمعية العامة للجنة القانون الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بصياغة تقنين عام للانتهاكات الموجهة ضد السلام و أمن البشرية، وقد قدمت مواد ورد بها ثلاثة عشر جريمة دولية من ضمنها جريمة الإرهاب.

أما تصدي الأمم المتحدة لظاهرة الإرهاب الدولي بصورة مباشرة فقد بدأ في عام 1972 عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والعشرين موضوع الإرهاب بغرض دراسة الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع هذه الظاهرة مع الإحالة للجنة السادسة " الثانوية " لإعداد تقريرها بشأن هذا الموضوع.

وبعد المداولات ومناقشة المقترحات تم تعديل صياغة المسألة لتدرج في جدول أول الدورة السابعة والعشرين تحت بند " التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر

1 - خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، مركز الإعلام الأمني. شوهد بتاريخ: 2020/07/18

أرواحا بشرية بريئة أو يؤدي بها أو يهدد الحريات الأساسية ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل الشعور بالظلم واليأس، والتي تحمل بعض الناس على تصفية بأرواح بشرية بما فيها أرواحهم هم محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية " وبناء على اقتراح تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز وتوصية من اللجنة السادسة فقد أصدرت الجمعية العامة في 18 ديسمبر عام 1972 قرارها رقم 3034، والذي أبدت فيه قلقها الشديد إزاء تزايد أعمال الإرهاب الدولي، وحثت الدول على إيجاد حلول عادلة وسليمة تسمح بإزالة الأسباب الكامنة وراء أعمال العنف كما أكدت حق جميع الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية أو عنصرية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وأيدت مشروعية كفاحها ولأسيما كفاح حركات التحرير الوطني.

وجدير بالذكر أن المجتمع الدولي يتوافر لديه حاليا اثنا عشرة صكا عالميا من صكوك مكافحة الإرهاب الدولي استغرق التفاوض عليها أربعة عقود بدا من اتفاقية الجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات عام 1963 و إنها بالاتفاقية الأولى لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999، وجميعها تشكل جزء لا يتجزأ من المكافحة العالمية للإرهاب الدولي.

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية الجزائرية الأمنية في مكافحة الإرهاب المطلب الأول: على المستوى المحلي.

نعم سيكون تقييم الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على المستوى المحلي حيث وبعد صدور قانون الرحمة وتلاه قانون الوئام المدني ثم قانون أو ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي الحديث عن مدى نجاعة هذه الإجراءات السياسية في استتباب الأمن فإنه تجدر الإشارة أولاً إلى أن هناك حدود أو خطوط حمراء تحد من الكتابة النقدية، وهو ما أقرته المادة 46 من المراسيم التنفيذية له كما ترى الحكومة في الطابع الإلزامي والردعي لميثاق المصالحة الوطنية ضرورة لحماية مكسب استعادة السلم المدني من دعاة الفرقة واستمرار النزاع وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية " بوتفليقة " بقوله : " إنني لا أضع مصلحة الجزائر بين أيدي من قرروا التلاعب بأمن الشعب الجزائري و آماله".¹

وقد حققت المصالحة الوطنية نجاحاً نسبياً في الأهداف المتوخاة، حيث تم استرجاع وبموجب الإجراءات وشروط السلم المدني ووقف إراقة الدماء التي طالت جميع شرائح المجتمع الجزائري طيلة عقد من الزمن.²

إنه ومن بين أهم أسباب النجاح النسبي للمصالحة الوطنية، هو زيادة أسعار النفط منذ سنة 1999 إلى غاية تلاشي الأزمة، حيث استخدم الرئيس مداخل النفط في تمويل مشروع المصالحة الوطنية عبر تقديم التعويضات المادية للمتضررين وكذا نجاحه في الحصول على دعم رموز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمشروعه السياسي داخل الجزائر ومنهم (مدني مرزاق - بوعلام كرتافي) وفي الخارج منهم (القيادي أنور هدام لاجئ في الو لا م إ) وأيضاً القيادي (رابح كبير)، حيث اعتبر هؤلاء القادة بأن قانون " المصالحة الوطنية " خطوة حضارية وضرورية لاستتباب السلم المفقود، ووعدوا بالمساهمة في إنجاح المبادرة عبر تقديم نداءات للمتمردين في الجبال للنزول وإلقاء السلاح، والاستفادة من مراسيم السلم والمصالحة الوطنية، وبالفعل فقد تراجعت وتيرة العمليات المسلحة في البلاد كما تراجع العديد من القادة

1 - عصام بن الشيخ، الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل، جريدة العرب الأسبوعي، العدد 3، أكتوبر 2009، ص 10.

2 - رسالة مجلس الأمة، مبادرة تعزيز سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة وتعميق المسار الديمقراطي، مجلة الفكر البرلماني، العدد 32، أبريل 2011، ص 14 - 15.

المحسوبين على الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة وفي مقدمتهم المدعو " حسان حطاب" الذي تخلى عن الأعمال الإجرامية واستفاد بدوره من قانون المصالحة الوطنية، كما ساعد السلطة على فتح قنوات حوار مع من بقي يحمل السلاح في الجبال داعيا إياهم إلى التنازل والعودة إلى أحضان الجزائر وشعبها.¹ وأيضا ما ساهمت ونجحت في تحقيقه هذه الخطوة " المصالحة الوطنية" إلى حد ما هو إرساء المواطنة في مجتمع عرف عشيرة من العنف والإرهاب، أدت إلى خرق وتشتت المجتمع الجزائري، وبعدها خلف الإرهاب أزمة ثقة بين أبناء الوطن الواحد، وبينهم وبين السلطة، خاصة في ظل الجدل الكبير، والذي مازال برأينا محل جدل كبير أيضا ينتابه غموض تحفظت عن التطرق إليه في دراستي منه وهو " من يقتل من" أو " من المسؤول عن قتل الأبرياء"؟

إنه ويضل التضحيات الكبيرة والجهد الأمني استطاع الشعب الجزائري استعادة مواظنته المسلوبة، واستعادة هذه الأخيرة بدورها العديد من حقوقها ومقوماتها غير استتباب الأمن وانفتاح الساحة السياسية والاقتصادية على مختلف الفاعلين، وقوة اللحمة بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري.²

من ثمرات " المصالحة الوطنية " إلغاء قانون الطوارئ الذي فرض في الجزائر بتاريخ 09 فيفري 1992 لمدة سنة³ لكن ولظروف سياسية أمنية امتد العمل بهذا القانون لمدة 19 سنة، وتم رفع قانون الطوارئ يوم 23 فيفري 2011.⁴ هذا الجانب الإيجابي في المصالحة الوطنية، أما ما يعاب عليها بداية، فهو تركيزها على تسوية الجوانب الاجتماعية للأزمة دون حل الأزمة السياسية العالقة، وهو ما انعكس سلبا على مصداقية هذه الأخيرة، كما أنه من مظاهر قصور ميثاق السلم والمصالحة الوطنية هو

1 - بن الشيخ، الفرص والقيود، مرجع سابق، ص 11.

2 - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص ص، 210-212.

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 05 شعبان الموافق لـ 09 فيفري 1992، إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 10، 09 فيفري 1992.

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 11-01 مؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق لـ 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 12، 23/02/2011، ص 04.

استمرار نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائريين الفينة و الأخرى، فبعدها نقلت الجماعات السلفية للدعوة والقتال مجال نشاطها من الداخل إلى الساحل الإفريقي وإعلان ولائها لتنظيم القاعدة الأم، أصبحت السلطة في الجزائر مستهدفة بحكم انخراطها في النظام الرأسمالي العالمي، الذي يكبح وينتهك حقوق الشعوب المستضعفة.¹

وهو ما أبرزه تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول نشاط الجماعات الإسلامية في الجزائر: "رغم ما تم في الجزائر من تحفيظ لمستوى العنف بشكل كبير، غير أن استمرار نشاط الحركات المسلحة لا يشكل معضلة أمنية فحسب بل يعتبر قيذا على الحياة السياسية في البلد لكونه عنصرا يساعد في نمو العنف الذي تمارسه القاعدة." ²

وفي هذه الحالة فإن السلطات الجزائرية لا تجد حلا آخر سوا الخيار العسكري لردع أولئك الذين رفضوا مسعى المصالحة الوطنية واستمروا في أعمالهم الإجرامية غير المبررة.³

وبما أن في دراستي ركزت على الجانب الأمني من الاستراتيجية فإنني سأبدي برأيي في هذا الشق أي المجال العسكري، حيث نجد أن الجزائر وخاصة في الآونة الأخيرة انشغالها واهتمامها بمعالجة العديد من المشاكل وليس قضية الإرهاب فحسب، بل هي مجبرة على معالجة ما تسببت فيه حماقات وسياسات خاطئة للناو وفرنسا وغيرها، صحيح أن الجزائر مجبرة على دعم وتقوية قواتها العسكرية في ظل ما تشهده المنطقة من اضطرابات أمنية تضرب في العمق الأمني للجزائر، لكن على الجزائر أن ندرك جيدا أنها في ظل حرب استنزاف باهضة الثمن والتكاليف، ويجب عليها تحملها، رغم محدودية الوسائل، والنفاق الغربي الذي يرفض تزويد الجيش الجزائري بالوسائل والتقنيات الضرورية لمواجهة التهديدات.⁴

إذا ومن وجهة نظر الباحث فإن استمرار تواجد القوات العسكرية الجزائرية على حدودنا الجنوبية التي تقارب 6000 كلم في حالة استنفار سوف يؤدي إلى الرفع من ميزانية وزارة الدفاع الوطني، وهذا ما سيؤثر بالمقابل على باقي الميزانيات الأخرى المخصصة للمشاريع

1 - بن الشيخ، مرجع سابق، ص 11.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

4 - جمال فينش، من الضروري إعادة النظر في عقيدة عدم التدخل في شؤون الآخرين، جريدة الخبر، العدد 7442،

24 ماي 2014، ص 02.

الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تسعى إليه القوى الغربية سواء مع الجزائر أو مع بلدان أخرى.

أما على مستوى السيطرة والتمكن في الميدان فإن قواتنا الأمنية متحكمة إلى حد كبير في الوضع الأمني الداخلي، وهي الدرع الواقعي من أي تهور إرهابي على الساحل.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي

أكد الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي في مالي والساحل "بياربويويا" أن تجربة الجزائر في وساطاتها محل النزاعات تبقى رائدة على المستوى الإفريقي، مبرزاً الدور الهام لها في ترقية سياسة الحوار كما هو الحال مع أزمة مالي، أين لعبت دوراً هاماً من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق السلام والمصالحة بين الفرقاء يوم 15 ماي 2015م، وفق الإتحاد الإفريقي كهيئة إقليمية رحبت بالجهود التي تقوم بها الجزائر لإيجاد أفضل الحلول في تسوية النزاعات بشكل سلمي، مؤكداً أن الحلول العسكرية لا تؤتي نفعاً في كل مرة.

إن المقاربة السياسية تبدو محكومة باحترام سيادة الدول وحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للدول الجوار ولا يزال هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية فتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي أعطت لها خبرة وكفاءة أمنية، وسياسة أهلتها لتصبح مرجعاً قارياً ودولياً. في التصدي للآفة العابرة للقارات أو للأوطان، حيث قامت استراتيجيتها على تجريم دفع الفدية، عدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، وضرورة تخفيف منابع المادية والفكرية للظاهرة، وإن تأييد الو لا م أ وبريطانيا لها بهذا الطرح يعتبر بحد ذاته نجاحاً محسوباً للاستراتيجية الجزائرية، ولم يكن متاحاً لهذه الاستراتيجية أن تحقق نجاحات لولا التجربة الرائدة في هذا المجال وكذا الجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها جهويًا وإقليميًا لاستعادة الاستقرار والتصدي للتهديدات الإقليمية كون الجزائر متمسكة بثوابتها في سياستها الخارجية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وأكد على ذلك رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بمجلس الأمة إبراهيم بولحية أن الجزائر هي التجربة الوحيدة التي يمكن الجزم بنجاحها في مكافحة الإرهاب في

ظل النتائج التي أسفرت عنها سياسة المصالحة الوطنية التي جمعت بين مختلف أنواع الحلول في إطار الحوار البناء.

يمكن تقييم الإستراتيجية الجزائرية الأمنية أنها فعالة كونها تؤدي دورا مهما في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي منذ مبادرة بأن الساحل التي برزت عام 2002م والتي توسعت لتتحول إلى الشراكة مع ألمانيا لمكافحة الظاهرة إلى قيادة الجزائر باستخدام خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب والتحسيس بمكافحة مختلف أنواع الجريمة المنظمة وكافة التهديدات العابرة للقارات، ولقد كتب " بون شندلر " عن جهاز الاستخبارات العسكري الجزائري قائلا: "يمكن القول أنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما سيتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه الأرجح الأكثر قسوة"، فاستقرار منطقة الساحل حتما سيعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، ومن الأدلة الأخرى على نجاعة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية للتصدي للتهديدات الإقليمية نجد مشاركتها في أي جهد جدي هدفه ترقية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وتجسد ذلك من خلال انضمامها للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأ عام 2011 وتعتبر الجزائر أحد أعضائها المؤسسين.

وبالرغم من وصف الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بالناجحة والرائدة في القارة من قبل الو لا م إ، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

- إعادة قراءة مدى نجاعة الإستراتيجية الأمنية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية، ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصا تلك التي تميزت بها مرحلة إشعاعها الدبلوماسي أثناء السبعينيات من القرن الماضي، وإعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة التي تأتي من خارج الدولة.

- إعادة قراءة واقع الأمن القومي الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ويضمن احترافية أكثر في ظل تدهور الحالة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم، بما

يكفل تقوية المنظومة الدفاعية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة.

حيث عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ عام 2012 م إلى يومنا هذا حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر بالاحترام والتقدير في هذا المجال، رغم الانتقادات التي وجهها البعض لها بسبب التزامها بالصمت إزاء بعض القضايا في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على دبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات، فسياسة الجزائر الأمنية اتجه منطقة الساحل.

يشوبها الكثير من النقائص حيث تمتاز العلاقات الجزائرية، الساحلية بالنقطع وعدم الاستمرار وهذا راجع غياب دور الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة وجود خطر يهددها مثل أزمة مالي وأزمة ليبيا، وهو ما فسح مجال " أمام دول أخرى لإقامة علاقات مع فاعلين في المنطقة في الغالب ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم مصالح الجزائر فلم تستخدم الجزائر كل إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية كحال اهتمامها بالشمال، ويرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي بطبيعة التهديدات الأمنية فقط.¹

ولكن مؤخرا بدأت الجزائر تستعيد مكانتها وذلك بعد تولي السيد رئيس الجمهورية " عبد المجيد تبون " زمام الأمور على رأس السلطة الجزائرية وبحكومتها الجديدة إذ أنه وفي قمة الاتحاد الإفريقي تشهد عودة الجزائري إلى الساحة الإفريقية والذي عقد في أديس بابا، أشغال قمة الاتحاد الإفريقي والتي تضمنت يومي الأحد والاثنين 10 فيفري 2020، حيث أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على التزامات الجزائر ومواقفها الثابتة تجاه تسوية النزاعات في إفريقيا والعالم.

1 - فريدة روطال، تخصص علاقات دولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27 ديسمبر 2016.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

وقد طبع الرئيس تبون حضوره في هذا الموعد القاري بخطاب نابغة نظراؤه الأفارقة بتمعن واهتمام، حيث أكد من خلاله أن " الجزائر الجديدة الجاري تشييدها ستظل وفيه لمبادئها والتزاماتها وستتضلع من الآن فصاعدا بدورها كاملا في إفريقيا وفي العالم"¹

1 - وكالة الأنباء الجزائرية من الموقع، www.aps.dz 10/02/2020 .

خلاصة الفصل:

- من خلال عرض الفصل الثاني تم التوصل الى باب الاستنتاجات والخلاصات التالية:
- لقد استخدمت الجزائر الأسلوب الأمني والعسكري لأجل القضاء على الارهاب ومنع أعمال العنف وواصلت في هذا في هذا المنهج سنوات عدة.
 - بعد تفاقم الوضع الأمني في الجزائر ووصول الأمر إلى نتائج وخيمة جراء المواجهة العسكرية، وبالمقابل تطور الجماعات الارهابية وتوسع رقعتها، وانضمامها الى تنظيمات عالمية توجب على السلطات الجزائرية اتباع أساليب أخرى، فلجأت الى الحلول السياسية، وذلك بإصدار قانون الرحمة والوئام المدني وأيضا قانون أو ميثاق المصالحة الوطنية إلى العفو الشامل على الذين غير بوصلة المعادلة في تحقيق السلم والأمن.
 - لعبت وسائل الاعلام دورا مهما في مكافحة الارهاب وذلك بالاعتماد عليها في توصيل الوعي الى كافة شرائح المجتمع واستخدمها بشكل ايجابي في ايصال تفاصيل وبنود القوانين الصادرة من السلطة وتوعية المجتمع بخطورة الظاهرة تبيان صورتها الحقيقية الوحشية.
 - لجأت الجزائر الى تركيز على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتواء الظروف المساعدة لظهور الإرهاب وتناميه.
 - لقد جرم التشريع الجزائري ظاهرة الإرهاب وتم اتخاذ جميع التدابير العقابية التي تسهم في الحد من ظاهرة الإرهاب، ويظهر جليا أن التشريع الجزائري لمكافحة الارهاب يجمع بين الوقاية والردع والقمع لكل النشاطات الارهابية.
 - وفي الأخير وكتقييم للاستراتيجية الجزائرية فإنه وعلى جميع الأصعدة المحلي والإقليمي والدولي فإن الجزائر قد نجحت في تخطي عقبة كبيرة بعد ما كادت أن تمحو كل ما هو قائم في الجزائر، وذلك بفضل الله أولاً وبفضل المخلصين من الدولة الجزائرية ووعي الشعب بأنه لا خلاص من هذه الظاهرة إلا بتكاتف الجهود والتصدي لها، وبالفعل نجحت الجزائر في

الفصل الثالث: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الخروج من نفق الارهاب الذي أدخل البلاد في عشرية دامية راح فيها خيرة هذا الشعب من أبرياء الى نور السلام والأمن والاستقرار.

الخاتمة

الخاتمة

بهذا يختم البحث الذي درست فيه موضوع الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الارهاب، وبذلك يمكن القول بأن الارهاب قد بلغ حدًا لا يمكن بقاء البشرية واقفة مكتوفة الأيدي كونه من أشنع الظواهر الاجتماعية وأكثرها وحشية، وهو ما استدعى بذل جهود وطنية واقليمية ودولية للحد والقضاء على هذه الظاهرة، حتى أصبح التعاون والتنسيق الدولي بين مختلف دول ومؤسسات المجتمع الدولي ضرورة ملحة بفرضه الواقع.

ككل بحث علمي نتائج كثيرة يمكن استخلاصها وذكر أبرزها في نقاط :

❖ إن الارهاب في الجزائر لم يكن وليد أحداث انتخابات 1991 الرئاسية بل كان له جذور تاريخية .

❖ إن من مسببات الارهاب في الجزائر كان امتداد لعدة ظروف منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

❖ حجم الجزائر ومساحتها الشاسعة وتنوع تضاريسها ساعدت المجموعات الارهابية في ربح الوقت وكذلك محاذاة الجزائر وطول حدودها مع الساحل الافريقي الذي يشهد توترات وأزمات كبيرة زاد من حجم المعاناة.

❖ تطور الجماعات الارهابية وتوسع رقعه نشاطاتها وارتباطها بمجموعات دولية وتنظيمات عالمية.

❖ اعتمدت الجزائر الأسلوب الأمني العسكري لأجل القضاء على الارهاب في بادئ الأمر
❖ كما لجأت الى الحلول السياسية وذلك بإصدار عدة قوانين والتي من شأنها حلحلة الوضع وخففت من حدة الجرائم المرتكبة.

❖ اتبعت الجزائر عدة اصلاحات لاحتواء الأزمة والمساعدة في زوالها .

❖ حرم المشرع الجزائري ظاهرة الإرهاب، وسن عدة قوانين وقائية وردعية لقمع النشاط الإرهابي.

- توصل الباحث إلى أن الاستراتيجية الأمنية ليست وحدها الكفيلة بالتخلص من هذه الظاهرة الخطيرة التي تعدت وتخطت حدود الأوطان، بل لزم تكاثف الجهود والاستراتيجيات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاحتواء والسيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة. وكتقييم للاستراتيجية الجزائرية فإنه وعلى جميع الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية فإن الجزائر قد نجحت في تخطي عقبة كبيرة بعد ما كادت أن تمحو كل ما هو قائم في الجزائر، وذلك بفضل الله وتوفيقه وبفضل المخلصين من هذا الوطن ووعي الشعب بأنه لا خلاص من هذه الظاهرة إلا بتكاثف الجهود والتصدي لكل ما يهدد الوطن، حتى ينعم أفراد هذا الوطن الغالي في كنف السلام والأمن والاستقرار - دامت الجزائر شامخة آمنة مستقرة -.

- مقترحات مستقبلية: إن خلال دراستك لهذا الموضوع انفتحت لي آفاق مستقبلية في البحث العلمي الخاص بهذه الظاهرة وهي كالآتي:

من أهم المقترحات المستقبلية التي يمكن أن يستفيد منها بعض الباحثين المهتمين بموضوع الارهاب مستقبلاً، هو دراسة الظاهرة الارهابية من خلال جذورها الفكرية، الدينية، النفسية والاجتماعية، حتى تضاف الى الجهود الأمنية والسياسية والقانونية لمعالجتها بما يخدم الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم والقواميس

- منير المعلمي، المعجم الوسيط، القاهرة، دار النهضة، 1194.

ثانياً: الكتب العربية

- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في

الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

- غازي فيصل حسين، منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية، عمان دار الزايرة للنشر

والتوزيع 2014.

- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،

كلية علوم السياسية.

- عامر خضير الكبيسي، مدخل لدراسة الإستراتيجية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية

الإدارية.

- منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم

ناشرون.

- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،

طرابلس، طبعة موسعة، 2000.

- تيري دي مو نبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجية، ترجمة على محمود مقلد، بيروت،

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، 2011.

- رحيم الساعدي، مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية، الجزائر، ابن النديم للنشر، ط1،

2013.

- ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية،

عمان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط1.

- هبة الله أحمد خميس بسيوني، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1.
- سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب المضاد، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 2005.
- - الرافي أحمد بن محمد بن علي القيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، كتاب السين، ج 1.
- الجرحاني علي بن محمد علي الزين، التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط2، 2002.
- رواه الطرافي، الكبير (215/11) البغوي في شرح السنة (40/1)، سند حسن.
- عبد الرحمن بن معلا، الغلو في الدين في حياة المسلمين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط5، 1999.
- محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط1، 2004.
- إلياس بوكراع، الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت الجزائر ط1، 2003.
- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- محمد حليم اليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت، م د و ح ع، ط1، 2011.

ثالثا: القوانين والمراسيم

- المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن الجامعة الدول العربية في مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب أبريل سنة 1998.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 150/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 08/08/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 05 شعبان الموافق لـ 09 فيفري 1992، إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 10، 09 فيفري 1992.
- وريدة خيلية، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000، أطروحة دكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2008-2009.
- هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في ملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات جامعة الشلف، 2007.
- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008/2009.

رابعاً: المذكرات الجامعية

- طالب محمد خليفوه، أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب (دراسة تأصيلية تحليلية على دولة الكويت)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي.
- جمال فينش، من الضروري إعادة النظر في عقيدة عدم التدخل في شؤون الآخرين، جريدة الخبر، العدد 7442، 24 ماي 2014.
- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.
- رضوان أحمد شمسان الشباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة مكتبة مديولي 2006.
- خليفة أدهم، خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر، السياسة الدولية، جانفي، 1992.
- منعم العمار، الزائر والتعددية المكلفة، سلسلة كتب المستقبل العربي (11) الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.
- زهرة بن عروس، الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية، ترجمة غازي بيطار، بيروت، دار الغرابي، ط1، 2002.
- عمورة اعمر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي مقارنة جيو أمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام).
- نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية، والمشاريع الاجنبية مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الدول العربية قسم البحوث والدراسات السياسية 2009.

- مريم براهيم. التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغربية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2011-2012.
- بوسالم رشيد. زيارة سيادة الفريق للقاعدة المركزية للإمداد. مجلة الجيش، العدد (440)، مارس، 2000.
- فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012/2013.
- رضاء بابا علي، الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوئام المدني، مذكرة ماجستير، قسم القانون الجنائي، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- أحمد كربوش، مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013.
- - علي لوينسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة معمرى تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- عقبة شنيني، الجريمة الإرهابية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2013/2014.
- سيدي محمد المليلي، السياسة الجنائية بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2011/2012.
- خامسا: المجالات والملتقيات العلمية
- ادريس بافوية، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي " دفاتر السياسة و القانون " العدد 11، 2014.

- عميروش بشير. مساعد ضريفة وحدات مكافحة الارهاب في العامل فرق متعددة والهدف واحد، مجلة الجيش، العدد (473)، ديسمبر، 2002
- بحث شامل حول الأمن والإستراتيجية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام في الإرهاب، جامعة محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض السعودية، 2004.
- عبد الله بن محمد، أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية، رؤية الثقافية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2004.
- الهواري محمد، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2004.
- شحاتة حسين، الفساد الاقتصادي والإصلاح الإسلامي، سلسلة بحوث ومقالات في الفكر الاقتصادي والإسلامي، جامعة الأزهر.
- يوسف بن ناصر، الجريمة الإرهابية بالمغرب وآليات مكافحة القانونية، سلسلة بن ناصر للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، العدد (6)، ماي 2004.
- زكور يونس، الإرهاب مقارنة للمفهوم من خلال الفقه والقانون، رسالة ماجستير قانون عام، إشراف الدكتور سعيد خنمري، الكلية متعددة التخصصات، آسفي، 2005-2006.
- الدفاع، خطف الطائرات بين القانون الدولي والأمن الدولي، مجلة القوات العربية السعودية عدد 125 بتاريخ: 2002/01/01.
- عبد الله الصعيدي: نحو مفهوم معاصر للجريمة الاقتصادية، مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، الشارقة، 22/21 جانفي 2002.

- بدر حسن شافعي، الجزائر ماذا بعد مرور عقد على الازمة؟ السياسات الدولية، العدد (148)، 2002.
- سامح محمد أبو العينين، مؤتمر الجزائر في التسعينات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السياسة الدولية، العدد (144).
- رمشان قرفي محمد " الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية، السياسة الدولية، العدد (107)، 1992.
- أحمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، السياسة الدولية العدد 106، 1991.
- نبيل عبد الفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات، السياسات الدولية، العدد (108)، 1992.
- محمد علي المداح، الجزائريين بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي، السياسة الدولية، العدد 103، 1991.
- محمد سعد أبو عامود، الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر، السياسة الدولية العدد 133، 1993.
- امحمد، برقوق. الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، العدد (01)، 2008.
- مهدي تاج. المستقبل الجيوسياسي للمغرب والساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
- امحمد برقوق. المعضلات الأمنية في الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري. مجلة الجيش، العدد (534)، 2008.
- اميرة محمد عبد الحليم. تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي وربيع الثورات العربية، محلية آفاق افريقية، العدد (38)، 2013.

- المحور السياسي. القاعدة في بلاد المغرب العربي وهم أم حقيقة؟ مجلة المغرب الموحد، العدد (17)، 5 فيفري 2010.
- عبد الحكيم الرويضي. القاعدة في الساحل والصحراء والتدخل الاجنبي لن يكسر شوكة الارهاب. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مجلة سياسية، نشر بتاريخ 2020/06/28.
- شريف عبد الرحمن، أمّتي في العالم الأزمة الجزائرية، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999
- أحمد مهاية. الجزائر وأوروبا وشهادة بالبراءة. السياسة الدولية، العدد (132)، 04، 1998.
- أحمد مهاية. الجزائر بين المشكلات الداخلية. والتدخلات الخارجية. السياسة الدولية، العدد: 128 أبريل، 1997.
- أحمد مهاية. أزمة الجزائريين التدويل والوفاق الوطني. السياسة الدولية، العدد (131)، جانفي.
- الاخضر عمر الدهيمي. مفهوم الارهاب بين الواقع الامني والعوامل السياسية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- امحمد برقوق. مكافحة الارهاب في الجزائر من المقاربة الامنية للحل السياسي. مجلة المفكر، مارس 2007.
- اميرة محمد عبد الحيلم. الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي. السياسة الدولية، العدد (145)، 2003.
- مساعيد ظريفة. تكثيف مسار الاحترافية والعصرنة. الانفتاح والاتصال يقربان الجيش من المواطن. مجلة الجيش، العدد، (805)، نوفمبر، 2005.
- رسالة مجلة الامة. مبادرة تعزيز سياسة الاصلاحات الشاملة وتعميق المسار الديمقراطي. مجلة الفكر البرلماني، العدد (27)، أبريل، 2011.

- افتتاحية الجيش. مجلة الجيش. العدد (598)، ماي 2013.
- بوفليح نبيل. دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر بين 2000-2010. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (12)، ديسمبر 2012.
- بظاهر علي. سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (01)، 2012.
- كربالي بغداد. نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد (8)، جانفي 2005.
- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد (10)، 2012.
- الأخضر عمر الدهيمي، مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني و العوامل السياسية ، ملتقى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ديسمبر 2011.
- تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، دراسة مركز كاونيغي للشرق الأوسط، 10 أبريل 2008.
- عزيز وسعاد شرناعني، البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 3، ديسمبر 2013.
- الدهيمي الأخضر، مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية، موضوع مقدم حول مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنضمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011/12/05.
- عصام بن الشيخ، الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل، جريدة العرب الأسبوعي، العدد 3، أكتوبر 2009.

- رسالة مجلس الأمة، مبادرة تعزيز سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة وتعميق المسار الديمقراطي، مجلة الفكر البرلماني، العدد 32، أبريل 2011.
- فريدة روطال، تخصص علاقات دولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27 ديسمبر 2016.

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية

- oxford word power dictionary (china of Oxford miversity press. 2006. p416
- Siction nair de la pensèe stratègique Gère Francoi. Paris .la Ronse Bords/her. 2002.
- www.transnational – terronism. Pdf.p12 : trasntional.terrism.senrity and rnl of law Concepts of terrorisn analysis of the rise decline trends and risk.
- M hand berkouk(An etymo-EPistemolglcal analysis) in (wafnala orumn and Anneli botha).terrionism in africa .bnilding bnidyès and over caming the gaps printed by business print center . 2007.
- Abde elhamid boumez .azzine djamila , l’islamisme algerien de la gemese au terrosisme
- francais thural .les conflits identitaires .paris ellipses.1995.p.15
- Mehdi taye.securit et strabite dans le sachet .africain .2006.p02
- thnal.op .cit p.156
- Matherien gmider.alqaida a la qanquete du meghrbo . le terrorisme aux prtes de l’euope (France editions du rocher.2007) p63.
- Dario cristiani .Riccardo fabiani.Alqaeda in the islamic meghreb for algerias regional and international relations .istituto a ffari internazianali .11/07.april2011.p6
- yanah alexander .terrorism in moth africa and the sahel in 2012 clobal reach and implication -¹ .(inter imiversity center for terronisme studies .2013)p12
- Centre d’information geopolitique .la sitation securitaire en algerie 07avril 2004.p2.
- LOI N :05 DM 27 DHON HIDJA 1425 ; corres pondant on 06 fevrier 2005 re latire a la prevention etala lntte camtre le blancliment d argent et le financement du terronisme.

تاسعا: مواقع الانترنت

- إستراتيجية، في: 2020/07/14 <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- حسين سيتو، ظاهرة الإرهاب، في www.pydrojava.net (/ ara/index php/com) ، جوان 2020.
- الموقع الإلكتروني لمنطقة العمل الدولية: <http://www.ilo.org/Public/region> /apro/beirut/index.ntm-15-06-2020
- المصدر: الجمعة 14 أوت 2020 <https://ar.m.wikipedia.org>
- وكالة الأنباء الجزائرية من الموقع، www.aps.dz 10/02/2020 .
- المعادلة الجديدة في الساحل الافريقي www.awast.com/leader.as 2019 [section!](#)
- الدين ولد شقاع الحركات السلفية في المغرب العربي في : www.shamedias.net/smedia/index.ph.p/2008/./htmt.08.2020
- خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، مركز الإعلام الأمني. شوهدي بتاريخ: 2020/07/18 <https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf>
- عبد الله ممامو باه. آفاق الوضع الامني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- الأمن القومي في خطر ولا بد من استباق المخاطر خارج حدودنا: www.clmassa.com/ar/content/view
- كمال الشيرازي، التسليح في الجزائر خيار استراتيجي دائم: <http://www.elph.com/web>
- استراتيجية جديدة للدرك الوطني في مكافحة الارهاب وملاحقة المهربين في: www.djazairiss.com /echairouk /15.724.avril 2014
- خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، مركز الإعلام الأمني. شوهدي بتاريخ: 2020/07/18 <https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/p>

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
أ - و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب	
10	المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية وتطورها
10	المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية
12	المطلب الثاني: المبادئ العامة للاستراتيجية وأنواعها
17	المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجية
19	المبحث الثاني: مفهوم الظاهرة الإرهابية
19	المطلب الأول: مفهوم الإرهاب
23	المطلب الثاني: مسببات الظاهرة (الإرهاب)
29	المطلب الثالث: صور الإرهاب وأساليبه
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الارهاب في الجزائر وتداعياته	
37	المبحث الأول: جذور ظاهره الارهاب في الجزائر
37	المطلب الاول: تطور الحركات الإسلامية في الجزائر
41	المطلب الثاني: مسببات الإرهاب في الجزائر
48	المطلب الثالث: نتائج الارهاب في الجزائر
52	المبحث الثاني: الفضاء الجيوسياسي للإرهاب وأثره على الأمن الوطني
52	المطلب الأول: طبيعة وانعكاسات الفضاء الاقليمي على الجزائر

55	المطلب الثاني: الجماعات السلفية للدعوة والقتال من التنظيم المحلي إلى الإقليمي
58	المطلب الثالث: البعد العالمي للجماعات والتنظيمات الإرهابية
60	المبحث الثالث: مواقف الدول والمنظمات من الإرهاب في الجزائر
60	المطلب الأول: مواقف الدول والمنظمات العربية
62	المطلب الثاني: الموقف الأوروبي
65	المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية
68	المبحث الرابع: أبعاد ظاهرة الإرهاب في الجزائر
68	المطلب الأول: البعد السياسي
70	المطلب الثاني: البعد الأمني والعسكري
72	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي
74	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب	
77	المبحث الأول: الأطر العملية لمكافحة الإرهاب في الجزائر
77	المطلب الأول: المواجهة العسكرية
81	المطلب الثاني: المواجهة السياسية والإعلامية
88	المطلب الثالث: المواجهة الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في الجزائر
90	المبحث الثاني: الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب.
90	المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري من الظاهرة
94	المطلب الثاني: التدابير العقابية لمواجهة الإرهاب في الجزائر
97	المطلب الثالث: موقف منظمة الأمم المتحدة ودورها في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية منه

99	المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجية الجزائرية الأمنية في مكافحة الإرهاب
99	المطلب الأول: على المستوى المحلي
102	المطلب الثاني: المستوى الإقليمي
106	خلاصة الفصل
108	الخاتمة
111	قائمة المصادر المراجع
123	فهرس المحتويات